التمويل والتنمية

اضطراب التجارة

يونيو ٢٠٢٣

رئيسا صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية عن مستقبل التجارة صفحة ١٠

لمحة عن آن كروغر صفحة ٣٨

رأسمالية خالية من المخاطر صفحة ٦٢

صندوق النقد الدولي

المحتويات

رغم الاضطرابات الجغرافية – السياسية، لا يزال التعاون التجاري الهادف ممكنًا.

اضطراب التجارة

٤ **تزايد التهديدات للتجارة العالمية**
الحمائية قد تجعل العالم أقل صلابة وأكثر افتقارا للمساواة وأكثر عرضة للدخول في دائرة الصراعات
بينيلوبي غولدبيرغ وتريستان ريد

١٠ **التجارة العالمية لا تزال قادرة على تحقيق الرخاء**
ولكن على البنيان الدولي التأقلم مع عالم سريع التغير
كريستالينا غورغييفا ونغوزي أوكونجو–إيويلا

١٢ **عودة السياسة الصناعية**
هل ينبغي للاقتصادات النامية أن تحذو حذو الولايات المتحدة والصين عن طريق إقامة شركات وطنية كبيرة؟
دوغلاس إروين

١٥ **مسارات متقاطعة**
التقدم في التكنولوجيا يؤثر على التجارة، والعكس صحيح
كارولين فرويند

١٨ **تحديات ضوابط التصدير**
الاقتصادات النامية ستكون بحاجة للمساعدة في خوض غمار الأعداد المتزايدة من العقوبات الاقتصادية وضوابط التصدير
تشاد باون

٢٢ **توترات التجارة الخضراء**
السياسة الصناعية الخضراء سوف تقود مسيرة إزالة انبعاثات الكربون، ولكن إلى أي مدى ستتحمل التجارة تكلفتها؟
نوا كوفمان، وساغاتوم ساها، وكريستوفر باتاي

٢٦ **طريق التجارة العالمية للمضي قدما**
حان الوقت لإعادة تصور إطار التجارة العالمية من أجل مستقبل قابل للاستمرار
مايكل فرومان

٢٨ **ركائز الأمن الاقتصادي**
الانقطاعات الحالية في سلاسل الإمداد تعيد التأكيد على أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية
رالف أوسا

٣١ **صعود الإقليمية التمييزية**
في وقت تتزايد فيه التوترات العالمية، قد لا تتعلق التحالفات التجارية الإقليمية بالتكامل بقدر ما تتعلق بالتمييز
ميشيل روتا

٣٤ **تكاليف التشتت الجغرافي–الاقتصادي**
تعطل التجارة يهدد بحدوث خسائر في مستويات المعيشة العالمية لا تقل حدة عما أحدثته جائحة كوفيد–١٩
مارين بولهاوس، وجياكيان شن، وبنجامين كيت

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
يونيو ٢٠٢٣ | العدد ٦٠ | الرقم ٢

وفي هذا العدد أيضا

٤٤ **القوى العظمى تتخلى عن التجارة الحرة**
التجارة الحرة تتراجع في مواجهة سياسات البلدان القوية مخلفة أضرارا على الاقتصادات النامية.
نايري وودز

٤٨ **التجارة تقود مسيرة المساواة بين الجنسين والتنمية**
التجارة الدولية يمكن أن تعود بالنفع على النساء، خاصة في الاقتصادات النامية، ولكن مكاسبها تعتمد على التحرك الحاسم على مستوى السياسات
ناديا روشا وروبرتا بييرمارتيني

٥٨ **شيخوخة السكان هي القنبلة السكانية الحقيقية**
شيخوخة السكان هي الاتجاه الديمغرافي العالمي الأهم؛ ويمكن للجائحة أن تعلمنا كيفية الاستعداد لها
ديفيد بلوم وليو زوكر

٦٢ **رأسمالية خالية من المخاطر**
قرار حكومة الولايات المتحدة بتغطية الودائع غير المؤمَّنة في بنك سيليكون فالي يقوض انضباط السوق الحرة
راغورام راجان ولويجي دجينغاليس

أبواب ثابتة

٣٨ شخصيات اقتصادية
المُدافعَة عن التجارة العالمية
بوب سيميسون يقدم لمحة عن شخصية **آن كروغر** التي ساهمت أعمالها البحثية في بناء النظام التجاري العالمي الذي يتعرض حاليا للهجوم

٤٢ في خندق العمل
صانع السياسات والمفاوض
وزيرة التجارة الكورية السابقة يو ميونغ — هي تتحدث عن صعود بلدها والمخاطر الناجمة عن حالة التفكك الاقتصادي الراهنة

٥٢ تأمل معي
ذروة العولمة
جمود التجارة وزيادة القيود إيذانا بحقبة جديدة من العولمة
أندرو ستانلي

٥٤ عودة إلى الأسس
حروب إعانات الدعم
التعاون والتفاهم المشترك يمكن أن يخففا حدة التوترات التجارية
إليزابيث فان هيوفلين

٥٦ مقهى الاقتصاد
شراكات من أجل اللاجئين
فيليبو غراندي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يرى أن الحلول الطويلة الأجل للاجئين تتجاوز المساعدات الإنسانية

٦٥ استعراض الكتب
نحتاج أن نتحدث عن التضخم: ١٤ درسا عاجلا من الألفي عام الماضية، ستيفن كينغ

التنمية والاستقرار في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة: نظريات وأدلة من تجربة منطقة الكاريبي، ديلايل ووريل

الميتافيرس: ماثيو بول

٦٨ أوراق العملة
القيمة الظاهرية
العديد من بلدان الكومنولث تعيد النظر في صور الشخصيات المطبوعة على عملاتها الورقية
سميتا أغاروال

اضطراب التجارة

«**العولمة حقيقة واقعة**. لكنني أعتقد أننا استهنا بمدى هشاشتها» هذا ما قاله الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، في كلمته أمام المنتدى الاقتصادي العالمي منذ حوالي ربع قرن. واليوم أصبحت هشاشة النظام التجاري الدولي الحر، الذي ظل ركيزة للسلام والرخاء منذ نهاية الحرب الباردة، واضحة جلية.

ويرى بعض صناع السياسات أن العولمة تشكل تهديدا للصناعات المحلية والأمن الوطني، فيسعون إلى الحد من اعتمادها على سلاسل الإمداد العالمية غير المستقرة. حتى البلدان التي كانت ذات يوم مناصرة للتجارة الحرة بدأت تعود الآن إلى الانغلاق والانعزال عن منافسيها وتأمين إمدادات استراتيجية من كل شيء بدءا من شرائح الحاسوب حتى الأتربة النادرة.

وفي هذا العدد، نركز على القوى التي تتسبب في اضطراب النظام التجاري الدولي الراسخ، مثل حرب روسيا في أوكرانيا والتشتت الجغرافي — السياسي. ونتناول كذلك كيف تتشكل التجارة العالمية بفعل التكنولوجيا وأولويات السياسات، مثل تغير المناخ والمساواة.

وللإحباط المتصاعد من جراء العولمة عواقبه. فيخلُص بينيلوبي غولدبيرغ من جامعة ييل إلى أن الحمائية ستجعل العالم أقل صلابة وأكثر عُرضة للدخول في دائرة الصراعات. ويقول دوغلاس إروين من كلية دارتموث، إنه يتبين من التاريخ أن السياسات الصناعية وإعانات الدعم يمكن أن تجعل البلدان في وضع أسوأ. ويشير ميشيل روتا من صندوق النقد الدولي إلى أن التوترات العالمية المتزايدة قد تدفع التحالفات التجارية الإقليمية لتصبح أقل تكاملا وأكثر تمييزا. وقد تُصبح الاقتصادات الأصغر مُهَمَّشة بينما يتفتت العالم ويشكل تكتلات تجارية متنافسة. وقد يجد بعضها مميزات في أن يظل غير منحاز لأي طرف، حسب قول نايري وودز من جامعة أوكسفورد.

ولكن كريستالينا غورغييفا مدير عام صندوق النقد الدولي ونغوزي أوكونجو — إيويلا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية تدعوان البلدان إلى التمسك باعتقادها في أهمية التجارة باعتبارها قوة تحولية انتشلت الملايين من ربقة الفقر وتدعوان إلى تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف. ويدعو مساهمون آخرون إلى توافق جديد في الآراء السياسية لتلبية الطلبات المتنافسة على النظام التجاري العالمي، مع أخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العالمي.

لذلك فمن المهم تعزيز النظام التجاري لحماية المنافع ومنع الخسائر. وفي عالم التجارة الجديد، كما تقول كريستالينا غورغييفا ونغوزي أوكونجو — إيويلا، «أما الوقوف بيد مكتوفة، فهو خيار لن يسعنا تحمله». FD

غيتا بهات، رئيس التحرير

على الغلاف

غلاف الفنانة الأوكرانية ناتاليا شولغا يحدد ملامح عددنا الصادر في يونيو ٢٠٢٣ عن التجارة، ويرمز إلى قرب توقف التكامل الدولي واعتماد بعض البلدان لسياسات الحمائية أو القومية.

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن
صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير:
غيتا بهات

مدير التحرير:
مورين بيرك

نائب مدير التحرير:
بيتر ووكر

محررون أوائل:
أناليزا بالا
مارجوري إنريكيث
نيكولاس أوين

محررون مساعدون:
سميتا أراغوال
أندرو ستانلي

محرر المحتوى الرقمي:
كوابينا أكواموا-بوتنغ

الإبداع والتسويق:
روز كاوفنهوفن
مارتا دوروشتيك

محرر الطبعة الإلكترونية:
رقية النابلسي

مدير الإنتاج:
ميليندا وير

محرر النسخ:
لوسي مورواليس

مستشارو رئيس التحرير:

برناردين آكيتوبي — روبا دوتاغوبتا
ستيفين بارنيت — دافيد فورتشيري
هيلج برغر — كينيث كانغ
بيلين بركمان — سوبير لال
يان كاريير-سوالو — رافاييل لام
أويا تشيلاسون — بابا انجاي
مارتن سيهاك — ماهفاش قرشي
إيرا دابلا-نوريس — أوما راماكريشنان
ماما ستوضيوف — داريا زاخاروفا

© ٢٠٢٣ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبِّر عن أصحابها ولا تعبِّر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:
IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish. English edition ISSN 0145-1707

صندوق النقد الدولي

FSC FPO

صندوق النقد الدولي

يمكنك تنزيل آخر كتيب لمعرفة المزيد عن العناوين الجديدة حول الاقتصاد العالمي.

مطبوعات الصندوق

الاقتصاد العالمي بين يديك

IMF.org/pubs

تزايد التهديدات للتجارة العالمية

بينيلوبي غولدبيرغ وتريستان ريد

الحمائية قد تجعل العالم أقل صلابة وأكثر افتقارا للمساواة وأكثر عرضة للدخول في دائرة الصراعات

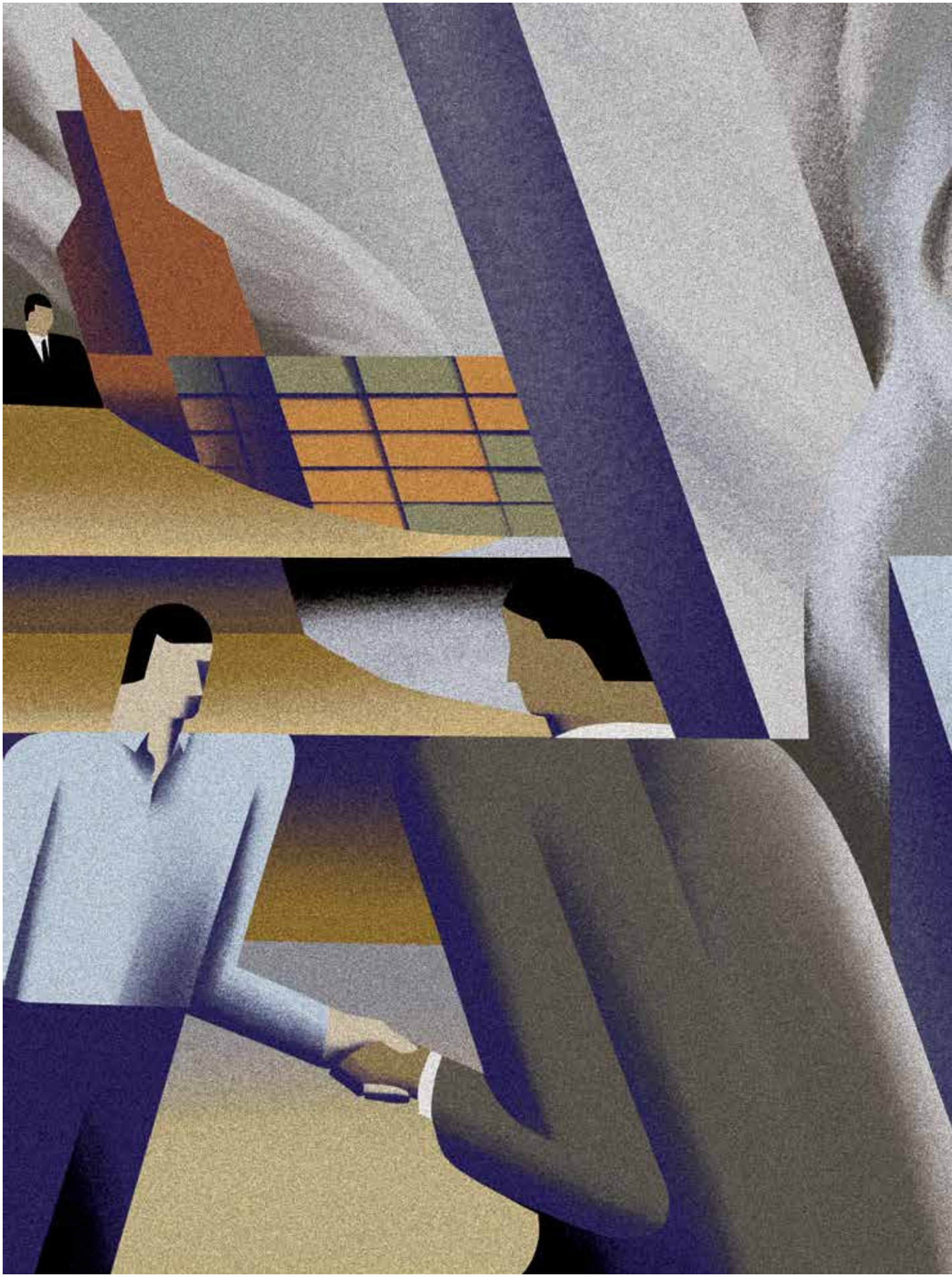

الرسم التوضيحي: NATALIIA SHULGA

منذ أربع سنوات، كتب أحدنا مقالا عن مستقبل التجارة للنشر في عدد يونيو ٢٠١٩ من هذه المجلة، احتفاء بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمؤتمر بريتون وودز. وكان مؤدى الرسالة أنه لا توجد أدلة قوية على التراجع عن العولمة، ولكن التجارة الدولية والنظام متعدد الأطراف الذي ترتكز عليه كانا يتعرضان للهجوم، وقد يتوقف مستقبلهما على اختيارات السياسات. ومنذ ذلك الوقت، اختار صناع السياسات في بعض كبرى الاقتصادات وقف أي إجراءات جديدة للتكامل الدولي، وفي عدة حالات اعتماد السياسات الحمائية أو القومية.

واليوم، لا توجد إلى الآن أدلة دامغة على تراجع التجارة الدولية عن مسار العولمة. فقد تباطأ نمو التجارة العالمية، مقيسا بالدولار الأمريكي، في أعقاب الأزمة المالية العالمية في الفترة من ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ وسجل تراجعا حادا مع بداية تفشي الجائحة في ٢٠٢٠. ولكن منذ ذلك الوقت ارتفعت قيمة التجارة إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وانخفضت مؤخرا قيمة التجارة العالمية قليلا، كنسبة من إجمالي الناتج العالمي، مدفوعة غالبا من الصين — التي ظلت لسنوات طويلة تنتهج استراتيجية «التدوير المزدوج» المتمثلة في إعطاء الأولوية للاستهلاك المحلي مع البقاء منفتحة أمام التجارة والاستثمار الدوليين — ومن الهند (راجع الرسم البياني). ويرجع ذلك لنهاية فترة رواج الصادرات الاستثنائية التي شهدها البلدان على حد سواء خلال العقود السابقة إلى جانب انخفاض حجم الواردات من السلع الوسيطة مقارنة بما سبق. ومع ذلك، لا تزال واردات السلع الوسيطة، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، مستمرة في النمو في بقية أنحاء العالم. ويصدق ذلك على الصادرات.

ولم تتسبب التعريفات الجمركية التي استحدثتها الولايات المتحدة والصين في ٢٠١٨ في خفض معدلات التجارة؛ بل تسببت في كبح التجارة بين الولايات المتحدة والصين، كما كان متوقعا. ولكن التجارة في المنتجات الأشد تأثرا بالتعريفات الجمركية ازدادت بين بقية أنحاء العالم. وبعبارة أخرى، لم يطرأ على التجارة أي انخفاض، وإنما أُعيد توزيعها فحسب. ولم تمنع حرب التعريفات الجمركية بلدانا أخرى — مثل البلدان الأعضاء في «الاتحاد الإفريقي» و«رابطة أمم جنوب شرق آسيا» و«اتفاق الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ» — من السعي لتطبيق اتفاقات تجارية إقليمية أو محدودة الأطراف.

وأدت جائحة كوفيد–١٩ إلى قيام العديد من البلدان بفرض قيود مؤقتة على صادرات الدواء، وأوقف بعضها شحنات القمح وغيره من المواد الغذائية في ظل الارتفاع الحاد في الأسعار في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا. ولكن هناك حكومات كثيرة لا تزال تسعى حثيثا لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها، على سبيل المثال من خلال الصفقات التي تيسر على أصحاب المهن المتخصصة العمل في البلدان الأجنبية أو التي تسهل تدفق السلع الاستهلاكية عن طريق معايير أمان مشتركة.

ولا شك أن التجارة قد تستجيب مع فترة تأخير إلى التغيرات في بيئة السياسات. والسياسات بحد ذاتها قد لا تواكب التغيرات في المزاج العام. فقد تكرر ظهور مصطلحات مثل «الأمن القومي» و«إعادة توطين النشاط» على نحو أكثر تواترا في المقالات الإخبارية والدراسات البحثية. وربما كان من أبرزها استطلاعات الرأي الأخيرة التي أجراها اقتصاديون من كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو. ففي استطلاع مارس ٢٠١٨، بلغت نسبة المجيبين المعارضين للتعريفات الجمركية الأمريكية المبدئية ١٠٠٪. غير أنه في استطلاع يناير ٢٠٢٢، كان المجيبون متشككين بشأن سلاسل الإمدادات العالمية: فلم يكن هناك سوى اثنين من مجموع ٤٤ اقتصاديا لم يوافقا الرأي بأن الاعتماد على مدخلات الإنتاج الأجنبية جعل الصناعات الأمريكية عرضة للاضطرابات.

فقد طرأ تغير واضح مؤخرا على السياسات والاتجاهات العامة إزاء التجارة العالمية. لكن كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ وما الدور الذي ساهمت به العوامل المختلفة؟ وما التطورات المحتملة بعد ذلك؟

العولمة المفرطة

اقترنت فترة «العولمة المفرطة» التي تشكلت خلال التسعينات وما بعدها بإنجازات اقتصادية هائلة. فقد انخفض الفقر المدقع حسب تعريف البنك الدولي انخفاضا كبيرا وكان من المتوقع القضاء عليه في كل البلدان باستثناء عدد ضئيل من البلدان التي تعاني من الهشاشة المؤسسية، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا للنمو الملحوظ في بلدان شرق آسيا. وارتفعت مستويات المعيشة، المقيسة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل، في مختلف أنحاء العالم.

وأصبح بوسع المستهلكين في الاقتصادات المنفتحة تجاريا الحصول على مجموعة متنوعة هائلة من السلع المتاحة من شتى أنحاء العالم بأسعار معقولة. وسمحت الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الإلكترونيات للناس بزيادة إنتاجيتهم والاستمتاع بمزيد من الوسائل الترفيهية المتنوعة أكثر مما كانت الأجيال السابقة تحلم به. ومع تراجع أسعار السفر الجوي أصبح بوسع الناس زيارة بلدان أخرى، واستكشاف ثقافات وأفكار جديدة — وهي تجربة كانت مقصورة في السابق على بالغي الثراء.

وبينما ساهمت عوامل كثيرة في هذا الارتفاع في مستويات المعيشة، ساهم الانفتاح والسياسات الأخرى التي تسترشد بآليات السوق بدور رئيسي. فالتجارة مع البلدان منخفضة الأجور (في ذلك الوقت) أثرت في أسعار السلع والأجور في الاقتصادات المتقدمة، مما عاد بالنفع على المستهلكين في تلك البلدان والعاملين في الاقتصادات المصدرة. وظل التضخم منخفضا على نحو يدعو للدهشة — على الرغم من التيسير الكمي وتزايد الدين في الولايات المتحدة.

وأخيرا، تمتع العالم الغربي بالسلام لفترة طويلة نادرة بالمقاييس التاريخية مما عزز الرخاء. وكان الترابط العالمي الوثيق المحرز في نهاية القرن العشرين حسبما يذهب البعض

طرأ تغير واضح مؤخرا على السياسات والاتجاهات العامة إزاء التجارة العالمية. لكن كيف وصلنا إلى هذا الوضع؟ وما الدور الذي ساهمت به العوامل المختلفة؟ وما التطورات المحتملة بعد ذلك؟

هو أحد العوامل الرئيسية المساهمة عن طريق إعطاء حافز للجميع لحسن السلوك. فالحروب في هذه الفترة من العولمة المفرطة إنما تعني حدوث انقطاعات في سلاسل الإمداد العالمية، وما لذلك من عواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي — وهو ما نحن بصدد اكتشافه.

ولكن تحت السطح، كانت التوترات تتزايد مما أدى إلى رد فعل قوي ضد العولمة. وفيما يلي نرصد ثلاث مراحل لحركة تراجع العولمة. وقد بدأت المرحلة الأولى حوالي عام ٢٠١٥ مع ما كان لحالة القلق من الحوكمة والمنافسة من البلدان منخفضة الأجور من دور في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتعريفات الجمركية الأمريكية، وممارسات الصين التأرية، وعودة الآراء المتطرفة للظهور في أوروبا.

رد فعل عالمي قوي

رغم أن الشخص العادي في العالم كان أفضل حالا في نهاية الحقبة الأولى من القرن الجديد، كان كثير من العمال في الاقتصادات المتقدمة يشعرون بأن الركب قد فاتهم، فأصبحوا أسوأ حالا من آبائهم. وهناك قدر كبير من الدراسات البحثية الاقتصادية التي تثبت هذه الآثار على توزيع الدخل، التي تضمنت مكونا جغرافيا مميزا: فالمجتمعات الأكثر عرضة لمنافسة الواردات من البلدان منخفضة الأجور بفضل الأنماط الصناعية المكانية القائمة من قبل كانت أسوأ حالا من المجتمعات التي كانت في مأمن من مخاطر الواردات.

وكان لذلك، بدوره، عواقب سياسية كبيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وفي الوقت نفسه، خلقت الحوكمة فائزين كبارا، مثل: الشركات «فائقة الشهرة» متعددة الجنسيات التي أفادت من التخصص الدقيق في سلاسل القيمة العالمية، في هيئة التكاليف المنخفضة والأرباح المرتفعة، إلى جانب فئة من الأفراد الذين يتقاضون مستويات عالية من المكافآت ممن جنوا الثمار المصاحبة لتوسع الأسواق والفرص الاقتصادية الجديدة. فالأمر لم يقتصر على أن البعض فاتهم الركب؛ بل إن آخرين كانوا يتسابقون نحو المقدمة.

وقد استغرق الاقتصاديون التقليديون فترة طويلة للإقرار بتلك الآثار. ولكن هذه الآثار لم تكن بالجديدة بمختلف الاعتبارات، فكانت انعكاسا للتوترات المعتادة بين الرفاهية الكلية وصراع توزيع الدخل الذي تولده التجارة. غير أن سرعة هذه التغييرات وحدتها هما ما أعطى هذه التوترات بعدا جديدا. وبالمثل، لم يكن هناك جديد أساسا في توصيات الاقتصاديين، حيث رفض معظمهم الحمائية كحل وصادقوا على أحد أشكال إعادة التوزيع من الفائزين إلى الخاسرين.

وفي الوقت ذاته، أخذت الحكومات الغربية تزداد قلقا من أن المنافسة مع الصين «ليست عادلة» نظرا لأنها تستخدم الدعم إلى جانب القيود التي تفرضها على الشركات الساعية لدخول أسواقها. وقد حفز ذلك مطالب بوضع سياسات أكثر ميلا للمواجهة مع الصين، لا سيما وأنها لم تعد اقتصادا ناميا فقيرا.

ولا شك أنه كانت هناك ردود فعل قوية من قبل إزاء التجارة العالمية، لا سيما في نطاق احتجاجات سياتل عام ١٩٩٩. ولكن هذه الحركات لم تؤثر على السياسة. ولم تكن هناك أسباب كافية للاعتقاد بأن رد الفعل المضاد للعولمة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨ كان سيخلف كذلك عواقب على مستقبل العولمة. وفي آخر المطاف، كان العالم وثيق الترابط لدرجة لا تسمح له بالعودة إلى النظام القديم.

ضغوط الجائحة

وبدأت المرحلة الثانية من حركة تراجع العولمة مع دعوات التحلي بالصلابة مع بداية الجائحة في ٢٠٢٠. ولكن ما المقصود بالصلابة؟ لا يوجد مقياس مرجعي واضح. يعتمد تعريف الصلابة وقياسها على طبيعة الصدمة. فجائحة كوفيد، مثلا، كانت صدمة عرض — مع مواجهة أهم الموردين الدوليين حالات الإغلاق العام في أوقات مختلفة، مما تسبب في تباطؤ عمليات التوصيل — وصدمة طلب على حد سواء، حيث ازداد الطلب بسرعة على السلع الطبية والسلع المعمرة كالسيارات وشراء المسكن الثاني.

وأثناء الجائحة، كانت حالات التأخر في عمليات التوصيل قصيرة الأجل وحالات النقص في الإمدادات نتيجة اضطراب التجارة الدولية يشار إليها على نطاق واسع بالأزمة. ولكن تم تضخيم جانب كبير من هذا الأمر مع أن الأسواق في واقع الأمر كانت تتمتع بصلابة كبيرة (دراسة Goldberg and Reed 2023a). فالولايات المتحدة، مثلا، تستورد السلع والمستلزمات الطبية من مجموعة من البلدان المختلفة. والاستثناء الوحيد هو الأقنعة الوقائية. ولكن في ٢٠٢٠ وصلت شحنات أقنعة الوجه من الصين في غضون أشهر، وهو ما يعني أنه تم التغلب على النقص تماما.

ومثل هذه الأمثلة تبين أن التجارة الدولية أدت إلى زيادة الصلابة. وعلى نفس المنوال، حافظت الولايات المتحدة فعليا

الرسم البياني ١

تجارب تجارية متنوعة

التجارة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي تتراجع في عدد من الاقتصادات الرئيسية، خاصة الصين والهند.

صادرات السلع والخدمات
(٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلد)

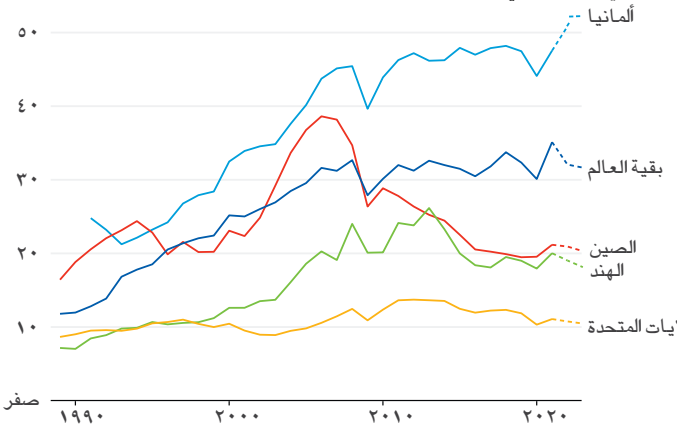

المصدر: دراسة Goldberg and Reed (2023a).

الرسم البياني ٢

واردات السلع الوسيطة

واردات السلع الوسيطة المستخدمة في سلاسل القيمة العالمية للصناعة التحويلية تواصل الارتفاع في بلدان كثيرة.

واردات السلع الوسيطة
(٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلد)

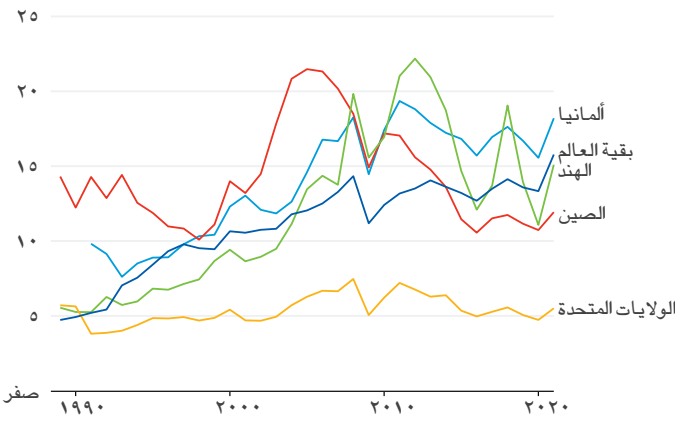

المصدر: دراسة Goldberg and Reed (2023a).

على العلاقات التجارية؛ فقد دخل المستوردون في معاملات تجارية مع شركاء أجانب على نحو أكثر انتظاما وسعوا إلى التعاقد مع موردين جدد، رغم انخفاض حجم التجارة الكلي. وفي دراسات أخرى تقوم على نماذج محاكاة كمية، يتضح أن التجارة الدولية تجعل الاقتصادات أكثر تنوعا في مصادرها ومن ثم أكثر صلابة (دراسة Caselli and others 2020؛ ودراسة Bonadio and others 2021). والتفكير البديهي هو أن صدمات العرض أقل ارتباطا عبر الاقتصادات مقارنة بارتباطها داخل الاقتصادات وأن فرص النفاذ إلى موردين متعددين تسمح بسهولة الاستجابة للصدمات ذات الخصوصية القُطْرية.

وعلى العموم، نجد أن الحجج ضد التجارة التي تؤكد هشاشة سلاسل الإمدادات لا تتسق مع الأدلة. وقد استخدمت هذه الحجج لإذكاء المزاج العام المؤيد للحمائية الذي نشأ في المرحلة الأولى، ولكن في نهاية المطاف لم تكن الآثار المبدئية قادرة على الاستمرار. وحققت التجارة نموا سريعا في عام ٢٠٢١ مع تجاوز العالم منعطف إدارة الجائحة.

الضغوط الجغرافية – السياسية

بدأت المرحلة الثالثة مع الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢. وبالنسبة للجمهور العام، أبرزت هذه الأحداث مخاطر جديدة ناجمة عن التخصص على النطاق الدولي. فمع قطع روسيا إمدادات الغاز إلى البلدان الأوروبية وارتفاع أسعار الطاقة ارتفاعا بالغا، اتضحت عيوب الاعتماد على بلد واحد في الواردات من مدخلات الإنتاج الحيوية. ولم تكن المخاوف متأصلة في حالة روسيا، ولكن باستنباط الأوضاع، بدأت البلدان تستعرض احتمالات ما قد يحدث إذا اضطرت للانفصال عن الصين بين عشية وضحاها. وخلص صناع السياسات إلى أنه سيكون من الأفضل لهم الانفصال على الفور، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بالفعل، وفق شروطهم الخاصة.

وفي حدود الفترة الزمنية نفسها، اعتمدت البلدان نمطا فكريا جديدا على نطاق واسع — وهو أن الرخاء الدولي هو مباراة صفرية النتيجة. وفرضت الولايات المتحدة حظرا على صادراتها إلى الصين من شرائح المنطق والذاكرة المتقدمة والمعدات المستخدمة في إنتاجها. فتكنولوجيا أشباه الموصلات لها استخدامات عسكرية بلا شك، وحظر التصدير يمكن أن يتسبب في انتكاس القدرات العسكرية في الصين. ولكن هذه التكنولوجيا لها استخدامات أكبر بكثير في القطاع المدني، لذا فإن الحظر يعرقل أيضا التطور التكنولوجي في القطاع المدني. وتحول العالم من عالم يشجع التجارة والمنافسة والابتكار في كل البلدان إلى عالم لا تسعى فيه الاقتصادات الأكثر تقدما للتنافس فحسب، بل للاستئثار.

وفي هذه المرحلة فإن أي تنبؤات هي من قبيل التكهنات إلى حد كبير، نظرا لأن النتائج، كما في السابق، ستتوقف بدرجة كبيرة على اختيارات السياسات. وأحد الاحتمالات هو أن هذا هو آخر المطاف بالنسبة لحركة التراجع عن العولمة؛ فسوف تقتصر التدخلات للاستئثار بفرص الحصول على التكنولوجيا على تلك المنتجات

الاحتمال الآخر هو أن ينتهي الأمر بالعالم إلى التجزؤ في معسكرات متنافسة وأن حربا باردة جديدة سوف تتكشف، وفي هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين.

ذات الاستخدام المزدوج المؤكد، بينما ستواصل التجارة الانتعاش في غيرها من المنتجات. ولكن هناك احتمالا آخر بأن ينتهي الأمر بالعالم إلى التجزؤ في معسكرات متنافسة وأن حربا باردة جديدة سوف تتكشف، وفي هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين (وحلفاء كل منهما). وقد تكون عواقب الاحتمال الثاني وخيمة.

حرب باردة جديدة

تؤكد نماذج النمو طويل الأجل الكثيرة أهمية حجم السكان في البحث والتطوير. فمن المتوقع أن تتمتع أكبر بلدان العالم وأكثرها سكانا بأفكار جديدة وتتمكن من تحقيق المزايا المطلقة، وهو ما يتأكد من مراكزها السوقية الرائدة في مختلف المنتجات. وفي حالة انفصام عرى التعاون العلمي بين الصين والولايات المتحدة، فإن فرص العالم ستكون محدودة في التوصل إلى حلول لما قد يأتي من جوائح وأمراض متوطنة.

وبوجه أعم، فإن الانفصال عن الشركاء «من غير الأصدقاء» يعني إلغاء الموردين المحتملين منخفضي التكلفة. وفي حالة إزالة انبعاثات الكربون، على سبيل المثال، نجد أن تكلفة لوحات الطاقة الشمسية أعلى بدرجة هائلة في الغرب مقارنة بالصين، وتشير التقديرات الصناعية إلى أن التعريفات الجمركية تسببت في إبطاء عملية تركيب مثل هذه اللوحات. ومعالجة تغير المناخ هي أمر ملح. فكل سنة تضيع يترتب عليها ضرر أكبر وتكاليف أكبر بكثير للتخفيف من الآثار.

فهل هذا هو ثمن زيادة الصلابة؟ إن تقييد التجارة العالمية لا يرجح أن يؤدي إلى الصلابة. فوفقا لما ذهبنا إليه مسبقا، لا يمكن تقييم الصلابة إلا بالإشارة إلى صدمات معينة. فالتجارة حصريا مع البلدان «الصديقة» قد تعني زيادة الصلابة لمواجهة المخاطر الجغرافية — السياسية — في المدى القريب على الأقل — لكن مفهوم الصداقة في حد ذاته عرضة للتغير المستمر. وقد يؤدي، مع ذلك، إلى إضعاف الصلابة في مواجهة أنواع أخرى من الصدمات، مثل صدمة الصحة العامة في الآونة الأخيرة.

وعلى مستوى كل بلد، نجد أن عدم المساواة قد يزداد. فزيادة الحواجز التجارية تؤدي إلى رفع الأسعار، مما يعني انخفاض الأجور الحقيقية. ورغم احتمال أن تكون العولمة قد ساهمت في زيادة عدم المساواة المكانية، فإن الحمائية ليست هي العلاج: وإنما ستزيد الطين بلة على الأرجح. وعبر البلدان المختلفة، هناك احتمال ازدياد عدم المساواة عالميا. وقد يؤدي التشتت الجغرافي —الاقتصادي إلى ازدياد التجارة بين البلدان مرتفعة الدخل التي تدخل في مصاف «الأصدقاء». ومن شأن زيادة التأكيد على المعايير البيئية وتلك الخاصة بالعمالة في اتفاقات التجارة أن يزيد من حواجز الدخول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان الأشد فقرا التي يتعذر عليها تلبية تلك الشروط. وبدون إتاحة الفرص للدخول إلى الأسواق الأجنبية المربحة، لن تجد مثل هذه الاقتصادات مسارا واضحا للنمو والحد من الفقر (دراسة Goldberg and Reed 2022).

غير أن الخطر الأكبر ربما يهدد السلام. فالحروب الباردة أدت في أغلب الأحيان إلى حروب ساخنة. ففي الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في الثلاثينات من القرن الماضي كان هناك تحول كبير عن التجارة متعددة الأطراف نحو التجارة بين الإمبراطوريات أو تكتلات النفوذ غير الرسمية. وذهب المؤرخون إلى أن هذا التحول تسبب في تفاقم التوترات بين البلدان في الفترة السابقة على اندلاع الحرب العالمية الثانية. ولا يسعنا إلا أن نأمل ألا تكون السنوات المقبلة تكرارا لأحداث فترة ما قبل القتال (في الحرب العالمية الثانية). FD

يمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية حول هذا الموضوع في دراستنا المنشورة في عدد مارس ٢٠٢٣ من سلسلة دراسات معهد بروكينغز حول الأنشطة الاقتصادية بعنوان «هل يتراجع الاقتصاد العالمي عن العولمة؟ وإن كان كذلك، فلماذا؟ وما الخطوة التالية؟»

بينيلوبي غولدبيرغ هي أستاذ كرسي إيليو للاقتصاد والشؤون العالمية ومنتسبة لمركز النمو الاقتصادي في جامعة ييل. **تريستان ريد** هو اقتصادي في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي.

المراجع:

Bonadio, Barthélémy, Zhen Huo, Andrei Levchenko, and Nitya Pandalai-Nayar. 2021. "Global Supply Chains in the Pandemic." *Journal of International Economics* 133 (November): 103534.

Caselli, Francesco, Miklós Koren, Milan Lisicky, and Silvana Tenreyro. 2020. "Diversification through Trade." *Quarterly Journal of Economics* 135 (1): 449–502.

Goldberg, Pinelopi K., and Tristan Reed. 2022. "Demand-Side Constraints in Development: The Role of Market Size, Trade, and (In)Equality." Yale University Working Paper, New Haven, CT.

Goldberg, Pinelopi K., and Tristan Reed. 2023a. "Is the Global Economy Deglobalizing? And if So, Why? And What Is Next?" *Brookings Papers on Economic Activity* (March).

Goldberg, Pinelopi K. 2023b. *The Unequal Effects of Globalization*. Cambridge, MA: MIT Press.

التجارة العالمية لا تزال قادرة على تحقيق الرخاء

ولكن على البنيان الدولي التأقلم مع عالم سريع التغير

كريستالينا غورغييفا ونغوزي أوكونجو — إيويلا

من رماد ثلاثة عقود كارثية شهدت تفكك العولمة والتطرف والحرب العالمية، قامت مؤسستانا على فكرة الارتباط بين ازدهار التجارة الدولية والرخاء والاستقرار العالميين. وبوجه عام، كان تاريخ ما بعد الحرب العالمية الثانية مثيرًا للإعجاب. فاليوم، يعاني أقل من فرد من بين كل عشرة أفراد من الفقر حول العالم، ليتراجع بذلك معدل الفقر بأربعة أضعاف منذ عام ١٩٩٠ بفضل تضاعف نصيب البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل من التجارة العالمية. وترتكز تلك القفزة في مستويات الدخل العالمي على التجارة الدولية التي ازدادت بعشرين ضعفًا منذ عام ١٩٦٠.

غير أن هناك تحول معاكس لفكرة التعاضد الاقتصادي والتجارة الدولية. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية، ازدادت القيود وإعانات الدعم التجارية، كما اشتد تصاعد التوترات نتيجة تدافع الحكومات لتأمين سلاسل الإمداد الاستراتيجية وتنفيذ سياسات عاجلة أدت إلى تشويه التجارة في مواجهة الجائحة والحرب الروسية في أوكرانيا. وقد تنشأ عن المغالاة في تنفيذ هذه الإجراءات سياسات قائمة على التحالفات من شأنها تقويض كفاءة الاقتصاد وتفكيك النظام التجاري العالمي، بل وربما أتت هذه الإجراءات بنتائج عكسية إذا ما أصبحت سلاسل الإمداد القصيرة أكثر عرضة لتداعيات الصدمات المحلية. وقد ازداد تركز الاستثمار الأجنبي المباشر بالفعل بين البلدان التي تربطها تحالفات جغرافية — سياسية.

هل ينبغي لنا إذن اعتزال فكرة التجارة باعتبارها قوة تحولية لصالح الرخاء؟ قطعا الإجابة «لا». فرغم جميع التكهنات، واصلت التجارة تحقيق مقاصدها حتى أثناء الأزمات الأخيرة، ولديها من الإمكانات الهائلة ما يجعلها تساهم باستمرار في تحسين مستويات المعيشة وزيادة الفرص الاقتصادية لعقود قادمة.

وهناك ما لا يقل عن ثلاثة أسباب تفسر الدور الحيوي للتجارة في تحقيق الرخاء العالمي. أولاً، تساهم التجارة في زيادة الإنتاجية من خلال التوسع في توزيع العمل بين البلدان. وثانيًا، تتيح التجارة نمو الاقتصاد المدفوع بالتصدير من خلال التمكين من النفاذ إلى الأسواق الأجنبية. وثالثًا، تؤدي التجارة إلى تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال إتاحة خيارات خارجية قيمة للشركات والأسر حال وقوع صدمات سلبية.

وخلال الجائحة، أصبحت التجارة وسلاسل الإمداد أداة حيوية لتعزيز الإنتاج وتوزيع المستلزمات الطبية، بما فيها اللقاحات. واتضحت مجددًا قوة التجارة الدولية باعتبارها مصدرًا للصلابة خلال الحرب في أوكرانيا. فقد أتاح عمق أسواق الحبوب الدولية وتنوعها الفرصة للاقتصادات التي تعتمد عادة على الواردات من أوكرانيا وروسيا لتعويض العجز. فعلى سبيل المثال، خسرت إثيوبيا جميع واردات القمح من أوكرانيا، ولكنها أصبحت تحصل حاليًا على ٢٠٪ من شحنات القمح خاصتها من الأرجنتين التي لم تمد إثيوبيا بواردات القمح من قبل.

تكلفة التفكك

وفي هذا السياق، يمكن أن يتكبد الاقتصاد العالمي تكلفة هائلة من جراء التفكك. فحسب الأبحاث الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، قد يؤدي سيناريو ينقسم فيه العالم إلى كتلتين تجاريتين منفصلتين إلى تراجع قدره ٥٪ في إجمالي الناتج المحلي العالمي. وفي الوقت نفسه، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الخسائر العالمية من جراء التفكك التجاري قد تتراوح بين ٠,٢٪ و٧٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد تزداد التكلفة نتيجة التباعد التكنولوجي. ويقع الخطر الأكبر على اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل نتيجة فقدان المنافع المتأتية من انتقال المعرفة.

لذلك من المهم تعزيز النظام التجاري لحماية المنافع ومنع الخسائر. غير أن هناك أيضًا خطة استشرافية مبهرة على مستوى السياسات التجارية بهدف الاستجابة لمستقبل التجارة الدولية الذي نأمل أن يكون مستقبلاً أخضر يحتوي الجميع وأكثر اعتمادًا على التكنولوجيا الرقمية والخدمات.

وكان للتجارة دور كبير في الحد من الفقر وعدم المساواة بين البلدان، وإن كان علينا الاعتراف بأن الكثيرين قد سبقهم الركب — فمواطنو البلدان الغنية تضرروا من المنافسة على الواردات، ومواطنو البلدان الفقيرة تعذر عليهم الاستفادة

من سلاسل القيمة العالمية وغالبًا ما يكونوا في مواجهة مباشرة مع التدهور البيئي والنزاع على الموارد. وكما أشرنا في دراسة مشتركة بين مؤسستينا والبنك الدولي تم عرضها على مجموعة العشرين، فإن هناك إمكانية للتغيير. فمن خلال السياسات المحلية الملائمة، سيتسنى للبلدان الاستفادة مما تتيحه التجارة الحرة من فرص هائلة، والنهوض بالفئات التي سبقها الركب.

وفي معالجة الأسباب الرئيسية وراء حالة السخط تلك حل أكثر فعالية لمشكلات المواطنين مقارنة بما نراه اليوم من تدخلات في التجارة. فشبكات الأمان الاجتماعي محكمة التصميم، وزيادة الاستثمار في التدريب، والسياسات في مجالات مثل الائتمان والإسكان والبنية التحتية التي تساعد في حركية العمالة عبر القطاعات والمهن والشركات بدلاً من إعاقتها، يمكن أن يكون لها دور في هذا الصدد.

وتتيح الدفعة الحالية نحو المزيد من التنوع في سلاسل الإمداد فرصًا هائلة للبلدان والمجتمعات المحلية التي عانت من أجل الاندماج في سلاسل القيمة العالمية: فإشراك المزيد منها في شبكات الإنتاج — أو «إعادة صياغة العولمة» كما نسميها — سيكون في صالح صلابة الإمدادات والنمو والتنمية.

وفي غياب التجارة الدولية، لن يتسنى حل العديد من أكثر المشكلات العالمية إلحاحًا اليوم. فبدون التجارة، لن يكون بمقدورنا التغلب على أزمة المناخ والوصول بصافي انبعاثات غاز الاحتباس الحراري إلى الصفر. فنحن في حاجة إلى التجارة لتوفير التكنولوجيا والخدمات منخفضة الكربون في جميع البلدان حيث يوجد احتياج لها. ويساهم الانفتاح التجاري واليقين بشأن التجارة في خفض تكلفة إزالة الكربون من خلال زيادة حجم السوق، وتحقيق وفورات الحجم، والتعلم بالممارسة.

فقد تراجع سعر الطاقة الشمسية بحوالي ٩٠٪ تقريبًا منذ عام ٢٠١٠، وهو مثال واحد فقط. وحسب تقديرات منظمة التجارة العالمية، أمكن تحقيق ٤٠٪ من هذا الخفض من خلال وفورات الحجم التي أتاحتها جزئيًا التجارة وسلاسل القيمة عبر الحدود.

إمكانات التعاون

يمكن للحكومات من خلال تحديث قواعد التجارة العالمية المساعدة على ازدهار التجارة في مجالات جديدة، مما سيتيح المزيد من الفرص، لا سيما لصالح اقتصادات الأسواق الصاعدة. وحتى مع تعطل تجارة السلع، واصلت تجارة الخدمات نموها سريعًا، حيث بلغت قيمة الصادرات العالمية من الخدمات الرقمية، مثل الخدمات الاستشارية المقدمة عبر مكالمات الفيديو، ٣,٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٢، أو ٥٤٪ من مجموع صادرات الخدمات.

ونشهد بعض الجهود في الوقت الحالي بالفعل، حيث يشارك حاليًا حوالي ٩٠ بلدًا من أعضاء منظمة التجارة العالمية في مفاوضات حول القواعد الأساسية للتجارة الرقمية، بما فيها الصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتساهم القواعد المشتركة في زيادة اليقين بشأن التجارة، والحد من الازدواجية، وخفض تكاليف الامتثال التي عادة ما يقع ضررها الأكبر على أصغر الشركات.

الرسم التوضيحي: صندوق النقد الدولي

وبالمثل، من شأن التعاون متعدد الأطراف والمعايير المشتركة التعجيل بالتحول الأخضر مع منع التفكك السوقي والحد من التداعيات السلبية للسياسات على البلدان الأخرى. كذلك فإن إشراك المزيد من الشركات الصغيرة والمملوكة للنساء في شبكات الإنتاج العالمية — الرقمية وغيرها — سيساهم في توسيع نطاق مكاسب التجارة عبر المجتمعات.

ورغم الاضطرابات الجغرافية – السياسية، لا يزال التعاون التجاري الهادف ممكنًا. وقد شهدنا ذلك بالفعل في يونيو الماضي عندما اجتمع جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية لإبرام اتفاقيات حول كبح الدعم المقدم لمصايد الأسماك بسبب الأضرار الناجمة عنه، وإزالة الحواجز المفروضة على المعونات الغذائية، وتمكين المزيد من البلدان من الحصول على الملكية الفكرية للقاحات فيروس كوفيد. ويمكن للحكومات البناء على هذه النجاحات في الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية المقرر انعقاده في فبراير ٢٠٢٤. وتشير أحدث الأبحاث الصادرة عن مؤسستينا إلى حل لإنهاء الاضطرابات في المجالات الحيوية مثل الدعم من خلال البيانات والتحليلات والرؤى المشتركة حول تصميم السياسات.

ومن الصعب إدارة السياسات التجارية خلال المرحلة الحالية بما فيها من اضطرابات. غير أنه من الضروري الحفاظ على الانفتاح التجاري والبحث عن فرص جديدة لتعزيز التعاون للاستفادة من المكاسب الحالية والمساعدة في تقديم حلول لتغير المناخ وغيره من التحديات العالمية.

ويضطلع صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وغيرهما من المؤسسات الدولية الكبرى بدور حيوي في صياغة مسار مستقبلي لخدمة المصلحة الجماعية. وعلينا التعاون دون كلل من أجل تعزيز نظام التجارة متعدد الأطراف وإثبات قدرة مؤسساتنا على التأقلم مع عالم سريع التغير. وتتمثل إحدى مهام الصندوق في دعم النمو المتوازن للتجارة الدولية، كما تظل منظمة التجارة العالمية هي المنتدى الوحيد الذي يجمع الاقتصادات كافة على دفع وتيرة الإصلاح التجاري. أما الوقوف بيد مكتوفة، فهو خيار لن يسعنا تحمله. FD

كريستالينا غورغييفا المدير العام لصندوق النقد الدولي، **نغوزي أوكونجو – إيويلا** المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

عودة السياسة الصناعية

دوغلاس إروين

هل ينبغي للاقتصادات النامية أن تحذو حذو الولايات المتحدة والصين عن طريق إقامة شركات وطنية كبيرة؟

تتسبب البيئة الجغرافية – السياسية في إحداث تغيير سريع في مشهد التجارة العالمية. أما البيئة السياسية التي كانت سائدة منذ عقود قليلة مضت فتبدو وكأنها ذكرى بعيدة. فخلال فترة الإصلاح في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فتحت الاقتصادات النامية واقتصادات التحول أسواقها وتبنت العولمة. وشهدت تلك الفترة إنشاء منظمة التجارة العالمية، وإنشاء نظام للتجارة غير التمييزية قائم على قواعد. وتميزت هذه الفترة أيضا بغياب التوترات الجغرافية – السياسية حيث ركزت الصين على النمو وكافحت روسيا من أجل تحقيق الاستقرار.

والآن، يناقش صناع السياسات مستقبل العولمة. وهم يشعرون بالقلق بشأن تشتت الاقتصاد العالمي وانتهاك قواعد التجارة العالمية. فالتدخلات التجارية تتزايد، في شكل سياسات صناعية ودعم صناعي، وقيود الواردات تستند إلى اعتبارات الأمن القومي والمخاوف البيئية، وقيود على الصادرات لمعاقبة المنافسين الجغرافيين – السياسيين وضمان الإمدادات المحلية.

فما الذي ينبغي أن تفعله الاقتصادات النامية لمواجهة هذه البيئة الجديدة؟ هل ينبغي أن تعتمد سياسات مماثلة، بالانغلاق لحماية القطاعات الرئيسية عن طريق الدعم والقيود التجارية؟

ويستمر الجدل حول ما إذا كان ينبغي للاقتصادات النامية أن تخطو نحو الاقتصاد العالمي أم بعيدا عنه. ففي خمسينات القرن الماضي، كان العديد من المراقبين متشائمين بشأن آفاق التصدير في البلدان منخفضة الدخل وكانوا يخشون من أن تواجه هذه البلدان انخفاضا غير مسبوق في معدلات التبادل التجاري. وكان يُنظر إلى القوى الاقتصادية العالمية على أنها تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة وتدفع الاقتصادات النامية إلى التقهقر مسافة أكبر وراء الركب. وكان يُعتقد أن هذه الاقتصادات في حاجة إلى سياسات إحلال الواردات حتى تصبح أكثر اعتمادا على الذات وأقل اعتمادا على الأسواق الأخرى.

الخطأ في قراءة التاريخ

كان التفسير الخاص للتاريخ جانبا من أسباب الانغلاق. فالاعتقاد بأن البلدان الغنية كانت ناجحة لأنها كانت تحمي قطاع الصناعة التحويلية جعل السياسة الصناعية موضع تقدير. وقد تبين أن ذلك خطأ في قراءة التاريخ. ورغم التعريفات الجمركية المرتفعة، أصبحت الولايات المتحدة اقتصادا مفتوحا — أمام الهجرة ورأس المال والتكنولوجيا — ولديه سوق محلية كبيرة للغاية كانت قادرة على المنافسة بقوة. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة التي تطبق تعريفات جمركية مرتفعة سبقت بريطانيا التي تعتمد التجارة الحرة من حيث نصيب الفرد من الدخل في أواخر القرن التاسع عشر عن طريق زيادة إنتاجية العمالة في قطاع الخدمات، وليس عن طريق زيادة إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية (Broadberry 1998). وفي أوروبا الغربية، كان النمو مرتبطا بتحويل الموارد من قطاع الزراعة إلى قطاعي الصناعة والخدمات. وربما تكون السياسات التجارية التي تهدف إلى حماية قطاع الزراعة من الأسعار المنخفضة قد أدت إلى إبطاء هذا التحول في بلدان مثل ألمانيا.

ورغم أن الإحلال الشامل للواردات لم يعد محبذا منذ عقود، يستمر الجدل حول السياسة الصناعية حتى هذا اليوم. فنجاح تجربة بلدان شرق آسيا جعل السياسة الصناعية تبدو إيجابية على خلاف الواقع، ولكن حتى في هذه النقطة يمكن أن يكون التاريخ مضللا. ففي عام ١٩٦٠، كانت كوريا الجنوبية مثقلة بتبعات المبالغة في تقييم العملة وعدم تجاوز الصادرات ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. واعتمدت قدرة البلد على الاستيراد اعتمادا شبه كامل على المساعدات الأمريكية. وبعد أن خفضت قيمة عملتها في أوائل ومنتصف ستينات القرن الماضي، أصبحت صادرات كوريا أكثر تنافسية وشهدت ارتفاعا حادا لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في أوائل سبعينات القرن الماضي. وتضمنت السياسة الرئيسية تحديد سعر صرف واقعي يسمح للصادرات بالازدهار، إلى جانب خفض تكلفة الائتمان لجميع المصدرين، وليس للقطاعات المستهدفة (Irwin 2021). ولم تبدأ السياسة الصناعية بالفعل حتى بدء «حملة الصناعات الثقيلة والكيميائية» في الفترة ١٩٧٣–١٩٧٩، والتي تم إنهاؤها لاحقا بسبب تكاليفها الباهظة وعدم كفاءتها. ولكن النمو السريع في كوريا كان قد انطلق بالفعل قبل عصر السياسة الصناعية.

وقد ظل الجدل بشأن السياسة الصناعية لفترة طويلة عالقا في طريق مسدود. فالبعض يرى أنها ضرورية لنمو الإنتاجية والتحول الهيكلي، بينما يرى آخرون أنها تحرض على الفساد وتشجع على عدم الكفاءة. والبعض يشير إلى محاولة الأرجنتين المكلفة للترويج إلى تجميع الإلكترونيات في تييرا ديل فويغو، بينما يشير البعض الآخر إلى مصانع التكنولوجيا المتطورة البراقة في الصين وكوريا. ومن السهل المبالغة في الآثار. فالنماذج الكمية تشير إلى أن المكاسب التي تحققت من السياسات الصناعية المصممة على النحو الأمثل ضئيلة ومن غير المرجح أن تحُدث تحولا (Bartelme and others 2021).

والجديد هو أن الولايات المتحدة انضمت إلى الصين في التبني الصريح للسياسات الصناعية. وكانت الصين قد تبنت هذه السياسات على الأقل منذ أن أعاد الرئيس شي جين بينغ التأكيد على سيطرة الدولة على الاقتصاد، مبتعدا عن السياسات الاقتصادية الانفتاحية التي وضعها دنغ شياو بينغ ومن جاؤوا خلفا له. ومبادرة «صُنع في الصين ٢٠٢٥» — التي تتضمن الدعم الكبير للقطاعات المستهدفة — أفسحت الطريق أمام فكرة «التداول المزدوج»، التي تركز على الحد من الاعتماد على الخارج بدعم قيام الشركات المحلية بالتعهيد الداخلي، والدافع لتحقيق الاكتفاء الذاتي في التكنولوجيات الرئيسية. وبدأت الولايات المتحدة في حماية صناعتي الصلب

الصور: GETTY IMAGES/CFOTO/FUTURE PUBLISHING

والألومنيوم، لأسباب تتعلق ظاهريا بالأمن القومي، أثناء إدارة ترامب. وبموجب قانون إيجاد حوافز مساعدة لإنتاج أشباه الموصلات والعلوم (CHIPS Act) وقانون خفض التضخم، استخدمت الولايات المتحدة الدعم «لإعادة توطين» إنتاج أشباه الموصلات واعتمدت شروط المُكوِّن المحلي التقييدية المنظمة لإنتاج السيارات الكهربائية لضمان الإنتاج المحلي. ودائما ما كان لدى الاتحاد الأوروبي سياسات صناعية، حيث أعلن في عام ٢٠٢٠ عن استراتيجية صناعية لتعزيز «استقلاليته الاستراتيجية المفتوحة» في التحول إلى الاقتصاد الأخضر والرقمي.

ما مدى تأثير ذلك على الاقتصادات النامية؟ هل ينبغي لها اتباع توافق آراء «واشنطن وبيجين وبروكسل» الجديد بشأن إقامة صناعات وطنية معينة من خلال الدعم الحكومي والقيود التجارية؟ ستكون تلك الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر. فقد يكون الدعم باهظ التكلفة في نهاية الأمر، وقد يتبين أن المنافع بعيدة المنال. وقد تنطوي القيود التجارية على خطر بدء التحول نحو الحمائية من خلال سياسات انغلاقية ضارة من شأنها تخفيض عائدات التصدير وبالتالي تراجع الواردات الحيوية التي تشتريها هذه الاقتصادات.

والدعم الصناعي واسع النطاق يبدو ترفا يمكن للبلدان الغنية أن تغرق فيه. فمجرد قدرة الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي على تحمل الدعم لا يعني أنه ينبغي لبلدان أخرى أن تحذو حذوها. وكما حذر ريكاردو هوسمان، فإن «محاكاة حلول بلدان أخرى لمشكلات ليست لديك — أو التركيز على قضايا عصرية ليست مهمة في الواقع — هي وصفة لعدم الكفاءة، إن لم تكن كارثة». ولا تستطيع الاقتصادات النامية التي تعاني من ضائقة مالية أن تتحمل دعما مكلفا للمنتجين المحليين عندما تكون الأرصدة المالية غير مستقرة والمكاسب محاطة بعدم اليقين. ويمكن إنفاق الأموال العامة الشحيحة بشكل أكثر فعالية على تحسين الصحة والتعليم ومساعدة الفقراء بدلا من توجيهها إلى قطاعات محلية.

الدعم الصناعي، وإحلال الواردات

توضح الصين كيف يمكن أن يكون الدعم الصناعي طريقة غير فعالة لإنفاق الموارد الشحيحة. ففي عام ٢٠٠٦، اعتبرت الصين بناء السفن «صناعة استراتيجية» وبدأت في تقديم دعم هائل للإنتاج والاستثمار، وذلك من خلال القروض منخفضة التكلفة بشكل أساسي. وتشير الأدلة إلى أن هذه السياسات لم تحقق منافع كبيرة بل كانت مهدرة للموارد (بسبب الطاقة الزائدة) والأسواق المشوهة (إجبار البلدان الأكثر كفاءة على التكيف عن طريق خفض ناتجها). وزادت حصة الصين في السوق العالمية على حساب المنتجين منخفضي التكلفة في اليابان وكوريا الجنوبية وأوروبا، ولكن دون تحقيق أرباح كبيرة للمنتجين المحليين (Panel, Kalouptsidi, and Bin Zahur 2019). وتم تبديد الدعم من خلال دخول المنتجين الأقل كفاءة وزيادة عددهم، مما خلق طاقة زائدة وأدى إلى زيادة تشتت الصناعة. وكانت القروض سياسية بمعنى أن الشركات المملوكة للدولة تلقت معظم الدعم بدلا من منتجي القطاع الخاص الأكثر كفاءة. ولم تنشأ عن صناعة بناء السفن تداعيات كبيرة على بقية الاقتصاد، ولم يكن هناك أي دليل على التعلم بالممارسة على مستوى الصناعة.

التضحية بالمكاسب التجارية

وبالمثل فإن التحول إلى القيود التجارية ينطوي على خطر التضحية ببعض المكاسب التي حققتها الاقتصادات النامية من المشاركة في الأسواق العالمية. فقد حقق العديد من البلدان تقدما اقتصاديا في العقود الأخيرة من خلال الانخراط مع الاقتصاد العالمي بدلا من إغلاق الأسواق على أمل تحفيز الابتكار المحلي. ولم تصبح الصين غنية من خلال السياسة الصناعية، بل عن طريق تحسين الإنتاجية في قطاع الزراعة، والسماح بالاستثمار الأجنبي في قطاع الصناعة التحويلية، وإطلاق إمكانات القطاع الخاص. كذلك أجرت الهند إصلاحات في عام ١٩٩١ لإلغاء نظام «ترخيص راج» والروتين الإداري الذي كبَّل المؤسسات الخاصة، ويستمر فتح الاقتصاد في دفع النمو رغم الحاجة إلى مزيد من الإصلاحات. كذلك جنت بنغلاديش ثمار الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، الذي يجلب رأس المال والتكنولوجيا، لدرجة أن نصيب الفرد من الدخل في بنغلاديش يفوق الآن نظيره في الهند. وما حققته بلدان أخرى أيضا، من إثيوبيا إلى فييت نام، نتيجة المشاركة الاقتصادية يفوق ما حققته نتيجة العزلة الاقتصادية، لأنها تستفيد من التكنولوجيا والاستثمار من بقية العالم.

ورغم أن الاستخفاف بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي يُطلق عليها «توافق آراء واشنطن» أصبح هو النمط السائد الآن، فإن الانفتاح في فترة الإصلاح تلك شهد تقاربا — وليس التباعد الذي كان هو المعيار التاريخي — بين البلدان الغنية والفقيرة حول العالم. وبدءا من عام ١٩٩٠ تقريبا، بدأت الاقتصادات النامية في النمو بسرعة أكبر واللحاق بمستويات الدخل الأعلى التي تحظى بها الاقتصادات المتقدمة (Patel, Sandefur, and Subramanian 2021).

والجدل الذي دار مؤخرا حول ما إذا كانت العولمة قد ماتت أم لا هو جدل عقيم. فالعولمة لم تمت ولكنها تتغير. وسيكون من غير الحكمة أن تدير الاقتصادات النامية ظهورها للاقتصاد العالمي وأن تتخلى عن فكرة دعم الصادرات والحصول على التكنولوجيا من خارج حدودها. ولا يزال يمكنها أن تكسب الكثير من بقية العالم وأن تخسر الكثير بالعودة إلى سياسات الأبواب المغلقة التي كانت متبعة في الماضي. FD

دوغلاس إروين يشغل منصب أستاذ كرسي جون فرينش للاقتصاد في كلية دارتموث وزميل أول غير مقيم في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

مسارات متقاطعة

التقدم في التكنولوجيا يؤثر على التجارة، والعكس صحيح

كارولين فروينـد

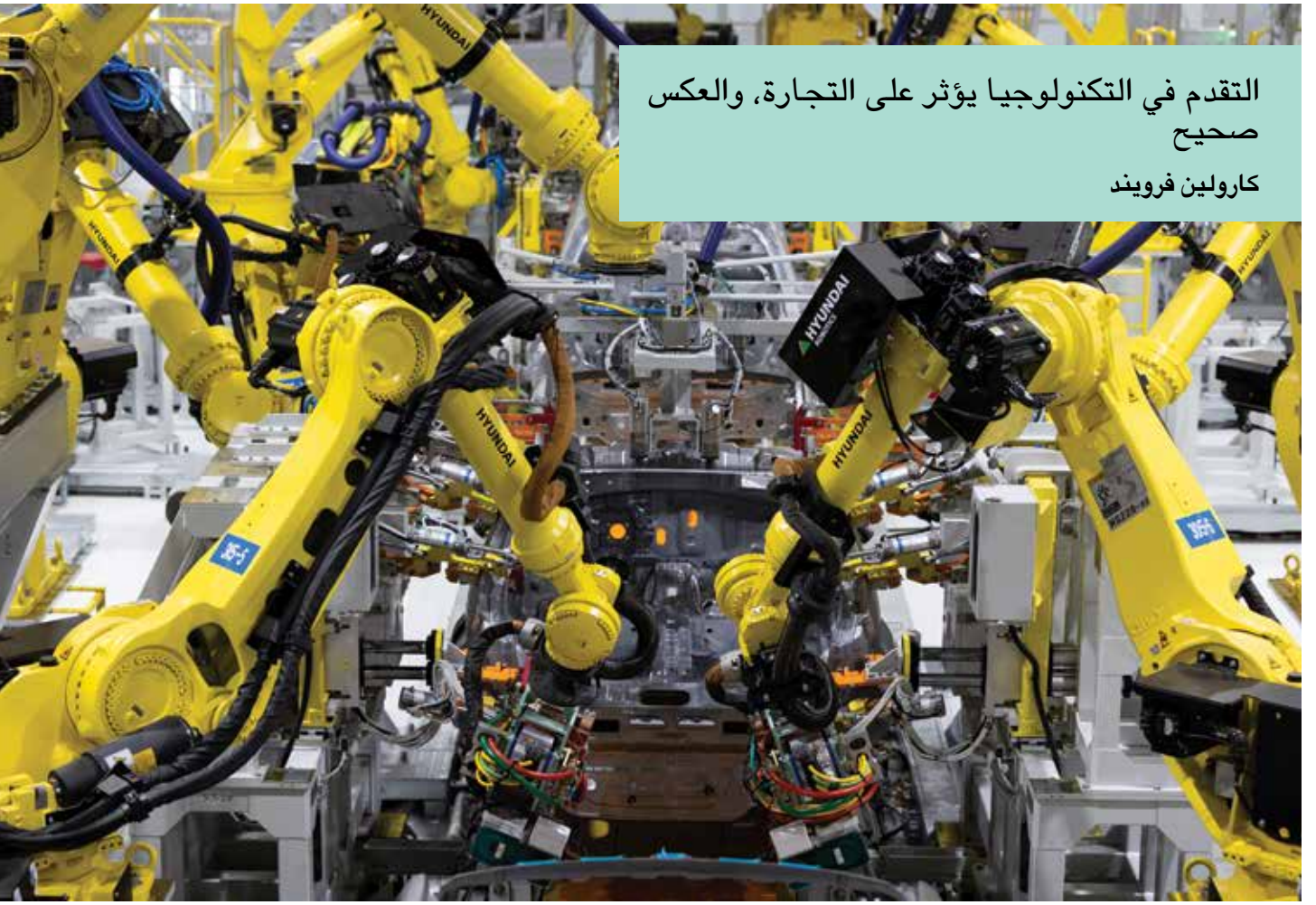

الصور: GETTY IMAGES/ SEONGJOON CHO

التغير

التكنولوجي يثير الحماسة والخوف، إذ يمكننا من أداء المزيد من العمل بمجهود أقل، في حين يثير مخاوف بشأن استبدالنا. وعلى الرغم من أنه يدفع عجلة النمو الاقتصادي والتقدم، فإن من يتخلفون عن الركب يتعرضون لخطر فقدان مصادر رزقهم.

وللتجارة الدولية أثر مماثل، إلا أنها تثير قدرا أكبر من القلق. ويُعزى هذا الأمر إلى أن المنافع التي تحققها تكون أقل وضوحا للناس من المكاسب التي تتحقق من الابتكار، ولأن العمال المحليين الذين يتعرضون لانتكاسات بسبب التجارة يربطون بشكل مباشر بين الخسائر التي يتكبدونها والمكاسب التي يحققها العمال الأجانب.

ومتى اجتمع التغير التكنولوجي والتجارة الدولية، يمكن للتأثير أن يكون بالغ القوة. فهذا المزيج يزيد وتيرة الابتكار، واعتماد التكنولوجيا، والنمو الاقتصادي. بيد أنه يمكن أيضا أن يصبح قوة استقطاب داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء.

وغالبا ما تؤدي الجغرافيا السياسية إلى مزيد من تأجيج المشاعر. وفي الوقت الذي تتنافس فيه البلدان لتجد لها مكانا على ساحة المستجدات التكنولوجية، تظهر التجارة كوسيط بالغ الأهمية لنقل هذه الابتكارات التي تحُدث تغييرات جذرية. فالتجارة الدولية تسرِّع النمو العالمي في الوقت

الذي تنتشر فيه التكنولوجيا، غير أنها تنطوي على خطر تشارك أسرار التجارة مع منافسين أجانب.

وبطبيعة الحال، يكون لكل هذه الضغوط تأثير على خيارات السياسات. وتاريخيا، أدت التأثيرات التي تلحق بالعمال بسبب التجارة والتكنولوجيا إلى ظهور دعوات تطالب بالحماية، على الرغم من أن تقوية شبكة الأمان الاجتماعي ومساعدة العمال على الحصول على وظائف جديدة تُشكلان استراتيجية طويلة الأجل أفضل من فرض حواجز تجارية. وتُقابَل التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي بدعوات لانتهاج سياسات صناعية ووضع ضوابط للصادرات، على الرغم من أنها قد تأتي بنتائج عكسية إذا أدت إلى تشوه عملية تخصيص الموارد المحلية في حين تحفز الاستثمار في المنتجات الاستراتيجية في الخارج.

وفي عالم يشهد تفتتا وتتباطأ فيه وتيرة نشر التكنولوجيا، تواجه الحكومات تحديات جديدة على صعيد السياسات من أجل تحفيز التجارة والابتكار والنمو. فعلى الرغم من أن المبتكرين قد يهدفون إلى «التحرك بسرعة وكسر الأشياء»، لا يزال على صانعي السياسات حماية المؤسسات القائمة والحفاظ على إمكانية التنبؤ من أجل المستثمرين.

التكنولوجيا والتجارة والتنمية

يمكن لأوجه التقدم التكنولوجي أن تؤدي إلى ظهور سلع جديدة، مثل السيارات الكهربائية؛ وعمليات جديدة، مثل الأتمتة والطباعة ثلاثية الأبعاد؛ ووسائل نقل جديدة، مثل تقنية الحاويات البرمجية والنقل الفوري للبيانات عبر الإنترنت. وجميعها تؤثر على التجارة، وعادة ما تعزز التنمية.

إن ظهور سلع جديدة، مثل الهواتف الذكية وشاشات التلفاز المسطحة، يتيح للبلدان المبتكرة إزاحة منتجي السلع قديمة الطراز، أي الهواتف القديمة وأجهزة التلفاز الضخمة التي تعمل بصمام أشعة الكاثود. وعادة ما سيزيد حجم التجارة الكلية حيث تحفز السلع الجديدة مزيدا من الطلب.

إن تبني عمليات جديدة يمكن أن يزيد كفاءة الإنتاج، وهو ما يقلل بدوره الأسعار الحقيقية ويُحدث طفرة في الإنتاج والتصدير من البلدان المبتكرة. ويتمثل أحد مصادر القلق للاقتصادات النامية، التي تميل إلى التخصص في مراحل بسيطة من الإنتاج قد تكون مؤتمتة، في أن ينخفض الطلب على صادراتها في المستقبل. على الرغم من هذا، توضح البحوث أن تأثيرات الحجم الناتجة عن الأتمتة غالبا ما توجد حاجة أكبر للقطع المستوردة، حتى وإن كان بعضها يُنتج محليا في نهاية المطاف. في إنتاج السيارات، على سبيل المثال، تزامن التحول إلى التشغيل الروبوتي في الاقتصادات المتقدمة مع زيادة في القطع والمكونات المستوردة من البلدان منخفضة الدخل.

ومثل أوجه التقدم التكنولوجي في مجال النقل، لعب الابتكار في الاتصالات أيضا دورا بالغ الأهمية في تيسير التجارة. على سبيل المثال، تمكّن شبكة الإنترنت الشركات من العثور على موردين وشركاء جدد في أماكن بعيدة. وقد فتحت أيضا مجالات جديدة للتجارة، لا سيما في الخدمات الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر التجارة على التغير التكنولوجي عن طريق إيجاد سوق أكبر تتزايد فيها حدة المنافسة. ويمكن للشركات الرائدة في الإنتاجية التي لديها القدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية زيادة أرباحها والاستثمار في البحوث والتطوير، مما يؤدي إلى مزيد من الابتكار السريع. في الوقت نفسه، تعطي المنافسة من الشركات العالمية الرائدة الأخرى لهذه الشركات حافزا لتظل في طليعة التقدم التكنولوجي.

في الواقع، يُعد التأثير العام للتجارة والتكنولوجيا على التنمية إيجابيا، لأن أنواع التكنولوجيا الجديدة تحسن الإنتاجية وتوسع نطاق التجارة. وتمكّن التجارة أيضا أنواع التكنولوجيا الجديدة من الانتشار بشكل أسرع في جميع أنحاء العالم، مما يعزز النمو على نحو أكبر.

على الرغم من هذا، يوجد فائزون وخاسرون بسبب التقدم التكنولوجي والتجارة على حد سواء، في حين يتخلف من يظلون أسرى التكنولوجيا القديمة عن الركب. نتيجة لذلك، قد تشهد بعض البلدان تراجع صناعات معينة، مما يتطلب دعم العمال الذين يفقدون وظائفهم في ظل استمرار التكنولوجيا والتجارة في الانتشار. بالمثل، فإن البلدان التي تُستبعد إلى حد كبير من الأسواق العالمية، بسبب اعتبارات السياسة أو موقعها الجغرافي أو بنيتها التحتية، ستواجه مزيدا من التخلف عن حدود الإنتاجية العالمية.

الاستجابة السياسية

تاريخيا، غالبا ما استُخدمت الحواجز التجارية لحماية الصناعات التي تفقد قدرتها التنافسية أمام النظراء الأجانب. على سبيل المثال، في حقبتي السبعينات والثمانينات، أدى التقدم التكنولوجي في اليابان إلى إنتاج سيارات وأشباه موصلات أفضل وأقل سعرا مما دفع الولايات المتحدة إلى إدارة التجارة عن طريق فرض قيود على الواردات وتشجيع الصادرات. وقد سعت البلدان الغنية بصفة أساسية أيضا إلى حماية الملكية الفكرية من أجل توفير الحماية للتكنولوجيا مسجلة الملكية والأرباح الخاصة بشركاتها، وليس لحماية الأمن القومي.

على الرغم من ذلك، فإنه في السنوات الأخيرة، أصبحت الضوابط على الصادرات على المواد الشحيحة المستخدمة في المنتجات متقدمة التكنولوجيا والآلات التي تصنعها وحتى السلع متقدمة التكنولوجيا نفسها أداة قوية تهدف إلى إبطاء التقدم التكنولوجي في البلدان الأخرى. وتعمَد هذه التدخلات الحكومية إلى كبح النمو والابتكار العالميين، في الوقت الذي تتباطأ فيه التجارة ونقل التكنولوجيا. ويعني انخفاض صادرات المنتجات متقدمة التكنولوجيا أيضا مزيدا من تباطؤ نمو الأرباح ونقص الأموال التي يمكن للصناعات متقدمة التكنولوجيا استثمارها في البحوث والتطوير.

علاوة على ذلك، يمكن لفرض قيود جديدة على التجارة، أن يتسبب في إلحاق ضرر بالغ بالسلع البيئية والابتكارات الخضراء. وسيكون التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة أسرع إذا كان الابتكار عالميا وانخفضت الأسعار بسرعة. وستعني زيادة القدرة على الحصول على منتجات مثل الألواح الشمسية والبطاريات بأسعار أقل حرق كميات أقل من الفحم والغاز والنفط.

آفاق المستقبل

يتطلب حل مشكلة الأشخاص الذين يتخلفون عن الركب بسبب التجارة وأوجه التقدم التكنولوجي شبكة أمان اجتماعي أكثر قوة. فعلى الرغم من أن سياسات إعادة توزيع الموارد غالبا ما كانت غير كافية لمواجهة التغيرات التي ترافق التحول الاقتصادي، توجد وصفة واضحة للسياسات وهي أنه يمكن للحكومات مواصلة تعزيز التجارة والتكنولوجيا وبمقدورها استخدام الإيرادات لدعم الأشخاص والمناطق التي تتأثر سلبا بهذه التغيرات. ولبرامج تأمينات البطالة وإعادة التدريب أهمية بالغة في الإبقاء على انفتاح التجارة وحريتها.

ويتمثل السؤال الأكثر تعقيدا عند المضي قدما في كيفية الاستفادة من التجارة والتكنولوجيا في التصدي للتهديدات الوجودية التي نواجهها اليوم، بدون تعريض الأمن المحلي للخطر. فمن النجاة من الجوائح والكوارث الطبيعية، إلى التكيف مع تغير المناخ ومحاولة إبطائه، فإنه يمكن القول إن الابتكار من أجل إيجاد حلول، والاستعانة بالتجارة والتعاون الدوليين لتشارك تلك الحلول هما أهم الأدوات في تخفيف آثار تلك الأحداث. إلا أنهما ينطويان على مخاطر أمنية.

لننظر كيف شكلت التجارة والتكنولوجيا التجارب الأخيرة: لقد أُنتجت لقاحات فيروس كوفيد-١٩ وتم توزيعها في جميع أنحاء العالم (وإن كان بشكل غير متساو) في زمن قياسي، بالاستفادة من الشراكات العالمية في البحوث والإنتاج. أما أشباه الموصلات، وهي أساس جميع الأجهزة الإلكترونية والآلات، فتصمم بصفة أساسية في الولايات المتحدة وتُنتج في الغالب في آسيا. ولا يمكن إنتاج بطاريات السيارات الكهربائية بدون الكوبالت والليثيوم والنيكل — وهي المعادن التي يتم توفيرها بصفة أساسية من إفريقيا وأمريكا الجنوبية.

ولكن لسوء الحظ، فإن الجغرافيا السياسية هي ما يشكل ابتكار التكنولوجيا الجديدة ونشرها، بما ينطوي عليه هذا الأمر من تداعيات خطيرة على التنمية والعمل المناخي. فقد دأبت الولايات المتحدة على فرض تعريفات جمركية على معظم الواردات من الصين، وتضع قواعد تنظم نسبة متزايدة من الصادرات؛ وهو ما ترد عليه الصين بالمثل. وتؤدي هذه التعريفات إلى إبطاء النمو في أكبر قوتين تدفعان الاقتصاد العالمي، وتلحق الضرر بالابتكار العالمي.

ويُعد الخطر الذي تنطوي عليه المبالغة في هذه الإجراءات أمرا حقيقيا له تداعيات خطيرة على التجارة والنمو. فبدلا من اتباع منهج عام، سيستفيد النمو والابتكار من الحماية التي توفرها الحكومات فقط للمنتجات المعرضة للتهديد بسبب التكنولوجيا، جنبا إلى جنب مع توسع مستمر وتكامل أعمق مع الشركاء الجديرين بالثقة.

ويوجد أيضا خطر أن تحُدث السياسات المتبعة رد فعل عكسيا. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الضوابط على صادرات الرقائق الإلكترونية المتقدمة والأدوات اللازمة لإنتاجها إلى أن تفقد الولايات المتحدة ميزتها الهائلة في التصميم نتيجة لانخفاض حصتها في السوق وتحول الحوافز إلى الخارج. وإذا حدث هذا الأمر، فقد تؤدي السياسة المتبعة في نهاية المطاف إلى مخاطر أكبر على الأمن.

ولعل السؤال الذي يجب على البلدان الأخرى طرحه هو ما الذي يتعين فعله لتتجنب أن تجد نفسها وسط أتون الصراع بين الولايات المتحدة والصين. ومن حسن الحظ أنه على الرغم من المخاطر الأمنية، لا تزال معظم أسس الاقتصاد القياسي صامدة. والبلدان التي تشجع دخول الشركات وتوسعها عن طريق توفير مناخ استثمار جيد، وبنية تحتية سليمة، وإمكانية الحصول على التمويل ستظل في طليعة عمليات الابتكار. وسيستمر انفتاح التجارة والسياسات التي يمكن التنبؤ بها في توجيه الموارد إلى أكثر استخداماتها إنتاجية. ومع انتقال جزء من الإنتاج بعيدا عن الصين، فإنه يمكن للبلدان التي تلتزم بهذه السياسات تحقيق استفادة.

ويجب على جميع البلدان تجنب الوقوع في إغراء الجاذبية الخادعة للتدخل الحكومي على نطاق واسع. فقد جاء النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته الصين على مدار الثلاثين عاما الماضية مدفوعا بإصلاحات حفزت القطاع الخاص الصناعي، إلا أن النمو آخذ في التباطؤ حاليا. ولعقود عديدة، كان هناك تقليل من شأن القطاع الخاص في الصين، لكن في الوقت الحالي هناك مبالغة في قدرة القطاع العام على توجيه النمو. وبدلا من السياسات الحمائية والصناعية، فإن الحفاظ على إمكانية التنبؤ، ووجود نظام قائم على قواعد، والانفتاح التجاري، والقدرة على الحصول على رؤوس الأموال هي ما سيبقى البلدان في الاتجاه الصحيح.

وربما يتمثل الخطر الأكبر الذي ينطوي عليه الاتجاه الحالي نحو اتباع هذه السياسات في أن مثل هذه الممارسات سريعة الانتشار. ولا يتوقف التاريخ عن إظهار أن التعريفات الجمركية تؤدي إلى تدابير انتقامية، حتى أنها تتسبب في فرض مزيد منها. بالمثل، فإن دعم الحكومة لشركة أو صناعة بعينها يجعل المنافسين الأجانب في وضع سيئ، مما يدفعهم إلى ممارسة الضغط للحصول على دعم مماثل. إن عالما تخرج فيه الحمائية والدعم عن السيطرة من شأنه أن يخطو خطوة هائلة إلى الوراء على مسار زيادة الدخل على مستوى العالم ومواجهة التحديات الملحة. FD

كارولين فرويند تعمل عميدة وأستاذة السياسة الاقتصادية في كلية سان دييغو للسياسة والاستراتيجية العالمية في جامعة كاليفورنيا.

تحديات ضوابط التصدير

الاقتصادات النامية ستكون بحاجة للمساعدة في خوض غمار الأعداد المتزايدة من العقوبات الاقتصادية وضوابط التصدير

تشاد باون

تعاني منظمة التجارة العالمية في الوقت الراهن من أجل تعريف دورها في خضم مناخ جغرافي — سياسي سريع التحول. ويخوض هذا النظام متعدد الأطراف حاليا الصعاب وسط انعكاسات الحروب التجارية والحروب الحقيقية على السواء. وسيكون الحظ حليف المنظمة إذا كان بوسعها مساعدة البلدان على الحفاظ على الوضع الراهن، ناهيك عن تيسير تحرير التجارة بصورة أكبر في أي وقت قريب.

وتشكل عودة ظهور قيود التصدير — أي الحظر والضوابط والعقوبات — أحد المجالات المثيرة للقلق بصفة خاصة لهذا النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على القواعد. فالسياسات المثيرة للجدل يتوالى ظهورها في مجموعة متنوعة من السياقات الجديدة. ومثل هذه السياسات تدفع البلدان أحيانا إلى اتخاذ إجراءات إضافية — مخالفة غالبا لقواعد منظمة التجارة العالمية الأخرى — من أجل حماية نفسها من التعرض لمخاطر القيود التجارية المستقبلية. وهذا يهدد بمخاطر الدخول في دوامة من الهبوط الاقتصادي.

وينبغي أن تواصل منظمة التجارة العالمية تشجيع بلدانها الأعضاء على الحد من استخدام قيود التصدير مع المحافظة على طابعها المؤقت والموجه لتحقيق أهداف معينة عندما يتعين تطبيق حدود على المبيعات. ولكن يتعين على المنظمة كذلك أن تقحم نفسها في مجالات جديدة وغير مريحة لتقوم بأكثر مما في وسعها، خاصة لحماية البلدان الأشد ضعفا في النظام التجاري.

أمثلة وفيرة

وقيود التصدير ليست بالأمر الجديد. ولكن ما يثير القلق هو أنها ربما تزداد حدة. وفيما يلي أمثلة قليلة ناشئة عن مجموعة متنوعة من المحفزات توضح التحديات العديدة التي تواجهها منظمة التجارة العالمية.

وفي سياق التحرك لمواجهة التزايد الحاد في أسعار السلع الأولية في الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١١، لجأت البلدان إلى تقييد صادرات مجموعة متنوعة من منتجاتها الزراعية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية أكثر، وساهم في انعدام الأمن الغذائي. غير أن إحدى النتائج الإيجابية على مستوى السياسات تمثلت في إطلاق وزراء الزراعة في مجموعة العشرين نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية (AMIS)، الذي أدى إلى تحسين مراقبة مخزون الغذاء العالمي. وبينما لا تزال ضوابط التصدير في مجال الزراعة تشكل مصدر قلق دائم، في ظل ما يواجهه العالم من صدمات مناخية وغيرها من الصدمات، فإن تلك المعلومات أدت إلى الحد من أجواء عدم اليقين وتقليص دورات قيود التصدير المتجددة ذاتيا على منتجات المزارع منذ توافرها، على الرغم من الضغوط المتعددة لفرض تلك القيود، بما في ذلك جائحة كوفيد–١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا.

واستنادا إلى البيانات التاريخية، نجد أن الصين استخدمت سياسات مختلفة لتقييد صادراتها من المواد الخام ومدخلات الإنتاج الحيوية الأخرى، وهو ما جاء أحيانا كرد فعل لضغوط سعرية مؤقتة على المستوى المحلي. ومن خلال تحويل الإمدادات إلى الأسواق المحلية، قدمت هذه القيود دعما ضمنيا للصناعات المتممة للإنتاج في الصين، وهو ما أتاح لها ميزة على منافسيها الأجانب. وجاء هذا التصرف من الصين رغم التزامها في إطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠١ بعدم تقييد صادراتها. وقد خسرت الصين منازعتين رسميتين أمام منظمة التجارة العالمية حول هذه المسألة وكانت تواجه منازعة ثالثة في ٢٠١٦ قبل قرار الولايات المتحدة التخلي كلية عن استخدام نظام تسوية المنازعات.

وفي شهر إبريل ٢٠٢١، قامت الهند فجأة بحظر صادراتها من لقاحات كوفيد–١٩. وكانت اعتبارات الصحة العامة كحافز لتصرفها مفهومة — فالهند كانت تمر بموجة مفاجئة وغير متوقعة من تفشي العدوى في الداخل. غير أن المشكلة كانت في الوعد الذي قطعته مرافق إنتاج اللقاحات في الهند، التي كانت تدعمها كيانات أجنبية، بما فيها مؤسسة بيل ومليندا غيتس، بتصدير مئات الملايين من جرعات اللقاح إلى آلية «كوفاكس»، ذراع صرف المساعدات متعددة الأطراف التي أنشئت لإيصال اللقاحات إلى عشرات البلدان منخفضة الدخل. وقد توقفت هذه الصادرات، مما ترك آلية كوفاكس في وضع صعب لا فكاك منه، وتم الاستيلاء فعليا على التمويل الدولي الذي كان يمكن توجيهه لدعم الإنتاج العاجل للقاحات في غيرها من البلدان.

تتسم قواعد منظمة التجارة العالمية التي قد تحد من استخدام قيود التصدير على المستوى القومي بضعفها النسبي.

وفي ٢٠٢٢، استخدمت روسيا صادرات الغاز الطبيعي كسلاح في يدها. وتزامنا مع غزوها لأوكرانيا، قامت روسيا بقطع شحنات منتجات الطاقة إلى أوروبا عبر خطوط أنابيب الغاز، فخلقت بذلك ضغوطا سياسية — اقتصادية على البلدان المعتمدة على الغاز الروسي. ومع إدراك الانعكاسات المترتبة على هذه المخاطر، جاءت استجابة بلدان العالم الأخرى في شكل إقرار سياسات للحد من حصولها على المنتجات الحيوية المماثلة من «البلدان المثيرة للقلق». وكان من أبرز الأمثلة حتى الآن هو قرار الولايات المتحدة في ظل «قانون خفض التضخم» في ٢٠٢٢ بتقديم حوافز الخصم الضريبي التمييزية في محاولة منها لتحويل مسار حصولها على مدخلات إنتاج البطاريات المستخدمة في السيارات الكهربائية إلى مصادر أخرى خارج روسيا وكذلك الصين، وهو أمر مكلف، نظرا لأن الجانب الأكبر من الإنتاج في الوقت الحالي يتركز في هذين البلدين.

وأخيرا، قامت الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات الصناعية بفرض قيود على صادرات المنتجات عالية التقنية، بحجة ضرورة اتخاذ تلك الإجراءات لحماية الأمن القومي. وتم تطبيق هذه الإجراءات في بعض الأحيان على أساس لاحق، على سبيل المثال بعد عمل من أعمال الحرب.

الصورة: ISTOCK/SLOVEGROVE

فقامت بلدان عديدة بحظر صادراتها من المنتجات عالية التقنية إلى روسيا، على سبيل المثال، في محاولة لإنهاء الحرب. وتطبق ضوابط التصدير في أحيان أخرى على نحو استباقي. فقد اتفقت اليابان وهولندا، على سبيل المثال، مع الولايات المتحدة على حظر صادراتها من المعدات المستخدمة في إنتاج أشباه الموصلات ذات العُقد المتقدمة كرد فعل لسياسة «الدمج العسكري— المدني» التي أقرها الرئيس الصيني «شي جين بينغ».

قواعد ضعيفة وخبرات محدودة

تتسم قواعد منظمة التجارة العالمية التي قد تحد من استخدام قيود التصدير على المستوى القومي بضعفها النسبي.

فالمادة الحادية عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية و التجارة (غات) مثلا تجيز الاستثناءات بشأن «أشكال الحظر أو القيود المفروضة مؤقتا على الصادرات لمنع حدوث نقص حاد، أو التخفيف من حدته، في إمدادات المواد الغذائية أو غيرها من المنتجات الضرورية للطرف

بإمكان نظام منظمة التجارة العالمية تقديم العون بالاستعانة بما لديه من خبرات.

المتعاقد القائم بالتصدير» (تمت إضافة الخط المائل للتأكيد). ولكن لم يرد تعريف بشأن «المنتجات الضرورية». وعلاوة على ذلك، تنص المادة الحادية والعشرون على استثناء لأغراض الأمن القومي يسمح للبلدان باللجوء إلى سياسات معينة وتبريرها حسب الحاجة لحماية مصالح الأمن القومي الضرورية.

وفي الواقع العملي، نجد أن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي نشأ أثناء الحرب الباردة لم يضطر قط إلى التعامل مع مسائل عويصة تدور حول ضوابط التصدير، والعداوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية ذات الصلة. وكانت هذه القضايا قد انتهت مع انضمام بلدان مثل الصين (٢٠٠١) وروسيا (٢٠١٢) إلى عضوية منظمة التجارة العالمية — حتى وقتنا الحالي.

إذن، كيف يمكن لمنظمة التجارة العالمية القيام بدور أكثر فعالية؟

فالحكومات، خارج نطاق الأمن القومي، تفرض غالبا قيودا جديدة على الصادرات عندما لا تتوفر لديها المعلومات الكافية وتخشى نقص الإمدادات في الأسواق. وهنا يتعين على منظمة التجارة العالمية تشجيع عمليات الرقابة على الأسواق واتخاذ المبادرات المتعلقة بالشفافية، مثل «نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية»، كلما أمكن للحد من فرض مثل هذه القيود.

غير أن المسألة تتسم بصعوبة أكبر عندما تتعلق بالإجراءات على مستوى السياسات التي تحفزها المخاوف المتعلقة بالأمن. فالأحكام القانونية الصادرة نتيجة اعتراض بلدان على مثل هذه الإجراءات في إطار تسوية المنازعات الرسمية داخل منظمة التجارة العالمية لم تحقق نتيجة تذكر وبدلا من ذلك زادت من الضغوط الواقعة على كاهل النظام التجاري متعدد الأطراف المثقل بالفعل بالضغوط. وكبديل للجوء إلى التقاضي، اقترحت الولايات المتحدة، في بيان لها مؤخرا أمام منظمة التجارة العالمية، أن يقوم الشركاء التجاريون المتضررون بإقامة ما يعرف باسم الدعاوى «غير المختصة بانتهاك القواعد».

وتتمثل الفكرة هنا في أنه بعد لجوء بلد ما للدفاع عن سياسته بحجة اعتبارات الأمن القومي، يمكن أن تنتقل المنازعة مباشرة إلى التحكيم، مع تقديم التنازلات بغية «إعادة توازن» التجارة الخارجية. وتكون النتيجة اتباع مبدأ المعاملة بالمثل في إطار منظمة التجارة العالمية — فإذا قرر بلد ما فرض القيود على صادراته فإن النتيجة المتوقعة ستكون باتباع البلدان الشريكة في التجارة المنهج نفسه. ومثل هذا التصرف الثأري سيحقق الفائدة المنشودة المتمثلة في منع تفاقم الأمور.

وسوف تخلق هذه التكلفة حوافز إضافية تضعف الرغبة في المغالاة في استخدام القيود على الصادرات لأغراض الأمن القومي في المقام الأول. ولا سيما إذا تم الانتقال إلى التحكيم بسرعة — على عكس الانتظار لعدة سنوات حتى تتحقق نتائج عملية التقاضي العادية في منظمة التجارة العالمية.

مواطن ضعف جديدة

من الملاحظ أن العقوبات الاقتصادية وقيود التصدير المختلفة التي نشأت في سياق الغزو الروسي لأوكرانيا لها انعكاسات خطيرة على الاقتصادات النامية «غير المنحازة». فكيف يمكن لمنظمة التجارة العالمية مساعدة البلدان ذات القدرات المحدودة على خوض غمار هذه البيئة الاقتصادية الجديدة؟ من حيث المبدأ، نجد أن بلدانا كثيرة ترغب على الأرجح في البقاء على الحياد. ولكن في الواقع العملي، يتعين اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع البلدان من ارتكاب أخطاء عن غير قصد فتتعرض للجزاءات في هيئة عقوبات اقتصادية ثانوية. وهناك ثلاث حالات مختلفة تفسر مدى تعقيد هذه المسألة.

أولا، لننظر في منتجات الغذاء والأسمدة، وهي المنتجات التي تعد روسيا من أكبر موردیها في العالم. فمن شأن استبعاد القمح الروسي، على سبيل المثال، من الأسواق العالمية أن يضر بالأمن الغذائي العالمي. ومن البداية، كانت البلدان القائمة على فرض العقوبات تحاول أن توضح مشروعية تداول تلك المنتجات. وسوف تنطوي العقوبات الاقتصادية على إعفاءات بالنسبة لهذه المنتجات وغيرها من السلع الإنسانية.

ثانيا، التجارة في النفط الخام والمنتجات البترولية تتسم بقدر أكبر من التعقيد. فمن شأن سحب إمدادات الطاقة الروسية من الأسواق العالمية أن يرفع الأسعار ويفرض الضغوط على الاقتصاد العالمي، لذلك وضعت اقتصادات

مجموعة السبعة خطة تشجع البلدان على شراء تلك المنتجات الروسية شريطة عدم تجاوز المعاملات سقفا معينا للأسعار. ولكن اتباع هذه العملية له طبيعة مخادعة. ويتعين على البلدان المحتمل قيامها بالشراء مواكبة ما يستجد من معلومات. فمستوى سقف الأسعار قد يتغير. ولكن الفرق بين البلدان القادرة على التعامل بذلك السعر — وهو أقل كثيرا من سعر الحصول على منتجات الطاقة من مصادر أخرى — قد يكون ضخما اقتصاديا، ومن ثم سيكون مجديا، من منظور التنمية الاقتصادية فيها.

ثالثا، هناك سلع أخرى ثنائية الاستخدام تخضع التجارة فيها لقيود صارمة. ولنأخذ على سبيل المثال مدخلات الإنتاج عالية التقنية، مثل أشباه الموصلات، وهي غالبا صغيرة جدا ومدمجة في أشياء أخرى ويمكن استخدامها لأغراض («ثنائية الاستخدام») مدنية وعسكرية على السواء. فعندما تقوم الولايات المتحدة بإرسال منتجات خاضعة لقيود التصدير إلى بلد ثالث، يحظر على هذا البلد غالبا بموجب القانون الأمريكي إعادة تصدير تلك السلعة إلى بلدان أخرى — مثل روسيا أو إلى مستخدم نهائي معين في روسيا، مثل موردي المعدات العسكرية.

غير أن الشركات في البلدان الثالثة تواجه حوافز اقتصادية قوية للدخول في عمليات مراجحة وتيسير هذا التبادل التجاري في نهاية الأمر. ولكن إذا لم تكن حكومتها طرفا في التحالف الذي يفرض العقوبات الاقتصادية، فإنها قد لا تستوعب العواقب الكاملة لمشاركتها في تلك المعاملات.

ويرجح أن تكون تلك البلدان بحاجة للمساعدة في تفهم حقوقها وما تواجهه من مفاضلات على أساس اختياراتها. فقد ترغب حكوماتها، على سبيل المثال، في القيام بإجراءات فحص داخلية لمنع شركاتها من إعادة تصدير مثل تلك المنتجات. ومن جهة أخرى، في غياب المشورة القانونية، فإن هذه البلدان قد تغالي في الامتثال للعقوبات. فمن شأن عدم المتاجرة حيثما تكون مشروعة أن يكون مكلفا أيضا.

رعاية مصالح البلدان الأكثر ضعفا

بإمكان نظام منظمة التجارة العالمية تقديم العون بالاستعانة بما لديه من خبرات.

أولا، لا تزال منظمة التجارة العالمية تقدم الدعم للتجارة في الاقتصادات النامية عن طريق خفض الحواجز البيروقراطية من خلال «اتفاق تيسير التجارة». وبإمكانها العمل مع المسؤولين الحدوديين على نحو مقارن لمساعدة بلدانها الأعضاء على الامتثال للعقوبات الاقتصادية المفروضة. لأن الامتثال للعقوبات في نهاية المطاف — وإن كان يعني وقف بعض أشكال التجارة من خلال خلق حاجز تنظيمي — يعني المحافظة على استمرار تدفق بقية أشكال التجارة الخارجية في البلد المعني، حيث إنه لن يتعرض لأي جزاءات من خلال العقوبات الثانوية.

ثانيا، مسألة الحيادية، حيث يستعان بالدروس المستخلصة من تجارب المنظمة الشقيقة لمنظمة التجارة العالمية، ألا وهي المركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية (ACWL). فمن خلال تقديم المساعدة القانونية المدعومة بدرجة كبيرة إلى البلدان الفقيرة، قام المركز الاستشاري بدعم جهود البلدان لاتباع قواعد منظمة التجارة العالمية كما قام بتمثيلها في عشرات الدعاوى لتسوية المنازعات على مدار أكثر من ٢٠ سنة.

كذلك، أرسى المركز قواعد للحوكمة بغية التصدي للمخاوف المحتملة بشأن تضارب المصالح. فالمركز الاستشاري المعني بقانون منظمة التجارة العالمية يقوم على نظام يسمح له بدعم اقتصاد نام بصفته مدعيا في قضية ما ثم يقدم الدعم إلى اقتصاد نام آخر في قضية مختلفة يكون فيها الاقتصاد الأول مدعى عليه. ومن ثم توصل المركز إلى طريقة تسمح له بتقديم المشورة القانونية السليمة وأن ينأى بنفسه عن الدخول في السياسة، بل في بعض الأحيان أن يقدم الدعم للمتقاضين من ذوي المراكز السياسة التي لا تحظى بالشعبية (على غرار ما يجري في السياق المحلي، عندما يقوم المحامون العموميون بتمثيل عملاء متهمين بارتكاب أفعال شنيعة).

ولا شك أن تقديم المساعدة القانونية المدعومة في حالات الامتثال للعقوبات الاقتصادية أو ضوابط التصدير سيكون متسما بالحساسية السياسية. ولكن في حالة البلدان ذات القدرات المحدودة والموارد القليلة، فإن تجاهل المشكلة قد تترتب عليه عواقب اقتصادية حادة. ففي ظل العالم الجغرافي—السياسي الجديد ومع ازدياد العقوبات الاقتصادية وضوابط التصدير فإن المناخ التجاري سيصبح حتما أعلى تكلفة وأكثر التزاما بالقوانين. وحتى تتمكن اقتصادات الأسواق الصاعدة من مواصلة النشاط التجاري لدعم برامجها للتنمية الاقتصادية فإنها ستكون بحاجة إلى قدر أكبر من المشورة القانونية.

سياقات أخرى

وبينما يتسم السياق الروسي بالتعقيد، فإنه ليس إلا سياقا واحدا من المشكلة. وبعيدا عن أعمال الحرب، فإن الأمر يزداد تعقيدا لدى الانتقال مثلا إلى موضوع ضوابط التصدير التي تحفزها محاولات منع الصراعات المستقبلية. لننظر مثلا إلى القضايا المماثلة المتعلقة بقيود التصدير التي تؤثر على المبيعات إلى الصين.

فهذه هي المخاوف التي يواجهها الآن جانب كبير من العالم والجانب الأكبر من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. فالمنظمة لا يسعها التدخل فيما تقوم البلدان بتنفيذه من سياسات باسم المحافظة على أمنها القومي. غير أنها تستطيع أن تفعل ما هو أكثر من ذلك لمساعدة الأطراف البريئة غير المشاركة في الأحداث لتظل أطرافا بريئة غير مشاركة في الأحداث والحفاظ على المكاسب المتحققة من العولمة وزيادتها. FD

تشاد باون هو زميل أول كرسي رجينالد جونز في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

توترات التجارة

الخضراء

السياسة الصناعية الخضراء سوف تقود مسيرة إزالة انبعاثات الكربون، ولكن إلى أي مدى ستتحمل التجارة تكلفتها؟

نوا كوفمان، وساغاتوم ساها، وكريستوفر باتاي

الصورة: ISTOCK/KEVINJEON00

سيكون من السذاجة أن نظن أن التداخل بين السياسات التجارية والمناخية سينحسر — وأن وتيرته لن تتسارع — بمرور الوقت.

تشكل عودة شعبية السياسة الصناعية الخضراء للظهور على الساحة سلاحا ذا حدين. فمن ناحية نجد أن الأحكام الحمائية التي ينص عليها «قانون خفض التضخم» كانت بالغة الأهمية في تمرير أكبر استثمار أمريكي على الإطلاق في العمل المناخي. وبدون شروط التعهيد وخطوط التجميع النهائي داخليا، سوف يكون تعهد الرئيس بايدن بخفض الانبعاثات الأمريكية بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ و٥٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ بعيد المنال. ومن ناحية أخرى، أدت الأحكام الحمائية نفسها إلى تعميق مشاعر الإحباط لدى شركاء الولايات المتحدة التجاريين، وقامت بلي — إن لم تكن قد كسرت — قواعد التجارة الدولية التي أرستها منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة بين الموردين الأجانب والمحليين.

وتعمل إدارة الرئيس بايدن حاليا على التخفيف من حدة المخاوف بشأن «قانون خفض التضخم» الذي مثّل مفاجأة لحلفاء الولايات المتحدة المقربين. غير أن هذا الاحتكاك ربما لا يكون سوى انطلاقة استهلالية في عقد يتسم بالتوترات على صعيد التجارة الخضراء. وسيكون من السذاجة أن نظن أن التداخل بين السياسات التجارية والمناخية سينحسر — وأن وتيرته لن تتسارع — بمرور الوقت.

وينبغي للعالم قبول قانون خفض التضخم وغيره من السياسات الصناعية الخضراء، التي تشكل إجراءات دائمة وبالغة الأهمية من أجل الوفاء بالالتزامات المناخية بموجب اتفاقية باريس. ومع ذلك، فهي لا تخلو من المخاطر. ومن جانبها، ينبغي للولايات المتحدة وبلدان أخرى إنشاء حواجز وقاية للمحافظة على قواعد التجارة الدولية التي ارتكز عليها الرخاء العالمي منذ الحرب العالمية الثانية.

السياسات الداخلية، والقواعد الدولية

العمل المناخي على الطريقة الأمريكية الممزوج بالسياسة الصناعية ليس بالأمر الذي لا يتكرر حدوثه. فالحوافز السياسية التي كانت وراء صياغة قانون خفض التضخم ليست أمرا تنفرد به الولايات المتحدة دون سواها. ففي عدد أكبر بكثير من البلدان، نجد أن صياغة سياسة مناخية طموحة لا تتسبب في تآكل التأييد الداخلي الرئيسي تتطلب مزيجا من إعانات الدعم والتعريفات الجمركية والقواعد التنظيمية التي لا تحبذها بشدة قواعد التجارة الخارجية الراهنة إن لم تمنعها مباشرة. ومن الملاحظ أن التأثير المتوقع لقانون خفض التضخم على الاستثمار العالمي في الطاقة النظيفة يشجع بلدانا أخرى بالفعل على اتباع المنهج نفسه.

فعلى سبيل المثال، جاءت الاستجابة الأوروبية — بإطلاق «خطة الصفقة الخضراء الصناعية» و«قانون الصناعة ذات الانبعاثات الصفرية الصافية»، وهو التشريع المعني بتحقيق أهداف الخطة — مشابهة إلى حد كبير لقانون خفض التضخم. وسوف يعمل هذا القانون على زيادة إرخاء قواعد مساعدات الدولة، وهي القواعد التنظيمية في الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالدعم المحلي المسموح، بهدف تغطية أنواع أكثر من مشروعات الطاقة النظيفة. وقد سبق للاتحاد الأوروبي تيسير قواعد مساعدات الدولة في بداية تفشي جائحة كوفيد-١٩ ومرة أخرى بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وسوف تتضمن «خطة الصفقة الخضراء الصناعية» عدة تدابير تمويلية إلى جانب إعطاء أولوية لتدريب القوى العاملة لتهيئة العمالة الأوروبية لاكتساب الحد الأقصى من الجاهزية الوظيفية في مرحلة تحول نظام الطاقة.

ومن المهم في هذا السياق، أن أوروبا سوف تقوم كذلك بتقديم الدعم للصناعات التحويلية المحلية من خلال «الصندوق السيادي الأوروبي» المقترح الذي سيقدم التمويل لمبادرات السياسة الصناعية، و«صندوق الابتكار» لتمويل المشروعات الإرشادية الابتكارية. وتؤكد الخطة أهمية أهداف الصناعة التحويلية المحلية الطموحة في شريحة كبيرة من تكنولوجيات الطاقة النظيفة، بما في ذلك توربينات الرياح، وألواح الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والمضخات الحرارية، والبطاريات، والمحللات الكهربائية.

وتأتي الخطة الأوروبية انعكاسا لمشاعر قلق معقولة بين بلدان الاتحاد الأوروبي من انتقال شركاتها الوطنية إلى سوق أمريكا الشمالية سعيا للحصول على الدعم السخي الذي يوفره قانون خفض التضخم. ويتزامن هذا الشعور بالقلق مع ارتفاع أسعار الطاقة — المدفوع جزئيا بالحرب الروسية الدائرة في أوكرانيا — الذي يهدد بانكماش بعض كبرى الشركات الصناعية الأوروبية، مثل شركة BASF SE الألمانية العملاقة للكيماويات، وشركة ArcelorMittal لصناعة الصلب. ورغم قوة الجذب الهائلة لقانون خفض التضخم نحو السوق الأمريكية والتي يترتب عليها توفير المليارات في استثمارات الطاقة النظيفة الجديدة فإنها قد تؤدي أيضا إلى تحويل مسار المليارات من جدول أعمال الصناعات التحويلية النظيفة في أوروبا وحول العالم، بما في ذلك بلدان الأسواق الصاعدة.

وفي الوقت نفسه، تلوح في الأفق حاليا احتمالات نشوب صراع حول فرض تعريفة الكربون. ففي شهر ديسمبر من العام الماضي، انتهى الاتحاد الأوروبي من صياغة

آلية تعديل ضريبة الكربون الحدودية (CBAM)، التي تفرض سعر الكربون المعمول به في الاتحاد الأوروبي على المنتجات المستوردة كثيفة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ووفقا لما جاء في المقترح، فإن الاتحاد الأوروبي سيفرض في نهاية المطاف رسوما جمركية على شريحة كبيرة من البلدان التي لا تطبق نظاما محليا لتسعير الكربون، ومنها الولايات المتحدة ومعظم الاقتصادات النامية. ورغم أن آلية الاتحاد الأوروبي لتعديل ضريبة الكربون الحدودية مصممة لكي تكون متوافقة مع قواعد التجارة الدولية الحالية، فقد أثارت بالفعل بعض ردود الفعل السلبية بين صناع السياسات حول العالم. ومن المؤكد أن المقترحات الأمريكية بفرض تعريفة جمركية على المكونات الكربونية المتضمنة في الواردات، بما في ذلك «الترتيب العالمي بشأن الصلب والألومنيوم المستدامين» الذي اقترحته إدارة الرئيس بايدن، سوف تثير غضب بلدان العالم النامية كذلك، نظرا لعدم فرض رسوم مشابهة على المنتجين المحليين في الولايات المتحدة. ودعوة هذه البلدان لزيادة تمويل العمل المناخي، بما في ذلك لتعويض الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ — التي اكتسبت زخما خلال مؤتمر تغير المناخ ٢٧ — لن تسفر إلا عن تفاقم مشاعر الغضب. وقد تلجأ الاقتصادات النامية، غير القادرة على المنافسة باعتماد حزم دعم خاصة بها، إلى الحد من واردات تكنولوجيا الطاقة النظيفة وفرض قيود على صادراتها من المواد الخام، وخاصة المعادن الحيوية، لما لها من نفوذ اقتصادي وسياسي، في محاولة منها للارتقاء إلى مرتبة أعلى في سلسلة القيمة.

وقد تنذر المسائل الخلافية حول الدعم الأخضر وتعريفة الكربون بنشأة صراعات يستعصي حلها على مفترق طرق تغير المناخ، والتجارة الدولية، والسياسة الصناعية، على مدار العقد الحالي. وكانت السيدة كريستالينا غورغييفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، قد حذرت بالفعل من الخوض في هذا الاتجاه العام، وحثت على «ضرورة توخي الدقة في تصميم استراتيجية الدعم الأخضر لتجنب الهدر في الإنفاق أو التوترات التجارية، ولضمان تقاسم التكنولوجيا مع بلدان العالم النامية».

وإذا استمر الزخم الحالي نحو الحمائية فمن الممكن أن ينحرف مسار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الاقتصادات نحو أسواق محاطة بأسوار عالية تحول دون سهولة انتشار التكنولوجيا النظيفة منخفضة التكلفة عبر الحدود، مما يزيد من صعوبة إزالة انبعاثات الكربون عالميا. وسوف تتفاقم حدة هذا الأمر نتيجة ضعف قدرة اقتصادات الأسواق الصاعدة على المنافسة في سباق التسلح بالدعم. وقد ينطوي السيناريو الأسوأ على حدوث طوفان جارف من التعامل بمبدأ «العين بالعين» على مستوى منظمة التجارة العالمية وفرض تعريفة جمركية ثأرية تتسبب في تشتت سوق التكنولوجيا النظيفة العالمية وتكبح سرعة تقدم العمل المناخي.

إذا استمر الزخم الحالي نحو الحمائية فمن الممكن أن ينحرف مسار الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الاقتصادات نحو أسواق محاطة بأسوار عالية تحول دون سهولة انتشار التكنولوجيا النظيفة منخفضة التكلفة عبر الحدود.

تنسيق السياسات الصناعية الخضراء

إن نجاح هذه الجهود — بحيث يكون بوسع سياسات مثل «قانون خفض التضخم» و«الترتيب العالمي بشأن الصلب والألومنيوم المستدامين»، في الولايات المتحدة، و«قانون الصناعة ذات الانبعاثات الصفرية الصافية» و«نظام تداول الانبعاثات» و«آلية تعديل ضريبة الكربون الحدودية»، في الاتحاد الأوروبي، العمل على تسريع وتيرة الاستثمارات النظيفة في مختلف الأسواق بدون تشجيع تشرذم التجارة الدولية — سوف يتوقف على كيفية قيام الشركاء التجاريين للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بصياغة استجاباتهم وكيفية استجابة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لمخاوف هؤلاء الشركاء. وبدلا من ذلك، فإن الاستثمار المنسق مع زيادة التعاون في سلاسل الإمدادات يمكن أن يخلق بيئة مواتية مع الشركاء التجاريين والحلفاء لتحفيز التقدم المناخي. وسوف يكون من الضروري التفاوض بشأن قواعد شاملة للمضي على درب السياسة الصناعية التي تركز على قضايا المناخ بغية تجنب الدخول في حلقة مفرغة من التدابير الحمائية التي ترفع التكلفة الجماعية لعملية إزالة انبعاثات الكربون أو تتسبب في إبطاء وتيرتها. وبينما لا تزال بوادر الصراع تلوح في الأفق، فإن المؤشرات المبكرة تبشر بالخير، في ظل سعي قادة الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي للتوصل إلى حل وسط، إلى جانب قيام الخزانة الأمريكية بتفسير قواعد سلسلة الإمدادات في قانون خفض التقدم على نحو متحرر حتى الآن. وكان الرئيس بايدن والسيدة أورسولا فون دير لاين، رئيس المفوضية الأوروبية، قد أكدا مجددا التزامهما بالتصدي للمخاوف بشأن «قانون خفض التضخم» و«آلية تعديل ضريبة الكربون الحدودية»، لدى لقائهما في واشنطن في شهر مارس.

وكانت إدارة الرئيس بايدن، في سياق تعاطفها مع مخاوف شركائها التجاريين بشأن شروط التعهيد الداخلي، قد حاولت تنفيذ بعض أجزاء قانون خفض التضخم على نحو يتسم بالمرونة، بحيث توسعت في تعريف «اتفاقية التجارة الحرة» لتشمل اتفاقيات المعادن الحيوية مع اليابان ومن الأرجح أن تشمل الاتحاد الأوروبي قريبا. ومع ذلك، فإن

شروط المحتوى المحلي ليست سوى عنصر واحد من عدة عناصر خلافية. وعلاوة على ذلك، فإن عقد صفقات لمرة واحدة بشأن المعادن الحيوية لا يمثل بديلا للتنسيق الشامل بشأن قضايا المناخ والتجارة — وخاصة إذا لم يحصل على الامتيازات سوى البلدان الأعلى صوتا والأكثر ثراء.

ومن الضروري تحديث مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية والدخول في اتفاق مباشر على شاكلة ناد للمناخ، وربما البدء بقطاع الحديد الصلب. فمنظمة التجارة العالمية، في وضعها الراهن، تعاني من ضعف استعداداتها على نحو يرثى له فلا تستطيع أن تحقق التوازن بين السياسات الصناعية الوطنية التي تركز على قضايا المناخ وعواقبها الوخيمة على العلاقات التجارية.

أولا، على الأطراف المعنية في منظمة التجارة العالمية التوصل إلى السبل الكفيلة لتحديث المنظمة بحيث تواكب العصر، وإلا سيأتي الوقت الذي تتجاهلها فيه البلدان الرئيسية تماما. وبعبارة أخرى، لا بد لقواعد التجارة الدولية أن تخلق الحيز لاستيعاب تعريفة الكربون، وأحكام التعهيد الأخضر المحدودة، وغير ذلك من جداول أعمال السياسات. وبدون هذه السياسات، قد يتعذر على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تحقيق أهدافهما. وعلى وجه الخصوص، يمكن لمنظمة التجارة العالمية مواءمة القواعد المعنية بتعهيد الإمدادات محليا مع عنصر واضح مرتبط بالبيئة على أساس «المادة العشرون بشأن الاستثناءات العامة» — التي تحدد الظروف التي قد تعفي البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الالتزام بقواعد التجارة الدولية — وإعادة توجيه الجهود نحو اتفاق شامل حول السلع البيئية يخفض الحواجز التجارية أمام تكنولوجيا الطاقة النظيفة. وتتسم الأحكام المتعلقة بالبيئة في المادة العشرين التي تمت الموافقة عليها منذ قرابة ٣٠ عاما في عام ١٩٩٤ بأنها مبهمة وبعيدة كل البعد عن الحاجة الملحة الحالية الناشئة عن أزمة المناخ العالمية. وبإمكان منظمة التجارة العالمية الاعتراف بأن برامج الإنفاق لدعم التكنولوجيات الابتكارية الناشئة هي جزء مشروع من مجموعة أدوات السياسة. ومن المحتمل عدم اكتساب هذه التكنولوجيات الطابع التجاري بدون الدعم المقدم من الحكومة، ولا يرجح أن تكون الحكومات قادرة على تحمل تكلفة مثل هذه الاستثمارات الكبيرة المحفوفة بالمخاطر بدون تفضيل الشركات الوطنية والوظائف المحلية.

ولا شك أن الدعم المقترن بمتطلبات المحتوى المحلي قد يرفع تكلفة إزالة انبعاثات الكربون مقارنة بمسار مردودية التكاليف الافتراضي مع التجارة الحرة بلا قيود، ولكن هذا المنهج تسبب في ردود أفعال سياسية في جميع أنحاء العالم وثبط عزيمة الحكومات — بدلا من تعزيزها — لبذل الجهود المناخية. وقد يتطلب تحفيز الجهود الحكومية السريعة، التي باتت ضرورية في ظل تناقص ميزانية الكربون، التضحية ببعض جوانب الكفاءة الاقتصادية.

ثانيا، ينبغي أن تعمل مجموعة السبعة، التي وافقت على إنشاء نادي المناخ في ظل الرئاسة الألمانية للمجموعة في العام الماضي، على توفير محفل للتوصل إلى اتفاق حول إنشاء نواد مناخية لمساندة تعميق إزالة انبعاثات الكربون في قطاعات الصناعات الثقيلة كثيفة الانبعاثات. وتباع منتجات هذه القطاعات (كالصلب) في أسواق متجانسة لا تميز الأصناف الأكثر خضرة، وهي معرضة بدرجة كبيرة لمخاطر التجارة الدولية، كما أن منشآتها وقوتها العاملة كائنة غالبا في مناطق تعاني بالفعل من الأزمات. وسوف يستحيل تقريبا تجنب الاستعانة بالدعم المحلي الذي يحفز إضفاء الطابع التجاري على أصناف المنتجات الأنظف وخلق أسواق تشكل نقطة انطلاق لها. ومع ذلك، ينبغي أن تركز هذه الجهود أيضا على توجيه التمويل بالشروط الميسرة والمساعدة في مجال التكنولوجيا إلى الاقتصادات النامية نظرا لأنها ستكون محرك نمو الانبعاثات في العقود القادمة، وخاصة في القطاعات الصناعية المذكورة أعلاه. فمن خلال إقامة شراكات مع الاقتصادات النامية، وخاصة الاقتصادات التي تتمتع بإمكانات الطاقة المتجددة غير المكلفة والمعادن الحيوية، لمساعدتها على تطوير سلاسل إمداداتها العالمية في البداية يمكن أن يعطيها دفعة للارتقاء في مراتب سلسلة القيمة في مجال الصناعة التحويلية لتكنولوجيا الطاقة النظيفة. وسوف يحول ذلك دون اعتماد سلسلة الإمدادات في المستقبل على بلد واحد أو منطقة واحدة. وعلى إيطاليا، التي تتولى رئاسة مجموعة السبعة في الدورة القادمة، وغيرها من أعضاء مجموعة السبعة الرئيسيين البدء في العمل الآن لإعداد اتفاقية عمل مؤقتة بشأن التجارة في السلع كثيفة الانبعاثات تلبي احتياجات كل الأطراف — مع مشاركة نشطة من الاقتصادات النامية في الوضع الأمثل.

وتتمثل نقطة البداية في السياسات الصناعية الخضراء الناشئة. وسوف تحدد قرارات صناع السياسات اليوم مسار هذه السياسات في نهاية المطاف. وعلى سبيل المثال، نجد أن قدرة قانون خفض التضخم على تحقيق كامل إمكاناته متوقفة على عدة نقاط انعطاف، منها إلغاء القيود على انتقال الآثار، والعمالة، ومدخلات إنتاج السلع الأولية. وبالمثل، نجد أن الاستجابات الدولية سوف تسهم في صياغة تأثيره العالمي وتأثير «قانون الصناعة ذات الانبعاثات الصفرية الصافية» و«نظام تداول الانبعاثات» و«آلية تعديل ضريبة الكربون الحدودية»، في الاتحاد الأوروبي، وغيرها من السياسات المستقبلية. وتمثل المنافسة الاقتصادية والمصلحة الذاتية الوطنية محركين مؤثرين للعمل المناخي، ولكن ممارسة هذا النفوذ تتطلب التزاما وحدا أدنى من التعاون. ومع خوض هذه التوترات اليوم سوف نتمكن من تحديد ما إذا كانت هذه الدورة بمثابة سباق حميد نحو القمة أم دوامة خبيثة نحو القاع. FD

نوا كوفمان هو باحث علمي أول في مركز سياسة الطاقة العالمية في كلية الشؤون العامة والدولية في جامعة كولومبيا، حيث يعمل **ساغاتوم ساها** باحثا علميا غير متفرغ، **وكريستوفر باتاي** زميلا باحثا غير متفرغ.

طريق التجارة العالمية للمضي قدما

حان الوقت لإعادة تصور إطار التجارة العالمية من أجل مستقبل قابل للاستمرار

مايكل فرومان

الصورة إهداء من مايكل فرومان

عندما أصبحت الممثل التجاري للولايات المتحدة في عام ٢٠١٣، طلب مني ابني الذي كان يبلغ من العمر ١١ سنة أن أشرح له وظيفتي الجديدة. وكان قد رافقني في رحلة إلى الهند في العام السابق، وقمنا بزيارة سفير الولايات المتحدة في مقر إقامته الجميل في دلهي. وفهم ابني أن الناس يطلقون عليّ اسم «السفير» أيضا، بصفتي ممثلا تجاريا، ولكننا لم نكن سننتقل إلى بلد جديد ومنزل جديد. وكان الفضول يثيره. وسأل «ما الذي يفعله الممثل التجاري على أي حال؟».

واقترحت أن ننظر إلى الملصقات الموجودة على الملابس في خزانة ملابسه. ورأينا «صنع في المكسيك» و«صنع في بنغلاديش» و«صنع في كمبوديا». وأوضحت له أن «كلاً من هذه العلامات تمثل اتفاقا تجاريا أو برنامج تفضيل تجاري تفاوضت عليه البلدان». وقلت له إن «كل ذلك يرجع إلى التجارة».

وفي العقد الذي تلا ذلك، واجهت التجارة العالمية بعض التقلبات والمنعطفات المهمة. فقد كانت هناك إشادة بالاتفاقات التجارية والعولمة لإنشاء سلاسل إمداد تتسم بالفعالية والدينامية، وانتشلت مئات الملايين من الناس من براثن الفقر، وخفضت الأسعار للمستهلكين حول العالم. وما تبع ذلك كان رد فعل عنيفا وسط مخاوف من أن يؤدي تحرير التجارة ونقل عمليات التصنيع إلى الخارج إلى إضعاف الصناعة في الدول المتقدمة. وتنتهج البلدان الآن المزيد من السياسات القومية. وأدى ذلك بدوره إلى قلق إزاء مستقبل النظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى وجه التحديد دور منظمة التجارة العالمية.

وفي حين تخضع العولمة لفحص مكثف، فإنها تتطور أيضا. وشائعات وفاتها مبالغ فيها إلى حد كبير أو، على الأقل، سابقة لأوانها. ومن المؤكد أن بعض البلدان قد تراجعت عن مفاوضات تحرير التجارة، ولكن هناك بلدانا أخرى تواصل النهوض بها، ولا سيما في إفريقيا. وتعيد الشركات تقييم سلاسل الإمداد الخاصة بها، ولم تعد تركز على الكفاءة فحسب، بل أيضا على الأمن والمرونة وتسريح العمالة. وقد تم نقل بعض عمليات الإنتاج إلى بلدان أخرى، ولكن تم أيضا تقريبها إلى الجوار وحتى إلى بلدان صديقة. فالتجارة العالمية تواصل النمو.

وفي الوقت نفسه، وصل النظام التجاري العالمي إلى نقطة انعطاف. ويمكن أن تؤدي الشواغل الملحة، مثل التقارب بين سياسات المناخ والتجارة، إلى تعزيز التعاون الدولي أو استحداث انشقاقات جديدة. وهناك أسئلة حقيقية بشأن حدود التعددية والحاجة إلى توافق سياسي جديد في الآراء بشأن التجارة.

التقارب بين المناخ والتجارة

كنت في مصر في أواخر العام الماضي لحضور الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. وكان الحوار ملحا وركز كل من الحكومات وأخصائيي البيئة والعلماء والرؤساء التنفيذيين للشركات التجارية على ما يمكن القيام به للتصدي للاحترار العالمي.

وحقق المؤتمر نفسه نتائج متواضعة، ولكن، إذا نظرنا إلى الوراء، ربما كانت أكثر إجراءات تغير المناخ طموحا هي الخطوات أحادية الجانب التي اتخذتها الاقتصادات الكبرى العام الماضي، وعلى وجه التحديد قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة وآلية تعديل حدود الكربون في الاتحاد الأوروبي.

ودخل قانون خفض التضخم حيز التنفيذ في أغسطس الماضي ويعتبر أحد أهم تشريعات المناخ التي سُنت على الإطلاق في الولايات المتحدة. وينص القانون على تخصيص ٤٠٠ مليار دولار للإنفاق الخاص بالمناخ على مدى عقد من الزمن. ومن بين أمور أخرى، يحفز القانون شراء السيارات

الكهربائية من خلال منح خصم على ضريبة الاستهلاك بقيمة ٧,٥٠٠ دولار، ويقدم دعما للشركات المصنعة التي يكون مقرها في الولايات المتحدة لإنتاج التكنولوجيا النظيفة والطاقة المراعية للبيئة.

وستفرض آلية تعديل حدود الكربون، التي تدخل حيز التنفيذ في أكتوبر، رسوما على المنتجات المستوردة من الشركات المصنعة في البلدان التي ليس لديها آليات تسعير كربون مماثلة، ويحرص الاتحاد الأوروبي على عدم التحدث عن هذه الرسوم بوصفها تعريفة أو ضريبة.

وواجه قانون خفض التضخم انتقادات من شركاء الولايات المتحدة غير الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة، حيث يزعمون أن تطبيق هذا الدعم يمثل عملا تمييزيا ويمكن أن يؤدي إلى تدفق خارجي للاستثمارات المتعلقة بالطاقة النظيفة من بلدان أخرى. وأدى ذلك بدوره إلى أن يقترح الاتحاد الأوروبي حزمة إضافية من إعانات الطاقة النظيفة. وأثارت آلية تعديل حدود الكربون شواغل من أنه، في ضوء تعقيد قياس الانبعاثات ومقارنة آليات تسعير الكربون، يمكن استغلال أحكام الاتحاد الأوروبي أحادية الجانب لأغراض الحماية، بما في ذلك ضد الاقتصادات النامية.

وفي حين كانت سياسات المناخ والتجارة تعمل في السابق كنظم مستقلة، فإنها تتقارب الآن، بل تتداخل في بعض الأحيان. ولم يتحدد حتى الآن ما إذا كانت الاقتصادات الرئيسية ستتعاون أو سيسلك كل اقتصاد مساره الخاص.

الاتجاه نحو التعددية المفتوحة

هل تستطيع منظمة التجارة العالمية أن تحل مشكلة مثل هذه؟ على الأرجح لا، وعلى الأقل ليس على المدى القصير. فمنذ تأسيسها في عام ١٩٩٥، كانت منظمة التجارة العالمية بطيئة أو غير قادرة على التوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف بشكل كامل، وكان الاستثناءان الملحوظان هما اتفاقية تيسير التجارة واتفاق دعم مصايد الأسماك، وهما صفقتان رئيسيتان متعددتا الأطراف.

وفي حين يخبرنا الاقتصاديون في مجال التجارة أن الاتفاقيات المتعددة الأطراف هي أعلى وأفضل أشكال تحرير التجارة، فإن تجربتنا الجماعية في العقود الأخيرة قد أوضحت أنه لا يوجد توافق سياسي في الآراء بشأن ما تريده الاقتصادات الكبرى من النظام التجاري العالمي والدور الذي ينبغي أن تؤديه منظمة التجارة العالمية. وفي الواقع، من الصعب تحقيق إصلاح مؤسسي إذا لم يكن هناك توافق سياسي أساسي في الآراء.

وما نحتاج إليه الآن هو مناقشة موضوعية بين قادة الاقتصادات الكبرى بشأن الطلبات المتغيرة والمتناقضة في كثير من الأحيان من النظام التجاري العالمي. فإلى أي درجة ينبغي أن يركز هذا النظام على الكفاءة الاقتصادية؟ وعلى الخطط الصناعية الوطنية؟ وعلى التنمية الاقتصادية؟ وإلى أي درجة ينبغي أن يتناول قضايا العمل والبيئة؟ وما الدور الذي ينبغي أن يؤديه في إتاحة تكافؤ الفرص، وتحقيق انضباط الشركات المملوكة للدولة، وموازنة الإعانات؟ وفي النهاية، هل ينبغي أن يكون الهدف هو إنشاء نظام قائم على القواعد وآليات لتطبيق تلك القواعد؟

وتعتبر هذه أسئلة أساسية يتعين تناولها قبل أن يتسنى تحقيق إصلاح هادف لمنظمة التجارة العالمية. ولا يمكن الإجابة عنها بمجرد تجاهل أو رفض واقع الديمقراطيات أو السياسات المحلية أو الرأي العام. فالشعبوية والقومية والأصلانية والحمائية كلها أمور حقيقية. ولا ينبغي أن تُملي سياسة اقتصادية ذات قاسم مشترك أدنى، ولكن يجب معالجتها.

وفي غضون ذلك، في ظل عدم وجود توافق في الآراء بشأن النظام التجاري العالمي، يواصل العالم الدوران حول محوره، ويتواصل التقدم التكنولوجي، وتتطور الاقتصادات. ويتعين الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن تعمل الائتلافات معا لوضع معايير يمكن أن تضع الأساس اللازم لمنهج أوسع.

ولنأخذ الاقتصاد الرقمي على سبيل المثال. من المحتمل أن يكون للمسائل المتعلقة بدور الخدمات الرقمية والبيانات والخصوصية والأمن السيبراني، على سبيل المثال لا الحصر، أثر أكبر من التعريفات الجمركية على العديد من الاقتصادات.

وقد وضعت الضوابط التي أدرجت في اتفاقيات التجارة الإقليمية والثنائية السابقة معايير عالية بشأن بعض من أهم المسائل التي تواجه الاقتصاد العالمي. كما أن هناك الآن فرصة أمام القطاعين العام والخاص للتعاون، ولكن هناك أيضا خطر أن يؤدي إجراء أحادي من جانب طرف أو آخر إلى مزيد من الاحتكاك التجاري.

وفي غياب توافق الآراء بشأن الاتفاقيات المتعددة الأطراف، فإن التعددية المفتوحة، أي التفاوض على الاتفاقيات بين البلدان التي ترغب في تجاوز القاسم المشترك الأدنى والالتزام بتلك المعايير، قد تكون أفضل طريقة واعدة للنهوض بمسائل التجارة المهمة. وتعد سلسلة من الصفقات التجارية التي أبرمت في الآونة الأخيرة، من الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ إلى اتفاق الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، من الأمثلة المهمة على كيفية المضي قدما.

قد تكون التحديات التي تواجه النظام التجاري العالمي قد زادت تعقيدا منذ استعراض خزانة ابني قبل عقد من الزمن، ولكن من المهم أكثر من أي وقت مضى أن ننجح في التصدي لهذه التحديات. فهناك الكثير على المحك لنكون راضين عن الوضع الحالي. FD

مايكل فرومان هو الرئيس القادم لمجلس العلاقات الخارجية. وهو ممثل تجاري أمريكي سابق ونائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس قسم النمو الاستراتيجي في شركة ماستركارد.

ركائز الأمن الاقتصادي

الانقطاعات الحالية في سلاسل الإمداد تعيد التأكيد على أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية

رالف أوسا

بات الأمن الاقتصادي في صدارة المناقشات حول السياسات في الوقت الذي أدت فيه مجموعة من الأزمات — جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا في الآونة الأخيرة — إلى انقطاعات في سلاسل الإمداد العالمية. وتعكف الحكومات حول العالم على تحري السبل لجعل البلدان أقل عرضة لتلك الانقطاعات، لا سيما في الوقت الحالي الذي تضيف فيه الاضطرابات الجغرافية — السياسية المتصاعدة بعدًا جديدًا إلى حالة عدم اليقين السائدة. وفي هذا الصدد، أصبحت إعادة توطين الأنشطة والتوريد من الدول الصديقة من التوصيات الشائعة على مستوى السياسات، وزاد الحديث عن التفكك العالمي.

وفي هذا المقال، أطرح رؤية مختلفة تؤكد على المنافع المتأتية من قوة النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على قواعد منظمة التجارة العالمية. وأدلل على أن مثل هذا النظام هو أفضل ضمان للأمن الاقتصادي لما يتيحه من مرونة غير مسبوقة للأسر والشركات المتضررة من نقص الإمدادات. أما أين قد يقع عجز الإمدادات أو من لديه القدرة على التدخل، فهي أسئلة يصعب التنبؤ بإجابتها، مما يجعل من الضروري توفير مجموعة واسعة من الخيارات الخارجية.

وهناك شواهد متزايدة على أن «الأمن المرن» الذي يتيحه نظام التجارة متعدد الأطراف قد أثبت فعالية كبيرة في التخفيف من نقص الإمدادات. وتكيف إثيوبيا مع الحرب الفادحة في أوكرانيا هو مثال واضح على ذلك. فكما أشار تقرير منظمة التجارة العالمية الذي صدر مؤخرًا حول التداعيات التجارية للحرب، استوردت إثيوبيا ٤٥٪ من القمح من روسيا وأوكرانيا قبل الحرب ثم شهدت لاحقا تراجعًا حادًا في حجم هذه الواردات — بنسبة ٧٥٪ في حالة روسيا و٩٩,٩٪ في حالة أوكرانيا. غير أن إثيوبيا استطاعت التصدي لهذه الانقطاعات من خلال الزيادة الكبيرة في واردات القمح من الولايات المتحدة والأرجنتين رغم عدم استيرادها القمح من الأرجنتين من قبل. وهكذا، يتضح أن مثل هذا الإحلال الفوري بين الموردين البدلاء كان ليصبح أكثر صعوبة في اقتصاد عالمي متفكك.

وضع سلاسل الإمداد العالمية

تعكس الشواهد تركزًا كبيرًا في سلاسل الإمداد العالمية. فعلى سبيل المثال، لا نجد تنوعًا في سلاسل الإمداد إلا في قلة قليلة من الشركات الأمريكية من حيث استيراد نفس المنتج من أكثر من بلد (دراسة Antràs, Fort, and Tintelnot 2017). واستنادا إلى البيانات الاقتصادية الكلية، تشير تقديرات اقتصاديي منظمة التجارة العالمية إلى أن ١٩٪ من الصادرات العالمية تُصنف ضمن فئة منتجات «عنق الزجاجة»، التي تُعرف بأنها المنتجات المتاحة من خلال عدد محدود من الموردين رغم حصتها السوقية الكبيرة (راجع دراسة Majune and Stolzenburg التي تصدر قريبًا). ومما يثير الاهتمام أن هذه الحصة تضاعفت خلال العقدين الماضيين، مما يعني أن سلاسل الإمداد العالمية أصبحت أقل تنوعًا بمرور الوقت.

وقد نميل إلى تفسير هذه الحقائق باعتبارها شواهد بديهية على نقص التنوع، ولكن كونها مجرد انعكاس للتكاليف الغارقة الباهظة في تكوين سلاسل القيمة العالمية هو الاحتمالية الأكبر. فالشركات تتحمل تكلفة كبيرة في تحديد المورد الأجنبي المناسب، وتنسيق عمليات الإنتاج، وبناء علاقات موثوقة، ومن ثم فإن عليها ترشيد استراتيجيات التوريد العالمية. والأهم من ذلك أن الشركات لها مصلحة كبيرة أيضًا في تجنب انقطاعات سلاسل الإمداد نظرًا لتأثيرها المباشر على ميزانياتها النهائية. وحسب تقديرات شركة ماكينزي، فإن انقطاعات سلاسل الإمداد تكلف الشركات ما يزيد عن ٤٠٪ من أرباحها السنوية خلال العقد الواحد في المتوسط.

كذلك يشير تباطؤ تكيف سلاسل الإمداد العالمية مع الاضطرابات التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى وجود تكاليف غارقة باهظة. ويمكن بالفعل رصد البوادر الأولى على هذا الانفصال في عدد من المنتجات شديدة الانكشاف، كما أشار تشاد باون مؤخرًا. ولكن مما يثير الدهشة أن حجم التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة سجل مستويات قياسية عام ٢٠٢٢ بالرغم من استمرارهما في فرض تعريفات جمركية مرتفعة.

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، تجدر الإشارة إلى أن التخصص على مستوى البلدان هو نتيجة طبيعية لقوى الميزة النسبية وأحد المصادر المعتادة للمكاسب التجارية. وقد أشرت بالفعل في دراسات أخرى إلى أن منافع التجارة تكمن تحديدًا فيما توفره من فرص الحصول على المنتجات التي يصعب العثور على بدائل محلية لها، وذلك باعتبار أن العشرة بالمائة من المنتجات الأكثر أهمية تمثل ٩٠٪ من مكاسب التجارة (دراسة Ossa 2015). ويتضح من ذلك أن التنوع في إنتاج منتجات «عنق الزجاجة» المشار إليها آنفًا يفرض على الأرجح تكلفة كبيرة على مستويات الرخاء.

وحسب تقديرات اقتصاديي منظمة التجارة العالمية، قد يؤدي تفكك الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متنافستين إلى الحد من الدخول الحقيقية بنسبة ٥,٤٪ في المتوسط، بينما تساهم إعادة إحياء التعددية في زيادة الدخول الحقيقية بنسبة ٣,٢٪، وبالتالي تبلغ تكلفة الفرصة البديلة للتحول إلى المنافسة الجغرافية — السياسية بدلاً من التعاون الدولي ٨,٦٪. وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف الفرصة البديلة تتراوح ما بين ٦,٤٪ بالنسبة للاقتصادات المتقدمة و١٠,٢٪ بالنسبة للاقتصادات النامية لتصل إلى ١١,٣٪ بالنسبة للاقتصادات الأقل نموًا. وتواجه البلدان منخفضة الدخل المخاطر الأكبر على الإطلاق نظرًا لأنها الأكثر استفادة من الآثار التكنولوجية الإيجابية المقترنة بالتجارة الدولية.

أهمية التدخل من خلال السياسات

صدرت مؤخرًا دراسة تتضمن تحليلاً أكثر دقة لأهمية التدخل من خلال السياسات لمواجهة الانقطاعات المحتملة في سلاسل الإمداد (دراسة Grossman, Helpman, and Lhuillier 2023). ويشير المؤلفون إلى إخفاقين سوقيين متقابلين يمكن تصحيحهما من خلال السياسات. فمن ناحية، تجد الشركات حافزًا على عدم ضخ استثمارات كافية في صلابة سلاسل الإمداد نظرًا لما يتحمله المستهلكون من تكلفة جزئية نتيجة انقطاعات سلاسل الإمداد. ومن ناحية أخرى، فإن الشركات لديها الحافز على زيادة الاستثمارات في صلابة سلاسل الإمداد التي قد تتيح لها الاستفادة من فرص الربح الاستثنائية المقترنة بانقطاعات سلاسل الإمداد. والخلاصة

الصورة: GETTY IMAGES/XIE FENG/VCG

أن أهمية التدخل من خلال السياسات محدودة، وربما ترغب الحكومات في التشجيع على إعادة توطين النشاط، أو الإنتاج في الخارج، أو كليهما، أو تجنب الخيارين.

ويعني ذلك بالضرورة ضعف الحجة للتدخل في سلاسل الإمداد العالمية من خلال السياسات. والصلابة مرغوبة ولكنها مكلفة، ولا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأن الشركات دائمًا ما تكون أقل أو أكثر عرضة من اللازم لمخاطر سلاسل الإمداد. ولكن علينا أن نقر بأن هذا التحليل يستند إلى بعض اعتبارات الأمن القومي التي تشير إليها المناقشات الجارية حول السياسات. ففي ظروف معينة، يمكن القول بأن الشركات لا تراعي العوامل الأمنية الخارجية المرتبطة بأنشطتها التجارية — مما قد يبرر حينها التدخل المحدود في سلاسل الإمداد العالمية لمراعاة تلك العوامل.

وتتسق هذه الاعتبارات النظرية إلى حد كبير مع الشواهد المتاحة. فقد أثبتت التجارة العالمية صلابة ملحوظة — وكانت أيضًا من مصادر الصلابة المهمة — أثناء الجائحة والحرب في أوكرانيا. فعقب تفشي كوفيد-١٩، تعافت التجارة بعد مرور ثلاثة أرباع على الهبوط الذي شهده الربع الثاني من عام ٢٠٢٠، وزودت الأسر باحتياجاتها من الكمامات واللقاحات والأجهزة اللازمة للعمل من المنزل لمواجهة حالة الطوارئ التي هددت الصحة العامة. وبعد عام منذ بداية الحرب في أوكرانيا، لا يزال أداء التجارة يتجاوز التوقعات عقب التراجع المبدئي في بعض المنتجات، مثل القمح. وقد ساعد ذلك في ضمان تجنب نقص الغذاء إلى حد كبير، حتى في البلدان شديدة الانكشاف مثل مصر وإثيوبيا وتركيا.

أهمية النظام التجاري متعدد الأطراف القوي

يتضح من هذه الاعتبارات أن الدور الأساسي للسياسات يكمن في إتاحة الإطار الاقتصادي اللازم لازدهار سلاسل الإنتاج الصلبة. ومن الجوانب المهمة لهذا الدور الدفاع عن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي يضمن أن تظل الحواجز التجارية منخفضة وواضحة وغير تمييزية. ويجدر بنا أن نتذكر أن النظام التجاري متعدد الأطراف هو أحد إنجازات المجتمع الدولي التاريخية وليس نتاجًا طبيعيًا للسياسات التجارية الدولية. فقد أنشئ هذا النظام في لحظة حاسمة عقب الحرب العالمية الثانية بعد ثلاثة عقود كارثية شهدت تراجع العولمة.

وطبيعة النظام التجاري متعدد الأطراف باعتباره نظامًا قائمًا على القواعد من العوامل المهمة للغاية لأمن سلاسل الإمداد. فالنظام لا يحد من مخاطر انقطاعات سلاسل الإمداد الناجمة عن السياسات فحسب، بل تزداد معه أيضًا احتمالية استمرار الانفتاح السوقي عندما تكون هناك حاجة ماسة إلى توافر مصادر بديلة للإمداد. وتغيب هذه المزايا عن النظام التجاري القائم على القوى الذي يتيح للبلدان حرية تعديل السياسات التجارية حسبما يتراءى لها.

وهناك العديد من الدراسات حول أثر عدم اليقين بشأن السياسات التجارية في تقويض التدفقات التجارية. فعلى سبيل المثال، أشارت دراسة Handley (2014) إلى أن تراجع التعريفة الجمركية المفروضة يزيد من التدفقات التجارية حتى وإن ظلت التعريفة المطبقة ثابتة. والسبب في ذلك أن تراجع التعريفة المفروضة يحد من عدم اليقين بشأن السياسات التجارية من خلال تضييق نطاق التغير المحتمل في التعريفة المطبقة. وأحيانًا ما تطبق البلدان تعريفات أقل من التعريفة المفروضة بموجب التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، مما تنشأ عنه فروق بين التعريفة الملزمة والتعريفة المطبقة.

وبوجه أعم، يترتب على ذلك ضرورة الحفاظ على مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف. فالأهمية لا تكمن في السياسات التي تلتزم بها البلدان فحسب، بل في مدى المصداقية المعتقدة لهذه الالتزامات. ويعني ذلك أن أي انتهاكات لقواعد منظمة التجارة العالمية تنشأ عنها أضرار جانبية حادة تؤدي إلى تقويض النظام التجاري متعدد الأطراف ككل. والحفاظ على مصداقية النظام التجاري متعدد الأطراف يفرض على منظمة التجارة العالمية تحديًا مماثلاً لما تواجهه البنوك المركزية من تحد في تثبيت ركائز التوقعات التضخمية.

وجميع ما سبق لا يعني أن الإطار الاقتصادي لعمل التجارة العالمية يستحيل تحسينه. فإذا كان الهدف هو تعزيز صلابة سلاسل الإمداد العالمية، فمن الطبيعي الاسترشاد بمبدأ «إعادة صياغة العولمة» كما تسميه منظمة التجارة العالمية. فالفكرة هي العمل تجاه تحقيق عولمة أكثر شمولاً بحيث تتيح لمجموعة أكبر من البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. FD

رالف أوسا كبير الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية.

المراجع:

Antràs, Pol, Teresa C. Fort, and Felix Tintelnot. 2017. "The Margins of Global Sourcing: Theory and Evidence from U.S. Firms." *American Economic Review* 107 (9): 2514–64.

Grossman, Gene M., Elhanan Helpman, and Hugo Lhuillier. 2023. "Supply Chain Resilience: Should Policy Promote International Diversification or Reshoring?" Forthcoming in the *Journal of Political Economy.*

Handley, Kyle. 2014. "Exporting under Trade Policy Uncertainty: Theory and Evidence." *Journal of International Economics* 94 (1): 50–66.

Majune, Sokrates K., and Victor Stolzenburg. Forthcoming. "Mapping Global Concentration in Trade Flows." WTO Staff Working Paper, World Trade Organization, Geneva.

Ossa, Ralph. 2015. "Why Trade Matters after All." *Journal of International Economics* 97 (2): 266–77.

صعود الإقليمية التمييزية

في وقت تتزايد فيه التوترات العالمية، قد لا تتعلق التحالفات التجارية الإقليمية بالتكامل بقدر ما تتعلق بالتمييز

ميشيل روتا

على مدار ٣٠ عاما، كان عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية في ارتفاع مستمر، من أقل من ٥٠ اتفاقية في عام ١٩٩٠ إلى أكثر من ٣٥٠ اتفاقية اليوم. فقد قامت الأطراف المؤثرة الرئيسية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين ببناء شبكات من اتفاقيات التجارة الإقليمية كطريقة مرنة لزيادة التكامل الاقتصادي. وتكون بعض الاتفاقيات — مثل الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP) — اتفاقيات «إقليمية عملاقة» مع شركاء في آسيا وأستراليا ونصف الكرة الغربي. ومن أحدث الاتفاقيات اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) الموقعة في عام ٢٠١٨، والتي تشمل قارة بأكملها وتعد أكبر اتفاقية تجارية إقليمية في العالم، وتغطي أكثر من ١,٣ مليار شخص.

وساعدت اتفاقيات التجارة الإقليمية على إعادة صياغة القواعد التجارية وإعادة تشكيل النتائج التجارية وغير التجارية. واليوم، تتناول هذه الاتفاقيات مجموعة من مجالات السياسة وكان لها دور فعال في خفض تكاليف التجارة على جميع الشركاء التجاريين، سواء كانوا أعضاء أم لا، مما ساعد على توسيع نطاق التكامل متعدد الأطراف. وإلى جانب التجارة، أثرت موجة الإقليمية على الاستثمار الأجنبي، والابتكار التكنولوجي، والهجرة، والعمالة، والقضايا البيئية. وفي بعض الحالات، كان تأثير هذه الاتفاقيات إيجابيا بشكل لا يمكن إنكاره؛ في حين لم يكن كذلك في حالات أخرى.

ويرى الكثير من المراقبين أن الإقليمية والعمل التعددي قوتان متعارضتان. ويعتقد البعض أن التوترات العالمية التي تُضعف النظام التجاري متعدد الأطراف — بما في ذلك الحمائية وتصاعد النزعة القومية — ستدفع حتما الحكومات نحو اتفاقيات إقليمية أكثر وأقوى. فهل هذا صحيح؟ وأي نوع من الإقليمية ينبغي أن نتوقعه؟ اكتسبت الإقليمية شعبية خلال فترة كانت فيها منظمة التجارة العالمية وقواعدها التجارية متعددة الأطراف وإجراءات فض المنازعات مقبولة على نطاق واسع — وهي حقبة تختلف تماما عن الحقبة الحالية التي تشهد علاقات تجارية متوترة وضعف منظمة التجارة العالمية.

وهناك مثل إيطالي قديم يقول: «أثينا تبكي، ولكن حتى أسبرطة لا تستطيع الضحك». ففي اليونان القديمة، نشبت بين مدينتي أثينا وأسبرطة خصومة قوية. وساد الاعتقاد بأن سقوط إحداهما سيؤدي إلى انتصار الأخرى. ولكن لم تسر الأمور هكذا. فبعد فترة من الاضطرابات، استسلمت المدينتان للسقوط. واليوم، يمكننا القول إن «العمل التعددي يبكي، ولكن حتى الإقليمية لا تستطيع الضحك». فمن غير المرجح أن تنتصر الإقليمية في وقت تسوده الصراعات، بل من المرجح أن يتغير. وما يمكن أن ينشأ هو إقليمية أكثر تمييزا تهدف إلى زيادة الحواجز أمام التجارة مع غير

الأعضاء بدلا من تخفيضها مع الأعضاء. وسيكون هذا النوع من الإقليمية أقل كفاءة بل أضعف في نهاية المطاف.

اتفاقيات عميقة وديناميكية

خلال الثلاثين عاما الماضية، حدثت تغيرات كبيرة في اتفاقيات التجارة الإقليمية. ولا يوجد الآن مجرد المزيد من هذه التغيرات، بل أصبحت «أكثر عمقا» أيضا. وقبل تسعينات القرن الماضي — مع استثناء بارز هو الجماعة الاقتصادية الأوروبية — لم تتناول اتفاقيات التجارة العادية سوى عدد قليل من مجالات السياسة، يتعلق معظمها بتحرير التعريفات الجمركية والقضايا الحدودية، مثل الجمارك.

ومنذ تسعينات القرن الماضي، تغيرت الاتفاقيات (انظر الرسم البياني) للتأكيد على تعميق تكامل الاقتصادات وتعاونها (دراسة Mattoo, Rocha, and Ruta 2020). واليوم، تتناول أيضا القواعد التنظيمية وما يسمى بالإجراءات غير الجمركية، والتي كانت في السابق تدخل في نطاق اختصاص صناع السياسات المحليين. ورغم اختلاف الاتفاقيات، فإنها تنظم بشكل عام ثلاثة مجالات متداخلة من مجالات السياسة:

- تكامل أسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والقواعد المنظمة لمجالات مثل التعريفات الجمركية والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية
- القيود التي تحد من قدرة الحكومة على اتخاذ إجراءات من شأنها تحويل مسار التكامل الاقتصادي، بما في ذلك الحواجز التنظيمية، والتدابير الصحية، والدعم، والقواعد المنظمة للمنافسة

روابط أوثق

ارتفع عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية ارتفاعا حادا منذ تسعينات القرن الماضي بهدف تحقيق تكامل اقتصادي أعمق.

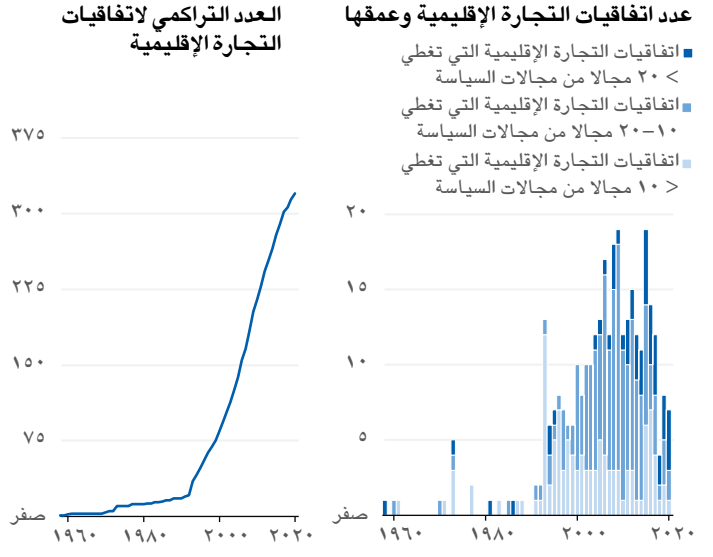

المصدر: دراسة Hofman, Osnago, and Ruta (2019)، التي تم تحديثها في ٢٠٢٠.

- حماية الحقوق التي يمكن أن تتراجع بسبب تكامل الأسواق إذا لم يتم تدعيم القواعد المنظمة لمجالات مثل معايير العمل أو المعايير البيئية

تعميق التكامل

وفرت اتفاقيات التجارة الإقليمية التي ظهرت خلال العقود الثلاثة الماضية الإطار المؤسسي لتكامل الأسواق. وساعدت على خفض تكاليف التجارة وتسريع فرص النمو، لا سيما في الاقتصادات النامية (دراسة Fernandes, Rocha, and Ruta 2021). وخلصت إحدى الدراسات إلى أن اتفاقيات التجارة الإقليمية العميقة أدت إلى زيادة معدلات التجارة بين الأعضاء بنسبة ٤٠٪ في المتوسط.

ورغم المخاوف من أن تشكل هذه الاتفاقيات عائقا أمام التكامل مع غير الأعضاء، تشير الأدلة إلى عكس ذلك تماما. فالعديد من الأحكام الواردة في اتفاقيات التجارة الإقليمية الأخيرة غير تمييزية وخفضت التكاليف على الأعضاء وغير الأعضاء على السواء. وقد تبين أن القواعد التي تزيد من المنافسة، أو تنظم الدعم المحلي، أو تدعم اعتماد المعايير التنظيمية الدولية في أسواق الأعضاء تعزز صادرات غير الأعضاء.

وتتأثر النتائج غير التجارية أيضا. فالأحكام المتعلقة بالاستثمارات، وقضايا التأشيرات واللجوء، وحماية حقوق الملكية الفكرية ثبُت أنها تخفض تكلفة الأنشطة عبر الحدود وتحد من أجواء عدم اليقين القانوني، مما يحفز بدوره تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والهجرة والتكنولوجيا. وخلصت إحدى الدراسات حول فعالية الأحكام البيئية في اتفاقيات التجارة الإقليمية إلى أنها منعت إزالة غابات تبلغ مساحتها حوالي ٧,٥٠٠ كيلو متر مربع خلال الفترة ٢٠٠٣–٢٠١٤.

لكن اتفاقيات التجارة الإقليمية كانت لها عواقب غير مقصودة أيضا. فقد خلصت إحدى الدراسات حول معايير عمل الأطفال إلى أن الاتفاقيات التي لا تتضمن أحكاما بشأن عمل الأطفال يمكن أن تحد من عمالة الأطفال وتزيد من معدلات الالتحاق بالمدارس. ومن المفارقات أن اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تحظر عمل الأطفال يمكن أن يكون لها تأثير معاكس: فهي تؤدي إلى انخفاض أجور الأطفال وفي بعض الأحيان إلى قيام الأسر الفقيرة بإرسال المزيد من أطفالها إلى سوق العمل لتعويض الدخل الضائع.

أوجه التكامل غير المنظورة

من المؤكد أن صعوبة إحراز تقدم في مفاوضات منظمة التجارة العالمية هي أحد الأسباب التي جعلت اتفاقيات التجارة الإقليمية تهيمن على جدول أعمال التجارة في العقود الأخيرة. ولكن هناك تفسيرا لنجاحها لم يحظ بالتقدير الكافي وهو أن التكامل الإقليمي ومتعدد الأطراف يكمل كل منهما الآخر بعدة سبل.

أولا، أن نفس شرائح المجتمع التي تفضل التكامل متعدد الأطراف — مثل الشركات المصدرة — تدعم أيضا التكامل الإقليمي. ثانيا، أن قوانين منظمة التجارة العالمية وآليات

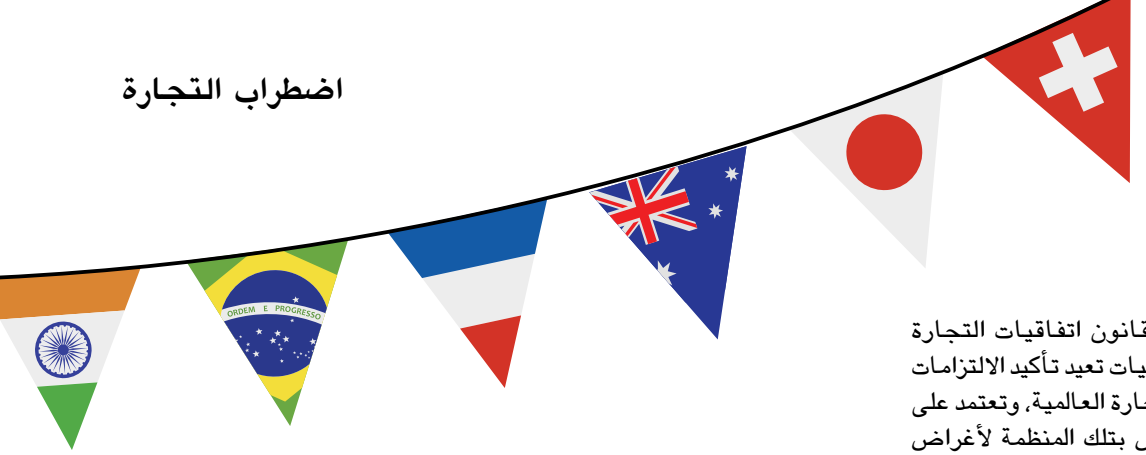

تسوية المنازعات هي أساس قانون اتفاقيات التجارة الإقليمية. والعديد من هذه الاتفاقيات تعيد تأكيد الالتزامات الحالية للبلدان تجاه منظمة التجارة العالمية، وتعتمد على نظام تسوية المنازعات الخاص بتلك المنظمة لأغراض الإنفاذ. وتستخدم اتفاقيات التجارة الإقليمية الأخرى الالتزامات متعددة الأطراف كأساس لتعزيز التكامل الإقليمي. ثالثا، نظرا لأن العديد من التزامات اتفاقيات التجارة الإقليمية غير تمييزية، فإنها تشجع التكامل الإقليمي ومتعدد الأطراف.

ويشير هذا المستوى من التكامل إلى أن الإقليمية قد تكون أضعف في أوقات الصراعات. ورغم أن الحكومات قد تلجأ إلى الاتفاقيات الإقليمية كبديل لقواعد منظمة التجارة العالمية أو لتحقيق مصالح استراتيجية، فإن هذا لا يؤدي بالضرورة إلى تعميق اتفاقيات التجارة الإقليمية. وأحد الأسباب هو أن قوانين اتفاقيات التجارة الإقليمية تستند إلى قوانين منظمة التجارة العالمية الأقل رسوخا. وهناك سبب آخر وهو أن القوى المناهضة للتكامل، مثل القطاعات المنافسة للواردات، ستكون متشككة في التكامل الإقليمي، تماما مثلما هي متشككة في التكامل متعدد الأطراف.

الإقليمية التمييزية

ربما يكون أكثر بواعث القلق هو الخطر المتمثل في أن أوقات الصراعات يمكن أن تفضي إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تقيم جدرانا أعلى ضد العالم الخارجي، بدلا من خفض الأسوار الداخلية.

وفي ثلاثينات القرن الماضي، عندما انزلق الاقتصاد العالمي إلى الكساد وانهارت التجارة متعددة الأطراف، أدت طفرة الإجراءات الحمائية التي تستهدف البلدان غير الأعضاء في التكتلات التجارية الإقليمية إلى تعديل أنماط التجارة. ففي المملكة المتحدة، شكلت الواردات من الإمبراطورية البريطانية أقل من ٣٠٪ في بداية الفترة وأكثر من ٤٠٪ في نهايتها. وقد تلقت الإقليمية التمييزية في ثلاثينات القرن الماضي الكثير من اللوم على تصعيد التوترات الدولية لأنها جعلت التجارة أقل أمانا وأكثر تكلفة.

واليوم، قد يؤدي الاتجاه نحو تقوية الروابط مع الأصدقاء وتخفيفها مع غير الأصدقاء إلى إعادة تحفيز التمييز الإقليمي. وقد لاحظنا بالفعل حدوث طفرة في الإجراءات الحمائية، مثل شروط المحتوى المحلي في برامج الدعم، والقيود على الصادرات التي تستهدف بلدانا ليست من الشركاء التجاريين الإقليميين. وتعد القواعد الصارمة لتحديد منشأ منتج ما — بهدف زيادة قيمة محتوى القيمة الإقليمية في الإنتاج على حساب محتوى القيمة خارج الإقليم — مثالا آخر على هذا التمييز. وتتعارض هذه الممارسات مع روح قواعد التجارة متعددة الأطراف، وإن لم تتعارض مع نصوصها، ويمكن أن تؤدي إلى زيادة تكاليف التكامل وأن تعوق الكفاءة.

ويمكن أيضا الاستفادة من الإقليمية التمييزية لتحقيق أهداف غير تجارية مثل ضمان رفع مستوى معايير العمل والمعايير البيئية، أو اعتماد معايير محلية بدلا من المعايير العالمية، أو إعادة توجيه سلاسل التوريد لأسباب تتعلق بالأمن القومي. ومن الأمثلة على ذلك اتفاقية تم توقيعها في نهاية مارس بين اليابان والولايات المتحدة بشأن بعض المعادن الضرورية، والتي يمكن أن تكون الأولى في عدد من الصفقات الجديدة محدودة النطاق. وهذه الاتفاقية مختلفة تماما عن اتفاقيات التجارة الإقليمية العميقة في العقود الثلاثة الماضية وتطرح العديد من الأسئلة المتعلقة بالاتساق مع القواعد الحالية متعددة الأطراف.

مستقبل محفوف بعدم اليقين

من المؤكد أن الإقليمية في أوقات الصراعات ستحتفظ ببعض خصائص الموجة السابقة. وستحافظ اتفاقيات التجارة الإقليمية على التكامل بين الأعضاء، كما ستواصل تجربة أشكال جديدة من التكامل. وينبغي أن تكون اتفاقيات التجارة العميقة التي تهدف إلى الحد من تشتت السوق محل ترحيب وتشجيع، ولا سيما في مناطق مثل إفريقيا التي يُتوقع أن تحقق مكاسب تنموية هائلة من سوق قارية حقيقية.

لكن الإقليمية التي لا تركز على العمل التعددي قد تكون أكثر عرضة لقوى التفكك القوية. فاتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تضعف وأن تصبح أكثر تمييزا وأقل اهتماما بالتكامل وأن تميل إلى إقامة جدران حمائية ضد غير الأعضاء. وفي نهاية المطاف، لا يوجد خيار بين الإقليمية والعمل التعددي، ولا يوجد سوى خيار بين التكامل والتفكك. ولا بد من إحياء العمل التعددي لاستكمال اتفاقيات التجارة الإقليمية في عصر الصراعات. FD

ميشيل روتا يشغل منصب نائب رئيس قسم السياسات الخارجية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Fernandes, Ana Margarida, Nadia Rocha, and Michele Ruta. 2021. *The Economics of Deep Trade Agreements.* Paris: Centre for Economic Policy Research.

Hofmann, Claudia, Alberto Osnago, and Michele Ruta. 2019. "The Content of Preferential Trade Agreements." *World Trade Review* 18 (3): 365–98.

Mattoo, Aaditya, Nadia Rocha, and Michele Ruta. 2020. *Handbook of Deep Trade Agreements.* Washington, DC: World Bank.

تكاليف التشتت الجغرافي — الاقتصادي

تعطل التجارة يهدد بحدوث خسائر في مستويات المعيشة العالمية لا تقل حدة عما أحدثته جائحة كوفيد–١٩

مارين بولهاوس، وجياكيان شن، وبنجامين كيت

في الرابع والعشرين من فبراير من العام الماضي، غزت روسيا أوكرانيا. وبعيدا عن المعاناة المباشرة والأزمة الإنسانية التي سببتها هذه الحرب، تعرض الاقتصاد العالمي برمته لآثارها السلبية. فبسبب الغزو الذي أدى إلى تعطيل الإنتاج في أوكرانيا، وفرض بلدان الغرب عقوبات على روسيا، تقلصت الإمدادات العالمية من السلع الأولية الرئيسية. وفي غضون أيام قليلة، بلغت أسعار الطاقة والأغذية وبعض المعادن مستويات غير مسبوقة.

وواقع الأمر أن تعطل التجارة العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا لا يُعد حدثا منفصلا. ففي السنوات الأخيرة، كان لفرض قيود على التجارة في قطاعات مثل السلع الأولية وأشباه الموصلات، التي تُعد بالغة الأهمية للأمن القومي والمنافسة الاستراتيجية، أسبقية على تحقيق التكامل الاقتصادي العالمي وما يحققه من استفادة مشتركة. ويُعد قرار المملكة المتحدة الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ مثالا على هذا التوجه الأوسع نطاقا. وقد تبادل أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين، فرض مجموعة من الحواجز التجارية في السنوات الأخيرة. وأثناء جائحة كوفيد–١٩، اختار عدد كبير من البلدان فرض قيود على صادرات السلع الطبية والمواد الغذائية. وبينما اتخذت الحواجز التجارية مسارا تراجعيا بصفة عامة في القرن العشرين، انعكس هذا التوجه على مدار العقد الماضي (الرسم البياني ١). وقد تمثل هذه الأحداث بوادر مبكرة على مزيد من التشتت الجغرافي — الاقتصادي — الذي يُعرَّف بأنه تحول مدفوع بالسياسات في مسار التكامل الاقتصادي إلى العكس، الذي تشكل التجارة العالمية مكونا رئيسيا فيه.

وقد رافقت الزيادة في الحواجز التجارية في السنوات الأخيرة حالة ركود في التكامل التجاري العالمي. ففي العقود الثلاثة التي سبقت الأزمة المالية العالمية، تزامن ارتفاع مستويات الدخل على مستوى العالم مع زيادة حجم التجارة الدولية. وبالنسبة للكثير من البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة، كان ذلك التكامل في الاقتصاد العالمي عنصرا بالغ الأهمية ساهم في تحقيق التنمية، مما أتاح إمكانية الحصول على الواردات بتكلفة ميسورة، والنفاذ إلى الأسواق الضخمة، والحصول على التكنولوجيا من الخارج.

إلى أي مدى تؤثر الحواجز التجارية على مستويات المعيشة؟ دعونا للحظة نلقي نظرة من بعيد على المشهد حتى نوضح الأمر.

لنأخذ مثالا على بلد يفرض تعريفات جمركية على واردات أشباه الموصلات. أولا، فيما يتعلق بالمستهلكين الذين يشترون أجهزة الكومبيوتر، فإن هذه التعريفات تؤدي على الفور إلى ارتفاع السعر الذي يدفعونه. وبالطبع، يمكن أن تحاول الشركات المحلية طرح طرازات تنافسية أو التوسع في الإنتاج. إلا أن هذا أمر مكلف — لا سيما وأن اختيارات المستهلكين في عمليات الشراء قد أظهرت بالفعل بمرور الوقت أنهم يفضلون الرقائق الإلكترونية المصنَّعة في الخارج، سواء لأنها أقل سعرا أو بسبب صفات المنتَج. ومن ثم، يكون المستهلكون في وضع أسوأ.

الرسم التوضيحي: NATALIA SHULGA

الرسم البياني ١

زيادة هائلة في القيود على التجارة

بعد تراجعها في معظم فترات القرن العشرين، القيود على التجارة تزداد بشدة في السنوات الأخيرة.

(عدد القيود على التجارة المفروضة سنويا في جميع أنحاء العالم)

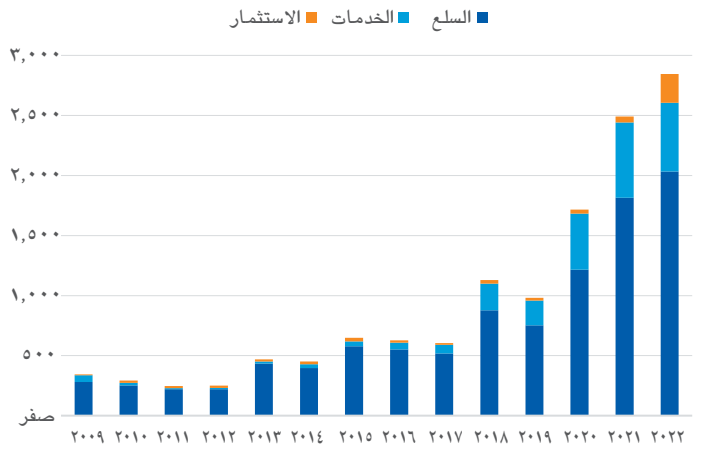

المصادر: مرصد التجارة العالمية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الرسم البياني ٢

تكاليف التشتت

عالم منقسم إلى تكتلين تجاريين حصريين سيؤدي إلى خسائر دائمة في إجمالي الناتج المحلي العالمي، تكون أشدها في البلدان منخفضة الدخل.

(خسائر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الدائم، ٪)

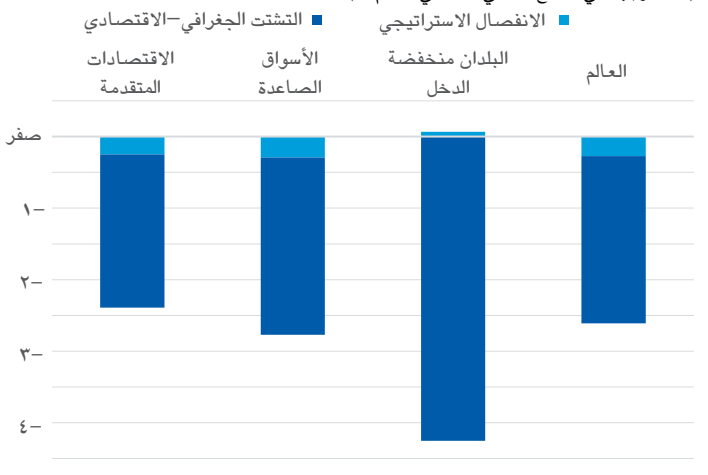

المصادر: Bolhuis, Marijn A., Jiaqian Chen, and Benjamin R. Kett. 2023. «Fragmentation in Global Trade: Accounting for Commodities». ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي 2023/073، صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة.

ثانيا، لننظر إلى آفاق المستقبل بالنسبة للعمال في البلد الذي كان ينتج أشباه الموصلات من أجل التصدير. ففي ظل تراجع القدرة على النفاذ إلى أسواق التصدير، فإن دخلهم عادة ما ينخفض.

ثالثا، لننظر أيضا إلى التأثير على أسعار السلع والخدمات الأخرى التي تستخدم أجهزة الكمبيوتر كمستلزمات. ففي قطاع الخدمات المهنية، على سبيل المثال، سيتعين على شركات المحاسبة اليوم فرض رسوم أكبر على عملائها لتغطية ارتفاع أسعار أجهزة الكمبيوتر التي تستخدمها. ويمكن أن تكون هذه التأثيرات غير المباشرة عبر سلاسل الإمداد المعقدة كبيرة وأن تحُدث تداعيات على المستهلكين في بلدان أخرى أيضا.

باختصار، عادة ما تكون زيادة الحواجز التجارية محنة مزدوجة للأسر. فهي لا تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فحسب، وإنما عادة ما تتسبب في انخفاض الدخل الذي تحصل عليه الأسر.

إذن، ما التكاليف المحتملة للتشتت الجغرافي — الاقتصادي عن طريق التجارة؟ في تقرير صدر مؤخرا، ندرس هذا السؤال بمزيد من التفاصيل.

بالإضافة إلى هذا، فإننا نستكشف سيناريوهات توضيحية مختلفة باستخدام نموذج كمي متعدد البلدان للتجارة الدولية يتيح لنا محاكاة تأثير التغيرات التي تطرأ على الحواجز التجارية على الأسعار وتدفقات التجارة والدخل. وبالنظر إلى أهمية السلع الأساسية في التجارة العالمية والقيود التي فرضت في الآونة الأخيرة، ومع الأخذ في الاعتبار أنها تُنتج في مجموعة صغيرة نسبيا من البلدان، فإننا ننشئ مجموعة بيانات تتيح تغطية أكثر تفصيلا إلى حد كبير للتجارة والإنتاج فيها كمدخلات في النموذج.

وتشمل مجموعة البيانات هذه ٢٤ قطاعا بشكل إجمالي، و١٣٦ سلعة أولية بشكل تفصيلي على مستوى ١٤٥ بلدا — تمثل ٩٩٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وتترك مجموعات بيانات أخرى السلع الأولية مجمعة، مع التعامل مع المنتجات التي تختلف اختلاف الذهب عن الغاز الطبيعي كبدائل كاملة. ويتيح لنا المنهج الذي نتبعه رصد إمكانية إيجاد بدائل غير كاملة لسلع أولية مختلفة، إلى جانب أن إنتاج سلع أولية معينة غالبا ما يتركز في عدد قليل من البلدان. ويزيد كل من هذين العنصرين تكلفة فرض حواجز تجارية.

ومن الجدير بالملاحظة أن عملنا يركز على خسائر الناتج بسبب التشتت الجغرافي — الاقتصادي عن طريق التجارة. ومن المحتمل أن يكون مجموع خسائر التشتت حتى أكبر من هذا.

أولا، نحن ننظر في سيناريو يقتصر فيه التشتت التجارة على إلغاء جميع أشكال التجارة بين روسيا من جانب والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب آخر، وأيضا إلغاء التجارة في القطاعات عالية التكنولوجيا بين الصين من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. وهذا السيناريو يشبه توسيع نطاق العقوبات الحالية على روسيا لتشمل جميع مناحي التجارة في السلع والخدمات، والتوسع إلى ما هو أبعد من التركيز الحالي على الرقائق الإلكترونية وأشباه الموصلات إلى جميع السلع عالية التكنولوجيا.

ومن شأن هذا الانفصال الاستراتيجي أن يؤدي إلى خسائر في إجمالي الناتج المحلي الدائم تبلغ ٠,٣٪ عالميا، وهو ما يعادل تقريبا الناتج السنوي للنرويج (الرسم البياني ٢). ويخفي هذا التأثير السلبي العالمي بعض عدم التجانس. في الواقع، ما دامت بقية بلدان العالم تواصل المعاملات التجارية بحرية مع روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فإن بعض البلدان قد تحقق حتى مكاسب بسيطة. فمصدرو السلع الأولية، على سبيل المثال، الذين يمكنهم في نهاية المطاف إيجاد بديل عن روسيا بوصفها موردا رئيسيا، سيكون باستطاعتهم تحقيق دخل أعلى. وستستفيد بعض البلدان الآسيوية إذا نُقلت سلاسل إمداد أشباه الموصلات إلى خارج الصين.

ثانيا، لننظر في سيناريو أكثر حدة، أي تشتت جغرافي — اقتصادي تُضطر فيه جميع البلدان إلى الاختيار بين تكتلي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو الصين وروسيا، في ظل عدم وجود تبادل تجاري بين هذين التكتلين. في هذا السيناريو التوضيحي، تنضم البلدان في مجموعات على أساس حجم تجارتها مع الولايات المتحدة أو الصين.

في هذه الحالة، ستكون خسائر الناتج هائلة، إذ ستبلغ ٢,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أي ما يعادل حجم الاقتصاد الفرنسي (الرسم البياني ٢).

وستبلغ الخسائر الدائمة التي ستمنى بها الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة حوالي ٢ إلى ٣٪.

بالإضافة إلى هذا، ستتعرض البلدان منخفضة الدخل إلى ضغوط كبيرة، مما سيجعلها تفقد أكثر من ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومن شأن هذه الخسائر أن تعمق مخاطر أزمات الديون، وتؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي وانعدام الأمن الغذائي. وغالبا ما تكون البلدان الفقيرة أكثر عرضة للمخاطر بسبب التشتت الجغرافي — الاقتصادي، وذلك لاعتمادها الكبير على واردات المنتجات الرئيسية وصادراتها، بما فيها السلع الأولية، التي يُعد إيجاد موردين جدد لها أكثر تكلفة.

ما حجم هذه الخسائر مقارنة بالأحداث التاريخية؟ لعمل مقارنة بسيطة — ستكون خسائر إجمالي الناتج المحلي العالمي في حدود خسائر الناتج في عام ٢٠٢٠ بسبب جائحة كوفيد-١٩. إلا أن هذه الخسائر يمكن أن تصبح دائمة.

ولن يتوقف مدى سوء الأمور على حجم القيود المفروضة على التجارة ومدى انقسام البلدان إلى تكتلات فحسب. فعملية تصحيح الأوضاع نفسها يمكن أن تنطوي على صعوبات بالغة. ففي حالة حدوث تشتت بشكل سريع، فسيكون تكيف سلاسل الإمداد معه ذا تكلفة باهظة. وسيعني هذا الأمر أيضا خسائر أكبر في إجمالي الناتج المحلي العالمي، تبلغ نحو ٧٪ إذا كانت تكاليف عملية التصحيح كبيرة إلى حد بعيد.

إذن، ما الذي يمكن فعله لمنع أسوأ الخسائر بسبب التشتت السريع، بما في ذلك الخسائر التي تمنى بها أضعف الاقتصادات؟ تحدد مذكرة مناقشات خبراء الصندوق التي نشرت مؤخرا الأساليب الممكنة للتعاون الدولي التي يمكن أن تساعد في الحد من مخاطر تشتت التجارة والخسائر التي يسببها عندما تزيد التوترات الجغرافية — الاقتصادية.

ومن أجل تجنب انتشار فرض الحواجز التجارية بشكل منفرد، ينبغي تعزيز قواعد منظمة التجارة العالمية، بما فيها آلية تسوية المنازعات. وينبغي للجهود متعددة الأطراف أن تركز على الإصلاحات بالغة التأثير حيث يتم تحقيق الاتساق إلى حد كبير بين السياسات الاقتصادية التي تفضلها البلدان.

ستبلغ الخسائر الدائمة التي ستمنى بها الاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة حوالي ٢ إلى ٣٪.

إلا أنه في ظل البيئة الحالية، قد لا يتسنى دائما إحراز تقدم عن طريق الإجماع متعدد الأطراف. ففي المجالات التي لا تتسق فيها أفضليات البلدان على نحو جيد، فإن التكامل الأعمق من خلال اتفاقيات التجارة الإقليمية، إلى جانب تبني موقف منفتح وغير تمييزي تجاه البلدان الأخرى، يمكن أن يكونا سبيلا للمضي قدما.

أما البلدان منخفضة الدخل، التي تُعد الأضعف في مواجهة التأثيرات السلبية للتشتت السريع على النمو، فيجب ألا تصبح عالقة في خضم هذا الصراع. وإذا ما اتخذت البلدان إجراءات منفردة، ومتى فعلت ذلك، فستكون هناك حاجة إلى آليات حماية ذات مصداقية لحماية البلدان الضعيفة والتخفيف من تداعيات تلك الإجراءات على مستوى العالم. ويمكن أن تشمل هذه الآليات، على سبيل المثال، ممرات آمنة للأغذية والأدوية، إلى جانب إجراء مشاورات متعددة الأطراف لتقييم التأثير الاقتصادي للإجراءات المنفردة وتحديد تداعياتها غير المقصودة.

إن الاتجاه العام نحو التشتت الجغرافي — الاقتصادي يشكل تحديا كبيرا سيكون له عواقب اقتصادية بعيدة الأثر على البلدان في جميع أنحاء العالم. إلا أنه بتعزيز نظام التجارة العالمي وتحديثه، سيكون بمقدورنا التغلب على هذه التحديات والحفاظ على المكاسب الكبيرة التي تتحقق من التكامل الاقتصادي. FD

مارين بولهاوس و**بنجامين كيت** يعملان اقتصاديين في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.

جياكيان شن يعمل نائب رئيس قسم في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

المُدافعَة عن التجارة العالمَية

بوب سيميسون يقدم لمحة عن شخصية آن **كروغر** التي ساهمت أعمالها البحثية في بناء النظام التجاري العالمي الذي يتعرض حاليا للهجوم

كان الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» يخوض حربا تجارية مع الصين بمليارات الدولارات، وقررت الخبيرة الاقتصادية آن كروغر أن تعبر عن رأيها. على مدار مسار مهني استمر لأكثر من ستة عقود، جاءت أعمال آن كروغر البحثية الرائدة في الهند وكوريا الجنوبية وتركيا معاكسة تماما لرؤية صناع السياسات حول أهمية التجارة الخارجية في النهوض بمستوى معيشة الملايين من البشر. والآن، أصبح كل ذلك معرضا لهجمات أصحاب الرأي الآخر.

وجاء رد فعل كروغر لموقف الرئيس ترامب في كتاب من ٣٠٠ صفحة نُشر في عام ٢٠٢٠، بعنوان «*Trade: What Everyone Needs to Know International*» (التجارة الدولية: ما

الصورة: IMF/JOSHUA ROBERTS

ينبغي أن يعرفه كل شخص)، يستعرض حوارا منطقيا يوضح كيف أن التجارة العالمية تعود بالنفع على مليارات البشر وأنها انتشلت الملايين من براثن الفقر. وكتبت أن «الحماية لا تخلق الوظائف»، وأن «التجارة الخارجية لا تقضي على الوظائف إلا بقدر أقل بكثير مما يعتقده معظم الناس ... فإذا استمرت الحرب التجارية، سوف تزداد الأضرار الاقتصادية التي تلحق بالعالم أجمع».

واليوم، لا تزال أستاذة علم الاقتصاد في جامعة جونز هوبكنز، وقد بلغ عمرها ٨٩ عاما، مستمرة في مقاومتها الضارية لتيار الحمائية الذي يجتاح العالم في الوقت الحالي. فجدول ارتباطاتها مزدحم بالمشاركات التي تلقي من خلالها المحاضرات كما أنها تكتب عمودا شهريا في المنبر الدولي الجدير بالاحترام على شبكة الإنترنت «بروجيكت سينديكيت» (Project Syndicate). وتضمنت آخر كتاباتها مقالات بعنوان «America's Industrial Policy Is Counterproductive»، و«Multilateralism Is Still Better»، و«Sleepwalking into a Global Trade War».

وتقول كروغر «إنه لأمر يدعو إلى فتور الهمة؛ ولكن سيتضح قريبا خطأ ما يعتقدون. فعلى الرغم من أن [الرئيس الأمريكي جو] بايدن مناصر لسياسة التعاون الدولي فقد تحولت إدارة بايدن إلى مناصرة الحمائية بدرجة عالية. وسيتسبب ذلك في الإضرار بالولايات المتحدة وبقية العالم».

ومثل هذا الوضع لا يتمتع بالشعبية. ففقدان الوظائف في الاقتصادات المتقدمة الذي كان يعزى للعولمة حفز اندلاع الاحتجاجات لعقود طويلة. ومع صعود نجم الصين كقوة تصديرية زادت المخاوف بشأن الأمن القومي. كذلك أدت الانقطاعات في سلاسل الإمدادات أثناء الجائحة إلى تشجيع التحرك نحو إحلال تكتلات تجارية إقليمية و«التوريد من الدول الصديقة» محل سلاسل الإمدادات العالمية.

ولكن السيدة كروغر لم تكن قط ممن يسبحون مع تيار الحكمة التقليدية. ففي الستينات من القرن الماضي كان من المتعارف عليه أن الاقتصادات النامية بحاجة لحماية مؤسسات أعمالها المحلية من خلال ضوابط سعر الصرف وإجراءات كبح الواردات. غير أن البيانات التي جمعتها كروغر مباشرة من شركات في تركيا أظهرت أن مثل تلك السياسات أدت بدلا من ذلك إلى تعثر مسيرة النمو. وجاءت أعمالها البحثية اللاحقة لتقلب نظريات التنمية رأسا على عقب.

وكانت السيدة كروغر الشخصية الرئيسية رقم ٢ في صندوق النقد الدولي خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ وشغلت قبل ذلك منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي لمدة ٢٠ عاما. وتدربت على يدها أجيال من الاقتصاديين في جامعات مينيسوتا وديوك وستانفورد وجونز هوبكنز، وغيرها. ومن بين عشرات الكتب والدراسات البحثية التي ألفتها، صُنفت إحدى دراساتها من بين أفضل ٢٠ مقالا نُشرت خلال القرن الأول من إصدارات مجلة «*American Economic Review*» المؤثرة التي تصدر عن «الجمعية الاقتصادية الأمريكية» التي تولت السيدة كروغر رئاستها في عام ١٩٩٦. وقد رشحها اقتصاديون آخرون منذ فترات طويلة لنيل جائزة نوبل لما كان لاستنتاجات دراساتها حول التجارة من تأثير كاسح.

وتقول عنها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «كوندوليزا رايس»: «آن كروغر شخصية تحويلية مؤثرة للغاية». وأصبحت السيدتان زميلتين في العمل، وصديقتين على المستوى الشخصي، ومارستا معا رياضة الغولف خلال التسعينات عندما شغلت السيدة رايس، المتخصصة في الاقتصاد السياسي، منصب أمين جامعة ستانفورد حيث كانت السيدة كروغر تتولى إدارة معهد للبحوث الاقتصادية أسسته في الجامعة. وتواصل السيدة رايس كلامها فتقول: «آن قادرة على إنجاز الأمور الصعبة. فهي من نخبة الأكاديميين وتتمتع بقدرة نادرة على الوصول بفكرها من النطاق الأكاديمي إلى صنع السياسات. وتتمتع بسمعة طيبة بين الاقتصاديين».

اقتصادية بالمصادفة

وقد أصبحت آن كروغر، حسب وصفها لنفسها، اقتصادية بمحض المصادفة. فبعد أن نشأت في مختلف أنحاء غرب ولاية نيويورك، أتمت دراساتها العليا في كلية أوبرلين في ولاية أوهايو. وكان تركيزها منصبا على الدراسات التمهيدية في القانون، لكنها لم تعلن تخصصها في علم الاقتصاد إلا في السنة النهائية من الدراسة. وسجلت في فصول علم الاقتصاد لأنها حسب قولها «كنت أرى أن المرء ينبغي أن يفهم علم الاقتصاد حتى يتسنى له فهم القانون والسياسة»، وفقا لما كتبته في المخطط الأولي لسيرتها الذاتية في كتاب صدر عام ١٩٩٤ عن الاقتصاديين البارزين. لكن لم تتوفر لها الموارد المالية اللازمة للالتحاق بكلية الحقوق. ثم حصلت على منحة برنامج الزمالة لطلبة الدراسات العليا في الاقتصاد في جامعة ويسكنسن. وكتبت قائلة: «وهكذا أصبح الاقتصاد هو تخصصي».

وبعد أن أتمت دراسة الدكتوراه في ١٩٥٨ من جامعة ويسكنسن، شغلت كروغر منصب أستاذ علوم الاقتصاد في جامعة منيسوتا، وظلت في هذا المنصب حتى انتقلت للعمل في البنك الدولي عام ١٩٨٢. وكتبت في وقت لاحق أن الاقتصاديين اعتقدوا في الخمسينات والستينات من القرن الماضي أن التجارة الحرة ستكون سيئة للاقتصادات النامية لعدم قدرتها على المنافسة في أسواق الصادرات. ومن ثم ينبغي للحكومات حماية صناعاتها الداخلية من منافسة الواردات وأنه يتعين عليها الاستثمار مباشرة في الصناعة التحويلية في الداخل أو دعمها على أقل تقدير.

وتقول كروغر حاليا «إننا جميعا نرغب في أن نرى الناس أفضل حالا ونحاول أن نساعد الفقراء»، لكنها تلاحظ أن السياسات الحمائية التي سعت إلى تحقيق ذلك باءت بالفشل. وتقول إن معدلات الفقر سجلت هبوطا ملحوظا حول العالم منذ انفتاح الهند والصين على التجارة الدولية.

وأثناء توليها مهمة عمل في تركيا لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في ١٩٦٥، تحدثت كروغر مع عشرات رجال الأعمال وأوضحت كيف أن مثل هذه السياسات الحمائية أدت بالفعل إلى انتشار أعمال التهريب وتفشي الهدر. وكتبت أن ذلك تضمن (تصدير) حمولات سفن بأكملها من الحجارة، والتخلص منها لاحقا بإلقائها في البحر (لتحصيل إعانات دعم الصادرات)، وتزييف تصنيف السلع كالتبغ (حيث كان المزارعون يقدمون الرشوة لمفتشي التبغ لتقييم جودة التبغ بأعلى من حقيقتها)، والمراكمة المهدرة للموارد لمخزون قطع غيار المعدات، وأحيانا الآلات بأكملها» لتفادي ضوابط الاستيراد.

وقامت كروغر لاحقا بدراسة حالات أكثر من ٥٠ موردا لقطع غيار السيارات في الهند في عام ١٩٦٨. وزودها بعضهم بالبيانات من «ثلاث مجموعات من الدفاتر التي احتفظوا بها – مجموعة للمفتشين الضريبيين، وأخرى للاطلاع العام، والثالثة لأغراض الإدارة»، حسب ما أوردته في كتاباتها. وكانت النتائج التي استخلصتها عن كيفية استجابة منشآت الأعمال في تركيا والهند للسياسات الاقتصادية الحمائية قد أدت إلى قيامها بتأليف دراسة بارزة بعنوان «الاقتصاد السياسي لمجتمع السعي للكسب الريعي» (The Political Economy of the Rent-Seeking Society)، المنشورة في ١٩٧٤ في مجلة «*American Economic Review*».

وفي هذه الدراسة قامت بتوثيق التكاليف التي تتحملها الرفاهية العامة نتيجة انتهاج سياسات مثل القيود التجارية وتراخيص الاستيراد التي تشجع بعض الأطراف المشاركة في السوق على محاولة استغلال الأوضاع أو تحصيل ما يسميه الاقتصاديون «الريوع». ولدى إعلان مجلة «*American Economic Review*» هذه الدراسة كواحدة من أهم ٢٠ مقالا نُشرت على مدار ١٠٠ عام حتى ٢٠١٠، أولت المجلة الفضل لهذه الدراسة في المساعدة على إطلاق العنان « لقدر هائل من الأدبيات حول دور الفساد والحوكمة في عملية التنمية الاقتصادية».

ووفقا لما جاء في مجلة «*American Economic Review*» «من خلال تحديد أهمية أنشطة السعي للكسب الريعي ووضع إطار لتحليل تكلفتها على الرفاهية، تمكنت هذه الدراسة من توسيع نطاق التحليل الاقتصادي لاختيار الحكومة أداة تنفيذ سياساتها». ومن الاقتصاديين الآخرين الذين صُنفت أعمالهم ضمن قائمة أفضل ٢٠ مقالا اقتصاديون حائزون على جائزة نوبل وهم ملتون فريدمان، وجوزيف ستيغليتز، وبول كروغمان، وروبرت شيلر.

وقد نظمت السيدة كروغر، بالتعاون مع الاقتصادي البارز، جاغديش باغواتي، من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ولاحقا جامعة كولومبيا، سلسلة من المؤتمرات والدراسات في فترة السبعينات ركزت على السياسات التجارية في ١٠ اقتصادات نامية. وقد أثمر هذا المشروع كتابا ضم مجلدا عن كل بلد بالإضافة إلى كتابين يقدمان عرضا عاما، أحدهما من تأليف باغواتي والآخر من تأليف كروغر.

وكتبت كروغر «مما أثار دهشة المشاركين بدرجة كبيرة، وحتى بالنسبة لنا إلى حد ما، أن كثيرا من الظواهر نفسها تكرر إبلاغها في البلدان العشرة التي شملها المشروع». وقد أثبتت الدراسة البحثية أن تكاليف سياسات الاستيراد التقييدية فاقت المزايا. «ومنذ الثمانينات، ألغت معظم البلدان النامية أغلب قيودها الكمية، وتحولت إلى سعر صرف أكثر واقعية، وخفضت تعريفاتها الجمركية بدرجة كبيرة.

تحول الآراء بشأن السياسات

ويقول عنها الاقتصادي دوغلاس إيروين، من كلية دارتموث: «لقد أظهرت التشوهات والتكاليف التي تتحملها الرفاهية نتيجة انتهاج سياسات معينة، فجمعت بين التجارب من العالم الحقيقي والأساس النظري». ويقول إن النتائج المستخلصة في دراساتها غيرت آراء الاقتصاديين وصناع السياسات حول السياسات التجارية.

وكتبت كروغر، لا أدل على ذلك من حالة كوريا الجنوبية، التي أدت سياساتها التجارية في الخمسينات من القرن الماضي إلى تعثر مسيرة النمو. ولكن ما أن استحدثت الحكومة نظما تجارية أكثر انفتاحا حتى انطلق الاقتصاد، مما عاد بالنفع على ملايين المواطنين. وقادت النتائج المتحققة من التغييرات في كوريا الجنوبية والتحركات المماثلة في كل من تركيا والهند إلى ترسيخ قناعتها بالمزايا الكبيرة لسياسات الانفتاح التجاري.

وكتبت كروغر، «أعتقد أن النمو الاقتصادي يولِّد الموارد التي يمكن الاستعانة بها لمعالجة المشكلات المجتمعية مثل المشكلات المتعلقة بالبيئة على نحو أكثر فعالية؛ وبالإضافة إلى ذلك، مع هروب الناس من شبح الفقر، سوف تزداد تطلعاتهم للمعيشة في بيئة أفضل والحصول على مستويات أعلى من السلع العامة الأخرى، مما يسهل على الحكومات معالجة هذه القضايا بسهولة أكبر».

ويقول عنها الاقتصادي في جامعة كولومبيا آرفيند باناغاريا، الخبير الرائد في التجارة الخارجية: «لقد استطاعت أن تغير أسلوب التفكير في الاقتصادات النامية، مما أدى إلى زيادة التجارة الحرة ورفع النمو. وكان لها أثر بالغ على النتائج المحرزة حول العالم وتأثير عظيم على حياة الملايين من البشر ممن تم تحريرهم من ربقة الفقر».

وخلال توليها منصب كبير الاقتصاديين في البنك الدولي في الفترة من ١٩٨٢–١٩٨٦، ساهمت آن كروغر في زيادة مواكبة سياسات المؤسسة العالمية لمحاربة الفقر لنتائج دراساتها البحثية. وفي سياق التقرير السنوي للبنك الدولي لعام ١٩٨٣، تتذكر كروغر أنها نجحت في تحويل مسار المنظمة بعيدا عن أنشطة الإقراض لمنشآت السياحة المملوكة للدولة والانتقال إلى التمييز بقدر أقل إزاء الاستثمار في الزراعة.

وفي عام ٢٠٠٣، عندما شغلت آن كروغر منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، كان عليها أن تجد من يشغل منصب كبير الاقتصاديين الذي كان شاغرا. ولجأت إلى راغورام راجان، الذي كانت تعرفه منذ بضع سنوات.

ويقول راجان في هذا الشأن: «قلت لها أنا لست خبيرا بالاقتصاد الكلي. فقالت، «ولا أنا»، بأسلوب هزلي بالطبع». ففي أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات، رأت كروغر أن الصندوق بحاجة إلى تعزيز درايته بالصناعة المالية وتأثيرها على الاقتصادات. والشؤون المالية هي من صميم خبرة راجان.

ويقول راجان، «إن القطاع المالي يمكن أن يخطئ التقدير تماما. فعند وقوع الأزمات، تضطر الحكومات إلى إنقاذ القطاع المالي بضخ المال العام، مما يفرض الضغوط على الموارد العامة الوطنية». وقد استطاع راغورام راجان بصفته كبير الاقتصاديين تحت إدارة كروغر أن يوسع قدرة الصندوق على تقييم مدى استقرار الأنشطة المصرفية في البلدان. وفي

وقت لاحق، شغل راجان منصب محافظ بنك الهند المركزي ويعمل الآن أستاذا للعلوم المالية في كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو.

معالجة أزمات الديون

كان من أهم انجازات آن كروغر في صندوق النقد الدولي إعداد مقترح بإنشاء آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية، أو «SDRM». غير أن خطة كروغر لإنشاء «آلية إعادة هيكلة الديون السيادية» لم تخرج إلى النور لأسباب سياسية. ولكن مشكلة عدم قدرة الاقتصادات النامية على سداد ديونها ظلت قائمة طوال العقدين الماضيين، وعدم وجود مثل ذلك النظام لإعادة التنظيم المالي لإجراءات الإفلاس بالنسبة للدين القومي يؤثر بالفعل على الملايين من المواطنين.

وكتبت كروغر في عمودها لشهر إبريل ٢٠٢٣ في الصحيفة الإلكترونية «بروجيكت سينديكيت» أنه «لا ينبغي أن يدفع فقراء العالم ثمن اختلافات الرأي بين أكبر الدائنين في العالم. وأشارت إلى أزمة الديون التي أصابت سري لانكا منذ عام. وكتبت أن الحكومة لم تتمكن من الحصول على تخفيف لأعباء الديون، لذلك لم يكن بوسعها شراء إمدادات إنقاذ الأرواح من غذاء ووقود وأدوية وغير ذلك من المستلزمات الأساسية. فالحاجة ماسة لتحسين إجراءات المجتمع الدولي للاستجابة لطوارئ الديون السيادية».

واقترحت كروغر أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور رئيسي في مساعدة الدول المدينة التي تعاني من نقص السيولة على وضع خطط لإعادة هيكلة ديونها على نحو منصف للدائنين، بما فيهم المؤسسات المالية. وكانت «آلية إعادة هيكلة الديون السيادية» ستشمل خصائص إعادة التنظيم المالي للشركات المعرضة للإفلاس كالحماية من الدعاوى القضائية التي يقيمها الدائنون. وكانت ستقتضي وضع إطار قانوني دولي لتمكين غالبية الدائنين من اتخاذ قرارات ملزمة لكل الدائنين، تلغي مشكلة الدائنين الممتنعين عن إعادة الهيكلة.

وأشارت كروغر في عمودها لشهر إبريل ٢٠٢٣ إلى أن الصين تمثل قرابة نصف كل المقرضين للبلدان الفقيرة وأن «رفضها استقطاع نفس النسبة المخصومة من الضمان كبقية الدائنين» يشكل حجر عثرة هائلا أمام تسوية الأزمات كالأزمة في سري لانكا.

ولكن في نهاية المطاف، لم يتمكن المقترح التغلب على معارضة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومجموعة السبعة. ويقول ماثيو فيشر، الذي كان من كبار مساعدي كروغر في ذلك المشروع، إن «فكرة تدخل منظمة دولية غير منتخبة [الصندوق] في الحقوق التعاقدية مما يؤدي إلى خفض قيمة القروض لم تلق قبولا من الناس».

وبدلا من ذلك، اعتمد المجتمع الدولي مقترحا كان متداولا منذ التسعينات ويقضي بإدراج شروط الإجراء الجماعي في السندات الحكومية. وترسم أحكام هذا المقترح ملامح آلية تسمح لغالبية حملة السندات باتخاذ قرارات تسري على الجميع.

وفي هذا الشأن، تقول رودا ويكس–براون، المستشار القانوني العام حاليا في صندوق النقد الدولي، «إننا لم نكن لنحصل على ذلك حتى لو لم تسعَ آن حثيثا لتمرير «آلية إعادة هيكلة الديون السيادية». وقد عملت ويكس–براون على هذا المشروع مع كروغر عندما كانت عضوا مبتدئا في إدارة الشؤون القانونية. وتقول «لقد كان إقدام الصندوق على طرح هذا المشروع أمرا غير معتاد وينم عن الشجاعة، وكانت لديها الرؤية وصفات القيادة التي تسمح لها بالسعي لتحقيقه».

ولا تزال كروغر ترى أن «آلية إعادة هيكلة الديون السيادية» «ينبغي أن تدخل حيز التنفيذ يوما ما»، وهو موقف يشاركها فيه بعض زملائها. ويقول شون هاغان، أستاذ القانون في جامعة جورجتاون الذي كان يعمل في إدارة الشؤون القانونية بالصندوق في ذلك الوقت ثم شغل منصب المستشار القانوني العام بالصندوق لاحقا: «لقد مات هذا المشروع سياسيا، لكنه لم يمت فكريا».

وتقول كروغر، «إن الحكومات تقع في المشكلات بسبب سياساتها الضعيفة» وتضيف قائلة «نحن بحاجة لكيان مثل صندوق النقد الدولي لينظر في السياسات ويلفت الانتباه إلى ما يتعين تغييره منها».

قوة الطبيعة

خلال حياتها العملية، اكتسبت كروغر مكانة متميزة بوصفها «الأيقونة» و«قوة الطبيعة» الألمعية، و«شديدة البأس»، كما يحلو لزملائها وصفها. وقدر ما تتمتع به من قوة مؤثرة بنفس قدر أعمالها البحثية، هناك بُعد آخر في حياتها لا ترغب في مناقشته.

ويقول عنها البروفيسور راجان من كلية بوث في جامعة شيكاغو: «لقد استطاعت أن تحطم حواجز كثيرة كامرأة، وهو ما كان بمثابة إنجاز ضخم، لكنها تتمتع بكفاءة عالية لدرجة لا تترك المجال لأحد أن يقول إنها بلغت هذه المكانة لمجرد أنها امرأة. لقد بلغت ما بلغته لأنها حقا تتمتع بكفاءة عالية. لقد كانت دائما تقدم نفسها على نحو يدعو للإعجاب البالغ لكنها لم تتحدث عن هذا الأمر على الإطلاق. فكانت تضفي شعورا بالارتياح على من حولها».

وتقول ويكس–براون، إن كروغر كانت مصدر إلهام شخصي ونموذجا يحتذى به. لقد كانت امرأة تشغل ذلك المنصب، وهو ما كان يشكل قيمة كبيرة في تلك الأيام، وهو جزء من التركة التي خلفتها. فقد كانت أول امرأة تشغل منصب النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي. واعتبرتها النساء نموذجا يحتذى به بسبب ما تتمتع به من بعد النظر، وقوة الحجة، وفعالية العمل.

ومن جانبها، تقول آن كروغر إنها تريد أن تكون معروفة فقط كاقتصادية. FD

بوب سيميسون هو كاتب يعمل لحسابه الخاص وسبق له العمل في جريدة وول ستريت جورنال، وجريدة ديترويت نيوز، وجريدة بلومبرغ نيوز.

الصورة: YONHAP NEWS/YNA/NEWSCOM

صانع السياسات والمفاوض

وزيرة التجارة الكورية السابقة **يو ميونغ – هي** تتحدث عن صعود بلدها والمخاطر الناجمة عن حالة التفكك الاقتصادي الراهنة

عندما تم ترشيح يو ميونغ – هي لقيادة منظمة التجارة العالمية، أشارت في حديثها أمام البلدان الأعضاء إلى أن تاريخ ميلادها عام ١٩٦٧ يتزامن مع انضمام كوريا الجنوبية إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات)، مضيفة أن وزارة التجارة والصناعة والطاقة كانت المحطة الأولى في مسيرتها المهنية التي بدأت عام ١٩٩٥ عندما حلت منظمة التجارة العالمية محل اتفاقية الغات. وتتذكر يو ميونغ – هي النمو الملحوظ لكوريا التي استطاعت الخلاص من براثن الفقر والحرب لتقود التجارة العالمية، وهو ما تعزوه إلى التجارة المفتوحة.

وقد وصلت يو، وهي أول سيدة تتقلد منصب وزير التجارة في كوريا في الفترة ما بين ٢٠١٩ و٢٠٢١، إلى الجولة النهائية لاختيار المدير العام قبل أن تفوز بالمنصب نغوزي أوكونجو — إيويلا من نيجيريا. وخلال ما يقرب من ثلاثة عقود في الحكومة، أجرت مفاوضات حول «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» وعددًا من اتفاقيات التجارة الثنائية مع الصين والولايات المتحدة.

وقد تخرجت يو من كلية الحقوق بجامعة فاندربلت وجامعة سول الوطنية حيث تعمل حاليًا أستاذًا زائرًا في كلية الدراسات الدولية العليا. ونشأت في مدينة أولسان التي تُعد مركزًا صناعيًا يضم عمالقة التجارة العالمية مثل شركة هيونداي.

التمويل والتنمية: كيف شكلت نشأتك في أولسان رؤيتك حول التجارة؟

يو ميونغ – هي: تمركزت جميع منشآت الشركات الصناعية الكبرى هنا في أولسان التي توافد عليها أصحاب المهارات من جميع أنحاء البلاد. وبفضل النظام التجاري متعدد الأطراف، استطعنا تصدير المنتجات المصنوعة في أولسان إلى مختلف أرجاء العالم.

ولكن ذلك لم يكن الحافز وراء عملي كخبير تجاري. فبينما يُشار إلى كوريا غالبًا باعتبارها مثالاً نموذجيا على دور التجارة في إنجاح مسيرة النمو والتنمية، كانت التجارة مثار خلاف أيضًا. فخلال المرحلة النهائية من مفاوضات جولة أوروغواي، حاول مزارع كوري الانتحار أمام مقر منظمة التجارة العالمية في جنيف عام ١٩٩٠ اعتراضًا على الانفتاح السوقي في قطاع الزراعة.

لذلك، كلما كانت هناك مناقشات حول زيادة الانفتاح السوقي، دائما ما كانت تواجهنا احتجاجات ومظاهرات ضخمة، مما صعُب معه إقناع الجماهير بتأييد المبادرات التجارية. وقد أثار ذلك اهتمامي إلى حد بعيد — وظيفة صانع السياسات والمفاوض في مجال التجارة، ومهمته الصعبة في تنسيق المصالح المتباعدة والمتعارضة في الداخل مع تمثيل مصلحة بلاده والمساهمة في وضع القواعد العالمية في الخارج.

التمويل والتنمية: كيف أمكنك تطبيق هذه الدروس على المفاوضات؟

يو ميونغ – هي: الإعداد الكافي والمشاورات المحلية عنصر متزايد الأهمية في هذا الصدد. أولا، يجب أن تكون على دراية بماهية القضايا من خلال التحليل الدقيق. والأهم من ذلك أن المشاركة في مشاورات مكثفة مع أصحاب المصلحة المحليين والوكالات المعنية من شأنها أن تساعد على استكشاف البدائل، وتحديد الحلول الوسط، وتعديل الخطوط الحمراء إلى حد ما أثناء المفاوضات. كذلك، تتيح هذه الجهود فرصة أكبر لسلاسة سير عملية التصديق ونجاح التنفيذ مستقبلاً، وإن كان ذلك يتطلب الكثير من الوقت والجهد.

فعلى سبيل المثال، عندما كنت كبير المفاوضين في عمليات إعادة التفاوض بين كوريا والولايات المتحدة، اضطررنا إلى تعليق إحدى جلسات الاستماع العامة، وهي من المتطلبات القانونية للتفاوض حول اتفاقيات التجارة الحرة في كوريا، بسبب الاحتجاجات العارمة من جانب أصحاب المصلحة في قطاع الزراعة. وقد أجريت عدة لقاءات مع المعارضين لشرح مختلف القضايا والتماس تأييدهم وتفهمهم. وبفضل هذه المناقشات، تمكننا من استئناف جلسة الاستماع العامة بسلاسة، بل ونجحنا في تكوين صداقات وثيقة مع البعض منهم. وساعدنا ذلك على اختتام المفاوضات والحصول على تصديق الجمعية العامة في غضون عام.

التمويل والتنمية: كيف أمكنك الاستفادة من عملك كمستشار في بكين ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ في تولي أدوارًا أكبر، كالمباحثات مع الصين على سبيل المثال؟

يو ميونغ – هي: كانت بكين مختلفة آنذاك، حيث بذلت الصين جهودًا حثيثة للتعاون مع البلدان الأخرى وفتح أسواقها. فعلى سبيل المثال، أبرمت الصين اتفاقية التجارة الحرة مع نيوزيلندا، وكانت أول اتفاقية شاملة وأول اتفاقية تجارة حرة أيضًا مع بلد متقدم عام ٢٠٠٨.

وقد تعاونت مع الصين عن كثب، وعملت على توسيع نطاق التجارة والاستثمار مع كوريا من خلال المساهمة في إعداد «الدراسة المشتركة لاتفاقية التجارة الحرة بين كوريا والصين». كذلك، نجحت في تكوين صداقات مقربة مع العديد ممن التقيت بهم وعملت معهم. ومنذ ذلك الحين، حدث تحول في سياسات الصين، كما تتوالى التغيرات على المشهد التجاري والاقتصادي أيضًا.

التمويل والتنمية: كيف كان الأمر عندما وقعت جائحة كوفيد-١٩ بعد عام واحد من تقلدك منصب الوزير؟

يو ميونغ – هي: طوال الجزء الأكبر من مسيرتي المهنية كخبير تجاري، عملت من أجل تجارة أكثر حرية وأسواق أكثر انفتاحًا، وكان هناك اعتقاد شائع بأن ذلك قد يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة التنافسية والابتكار وتحسين مستويات المعيشة.

ولكن أثناء عملي وزيرا للتجارة، شهدت تحولاً في المشهد العالمي نحو منهج أكثر تركيزًا على الأمن الاقتصادي، وهو ما أطلق عليه البعض التحول من الحوكمة التجارية القائمة على القواعد إلى «الحوكمة التجارية ذات التوجه الأمني» التي تؤكد على أهمية صلابة سلاسل الإمداد واستقرارها وموثوقيتها.

وكانت الحقبة ما بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١ هي بداية هذا التحول في ظل ازدياد أهمية مفهوم الأمن الاقتصادي. وكان علي مواجهة هذه البيئة الصعبة التي كانت لا تزال تشجع على التجارة المنفتحة والحرة وعلى تعزيز صلابة سلاسل الإمداد في الوقت نفسه.

ورغم جائحة كوفيد-١٩، تم التوقيع على «الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة» بين ١٥ بلدًا عضوًا. وكان قد تم إبرام الجانب الأكبر من الاتفاقية قبل الجائحة، ولكن الوثيقة لم تُوقع إلا عقب مفاوضات استمرت لعام واحد حول القضايا الفنية لسد الفجوات. وقد نجحنا في إتمام هذه المهمة عبر الواقع الافتراضي، ولكن الأمر لم يكن سهلاً.

التمويل والتنمية: كيف كان تأثير الجائحة على التجارة من وجهة نظرك؟

يو ميونغ – هي: كانت هناك العديد من اضطرابات الإمداد، مما دفع بلدنا وشركاتنا إلى إعادة تقييم مواطن الضعف والمخاطر التي تشوب سلاسل الإمداد.

وخلال الأيام الأولى من الجائحة، وبسبب تفشي الفيروس في الصين، لم تستطع شركة صناعة السيارات الكورية «هيونداي» استيراد ضفائر الأسلاك الكهربائية من الصين. وهو منتج بسيط يمكن صناعته يدويًا، وليس معقدًا مثل أشباه الموصلات. ولكن الصين تورد ٩٥٪ من هذا المنتج. لذلك، عندما أغلقت المصانع أبوابها في الصين، اضطرت شركة «هيونداي موتور» إلى تعليق عمليات الإنتاج في مصانعها بمدينة أولسان لعدم قدرتها على الحصول على الضفائر الكهربائية، واستوردت المنتج لاحقا من كمبوديا. وفي العام نفسه، تم البدء في مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة مع كمبوديا.

التمويل والتنمية: هل أصبح خطر تفكك الاقتصاد العالمي أشد وطأة؟ وإلى أي مدى تُعد كوريا معرضة لهذا الخطر؟

يو ميونغ – هي: يُعد هذا الاتجاه مثيرًا للقلق: مواصلة تسييس القضايا الاقتصادية والتجارية، والتوجه الأمني الذي بات سمة التجارة، والخلط بين السياسات التجارية والأمن. ففي ظل المخاوف المتزايدة بشأن الأمن القومي والمنافسة الجغرافية — السياسية بين الولايات المتحدة والصين، ينظر العديد من صناع السياسات في البلدان الكبرى وحول العالم إلى القضايا الاقتصادية من منظور الأمن القومي.

ويتضح ذلك من خلال سياسات مختلفة — مثل إعادة هيكلة سلاسل الإمداد، وإعادة توطين النشاط أو نقل الأنشطة إلى الداخل أو التوريد من الدول الصديقة، وعودة السياسات الصناعية أو إعانات الدعم الضخمة، وضوابط التصدير أو غربلة الاستثمارات. وتلك السياسات يمكن أن يكون لها تأثير دائم على سلاسل الإمداد العالمية، وأن تؤدي إلى تفكك القطاعات الحيوية. وكما جاء في أحدث عدد من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة ممارسة الأعمال، والحد من قدرة الشركات على النفاذ إلى الأسواق العالمية، وزيادة عدم اليقين بشأن التجارة، وإثارة النزعة الحمائية والخلافات.

ورغم أن كوريا تعمل جاهدة على أن تظل من بلدان التجارة الحرة، ترك هذا الاتجاه بصمته على البلد، وأصبحت صلابة سلاسل الإمداد والأمن الاقتصادي من المصطلحات الرائجة في سول أيضًا. لذلك، اتخذنا خطوات نحو تعزيز الصلابة، بما في ذلك دعم التنافسية الصناعية والتكنولوجية في القطاعات الحيوية، وزيادة التنوع الاقتصادي.

كذلك، نسعى بقوة إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال الاتفاقيات الثنائية ومحدودة الأطراف ومتعددة الأطراف، مع الإقرار بأن تعزيز صلابة سلاسل الإمداد لا يعني بالضرورة التحول عن الانفتاح الاقتصادي، بل يمكن تحقيقه من خلال الجهود المشتركة.

ولا يزال من غير المؤكد إلى أي مدى سينتشر هذا الاتجاه التفككي، ولكن أمامنا تحديات جمة. وعلى البلدان، بما في ذلك كوريا، التأقلم مع هذه البيئة المتغيرة، والسعي بقوة للحفاظ على حرية التجارة وتشجيعها مع تحقيق التوازن الصحيح بين كفاءة سلاسل الإمداد وصلابتها وأمنها. FD

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الطول المناسب والوضوح.

القوى العظمى تتخلى عن التجارة الحرة

التجارة الحرة تتراجع في مواجهة سياسات البلدان القوية مخلفة أضرارا على الاقتصادات النامية

نايري وودز

باتت لدى القوى العظمى التي اضطلعت ببناء نظام التجارة الحرة وضمان استمراريته أولويات أخرى، وهو ما يضع معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في موقف صعب. إذ تعكف الولايات المتحدة والصين على تغيير النظام، مما يجعل البلدان الأخرى تنحاز إلى جانب دون الآخر في ظل تنامي المنافسة الجغرافية الاستراتيجية. وربما يكون عدم الانحياز هو أفضل استراتيجية للبلدان الأخرى — ليس فقط لحماية مصالحها، ولكن لكبح القوى العظمى أيضًا.

وأصدرت منظمة التجارة العالمية مؤخرًا تقريرًا حول أهمية حماية الانفتاح والاحتوائية في النظام التجاري متعدد الأطراف، مشيرة إلى أن الانفتاح التجاري (على عكس قيام جميع البلدان بحماية منتجيها ومنتجاتها) هو أفضل وسيلة للتخفيف من التكلفة الباهظة والمتنامية للغزو الروسي لأوكرانيا. ويؤكد التقرير أن التجارة العالمية واصلت نموها عام ٢٠٢٢ رغم الحرب، على غرار التجارة في سلاسل الإمداد العالمية (التي سجلت نموًا قدره ٤٪ على أساس سنوي مقارن في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢). وبداية، تنبأ الخبراء (من مؤلفي مجلة نيتشر) بارتفاع أسعار الغذاء ووقوع الملايين في براثن الجوع بسبب الحرب، ولكن الأسواق العالمية نجحت بالفعل في الحفاظ على استقرار الأسعار (راجع مؤشر أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة).

وتكمن المشكلة في تحول القوى العظمى عن نظام التجارة الحرة الذي أنشأته، وإعادة ترتيب أولوياتها في ضوء المخاوف إزاء الأمن العالمي وتصاعد المطالب السياسية والاقتصادية المحلية. وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، أصبح لهذه الأولويات دور متزايد في إعادة تشكيل النظام التجاري العالمي.

الوظائف المحلية والتماسك الاجتماعي: في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، توالت الانتقادات للعولمة والتجارة الحرة عبر البلدان الصناعية، مما أدى إلى حالة من الاستقطاب السياسي في تلك البلدان. وفي صميم هذه الانتقادات الرأي بأن التجارة تنخر في نسيج التماسك

الصورة: JOANNA MCCARTHY/GETTY IMAGES

BUY MADE IN
AMERICA

الاجتماعي. وقد اتضحت معاداة التجارة وتسارعت وتيرتها عندما فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تعريفات جمركية على أقرب حلفاء الولايات المتحدة وشركائها التجاريين، بما في ذلك كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي، مشيرًا إلى الحاجة إلى حماية الأمن القومي والوظائف والصناعات الأمريكية. والآن أصبحت الاقتصادات النامية، التي تشكلت استراتيجياتها الاقتصادية بناء على وعود النفاذ إلى الأسواق، تواجه خطر الاستبعاد من الأسواق.

التفوق التكنولوجي: تتسابق الصين والولايات المتحدة في الوقت الحالي بضراوة لتحقيق الريادة التكنولوجية. وفي

عدم الانحياز قد يسمح للبلدان بمواجهة الصعوبات الاقتصادية الحادة لتحقيق مصلحة شعوبها والتعبير عن قيمها وأولوياتها في سياق العلاقات الدولية.

هذا السباق، ينظر كلا البلدين إلى التجارة الحرة باعتبارها من المساوئ. ففي عام ٢٠١٥، أطلقت الصين خطة «صنع في الصين ٢٠٢٥» المقرر تنفيذها على مدار ١٠ سنوات للتعجيل بتطوير صناعتها التكنولوجية من خلال إعانات الدعم والشركات المملوكة للدولة. وفي الآونة الأخيرة، استخدمت الولايات المتحدة العقوبات، والقوائم السوداء، وضوابط التصدير والاستيراد، والقيود الاستثمارية، وحظر تأشيرات الدخول، وقواعد المعاملات التكنولوجية، فيما وُصف بالقومية التكنولوجية الأمريكية. وفي أكتوبر من عام ٢٠٢٢، تم فرض قيود جديدة للحد من قدرة الصين على اقتناء أشباه الموصلات المتطورة والتكنولوجيا اللازمة لتصنيعها وذلك لكبح إمكاناتها في مجال الذكاء الصناعي. وبالنسبة للاقتصادات النامية، فإن التفكك التكنولوجي المتوقع سيجبرها على الأرجح على اختيار معسكر على الآخر، وهو ما حدث بالفعل في البلدان التي تعرضت لضغوط من الولايات المتحدة لقطع علاقاتها بشركة هواوي الصينية العاملة في قطاع صناعة التكنولوجيا.

أمن الإمدادات: أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى انقطاعات في سلاسل الإمداد والتجارة، ليصبح أمن الإمدادات موضع تركيز. وأُضيف مصطلح «التوريد من الدول الصديقة» — أي الحد من الاعتماد على الموردين المعاديين المحتملين — إلى معجم الاقتصاد. وطرحت منظمة التجارة العالمية رؤى مقنعة حول دور الأسواق المفتوحة في ضمان أمن الإمدادات، ولكن القوى العظمى تنتهج منهجًا مختلفًا. ففي ديسمبر ٢٠٢٢، أعلنت كندا وبلدانها الصديقة والحليفة (أستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) عن تكوين تحالف المعادن الحيوية المستدامة، كما تعكف مجموعة السبعة على وضع مبادرة للاستثمار في أمن إمدادات المعادن الحيوية. وبالنسبة للاقتصادات النامية، قد يبدو ذلك عودة إلى سياسات الحرب الباردة عندما والى قادة عدد من البلدان مثل زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليًا) التي امتلكت موارد استراتيجية جانبًا دون الآخر، مما تسبب عادة في تداعيات مدمرة على نظام الحوكمة.

فعالية العمل المناخي: أطلق كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مزيجًا قويًا من السياسات الصناعية وإعانات الدعم والقيود التجارية لتشجيع الشركات المحلية والخارجية على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي الولايات المتحدة، يتضمن «قانون خفض التضخم» الجديد إعانات دعم بقيمة ٤٠٠ مليار دولار أمريكي لصالح الطاقة المتجددة والسيارات الكهربائية التي تحوي حدًا أدنى من القطع المصنعة في أمريكا الشمالية. وقد ساهمت هذه الأحكام بالفعل في عودة استثمارات الشركات الأمريكية إلى الولايات المتحدة وجذب مستثمرين أجانب مثل شركة بي إم دبليو ومرسيدس – بنز وستيلانتس وتويوتا. كذلك أطلق الاتحاد الأوروبي الاتفاق الأخضر الأوروبي وآلية لتعديل ضريبة الكربون الحدودية (والمقرر تفعيلها في أكتوبر ٢٠٢٣) بهدف فرض «تعريفة انبعاثات» على الواردات. وبالنسبة للاقتصادات النامية، تبدو الجوانب التجارية لهذه المبادرات مماثلة لما أُطلق عليه «الحصن الأمريكي» و«الحصن الأوروبي»: أي أن البلدان الغنية المسؤولة عن معظم الانبعاثات المهددة للمناخ تغلق حصونها المبنية على أسس الرخاء دون البلدان الأخرى.

مواجهة حرب العدوان: عندما احتلت روسيا أوكرانيا، سارعت القوى الغربية الغاضبة إلى تصميم حزمة من العقوبات الاقتصادية والتجارية. ولكن بلدان عديدة لم تنضم إليها. وعانى عدد من الاقتصادات النامية من مشكلات مثل الاعتماد على روسيا (لأغراض الأمن أو الحصول على الحبوب)، وعدم مشاورتها بشأن العقوبات، والمخاوف إزاء هذه العقوبات التي قد تُستخدم ضدها مستقبلاً.

وتعني الأولويات الجديدة للدول القوية عالما أقل يقينًا إلى حد كبير بالنسبة للدول الأصغر والاقتصادات النامية. فقد ينقسم الاقتصاد العالمي إلى كتلتين متنافستين: وتتضح التداعيات في دراسة صدرت مؤخرًا عن منظمة التجارة العالمية التي تتوقع تراجعًا كبيرًا في مستويات الرفاه (أو انخفاضات تراكمية في مستوى الدخل الحقيقي) يصل إلى ١٢٪ في بعض المناطق، ويبلغ التراجع ذروته في المناطق الأقل دخلاً.

وهناك شواهد بالفعل على التفكك الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين (بخلاف التفكك التكنولوجي المشار إليه آنفًا). ففي عام ٢٠١٦، بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في الولايات المتحدة ذروتها لتصل إلى ٤٦,٥ مليار دولار أمريكي، لتسجل تراجعًا حادًا إلى ٤,٨ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩. ويعكس ذلك الضوابط على رأس المال الوافد التي فرضتها «لجنة الاستثمار المباشر

في الولايات المتحدة» المنبثقة عن الحكومة الأمريكية، والزيادة الحادة في حجم الضوابط على رأس المال الخارج التي فرضتها السلطات الصينية. ومؤخرًا — رغم تسجيل التدفقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين مستويات قياسية عام ٢٠٢٢ بلغت ٦٩٠,٦ مليار دولار أمريكي — تراجعت نسبة السلع الصينية في مجموع الواردات الأمريكية وقيمة السلع الأمريكية المصدرة إلى الصين كنسبة من مجموع الصادرت الأمريكية. وقد أشار تقرير صادر عن شركة DHL وكلية ستيرن لإدارة الأعمال مؤخرًا إلى أن التراجع في التدفقات عبر الحدود بين الصين وحلفاء الولايات المتحدة كان أقل بكثير، مما يعني أن وتيرة التفكك ربما تكون أكثر تباطؤًا وأضيق نطاقًا في بلدان العالم الأخرى.

وإذا ما انتهجت الولايات المتحدة والصين استراتيجية جديدة قائمة على سياسة موازين القوى، سيسعى كلا البلدين إلى تعزيز قوتهما من خلال المطالبة بإقامة تحالفات واضحة. فبالنسبة للقوى العظمى التنافسية، يعني المزيد من «الحلفاء» قوة أكثر مصداقية في شن التهديدات (الاقتصادية أو العسكرية) وفرصة أكبر لتحقيق التأثير الردعي المرجو. ولكن بالنسبة لجميع البلدان الأخرى، فإن الحسابات مختلفة.

وقد تجد بعض البلدان مميزات في التحالف مع جانب دون الآخر. فإبان الحرب الباردة، تحالفت دول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة، واستفادت من النظام المفتوح القائم على القواعد الذي أتاح إعادة الإعمار والنمو والديمقراطية في أعقاب الحرب. ولكن الحرب الباردة خلفت تداعيات أخرى في العديد من البلدان التي كانت قد تحررت من الاستعمار وتلقت نظمها الفاسدة والقمعية الدعم من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتي.

وبالنسبة لبعض البلدان، سيكون من الأوقع اللجوء إلى خيار عدم الانحياز لتعزيز التجارة والاستثمارات وعمليات الإنتاج الإقليمية — بعيدًا عن القوى العظمى. وكما جاء في تصريحات أحد وزراء سنغافورة، «فإن التحالف مع جانب دون الآخر سيفرض اضطرابات حادة على أوضاعنا الأمنية أو الاقتصادية.»

وبالنسبة للاقتصادات النامية، فإن عدم اليقين بشأن النظام التجاري العالمي يعني أن معظم هذه البلدان سترغب في إجراء مفاوضات حول التجارة والاستثمار والمساعدات وشراء الأسلحة والأمن مع عدة مصادر. ولا تزال الهند وبعض البلدان الإفريقية وغيرها تعتمد اعتمادًا شديدًا على الأسلحة الروسية. وتعتمد بلدان أخرى على الطاقة والغذاء والأسمدة من روسيا، مما سيكلفها الكثير إذا ما شاركت في فرض العقوبات على روسيا بسبب الغزو غير المشروع لأوكرانيا. كذلك تعتمد بلدان عديدة اعتمادًا كبيرًا على المساعدات والتجارة والاستثمارات الصينية، وتلجأ حاليًا إلى الصين للحصول على قروض لإنقاذ أوضاعها المالية، كما تحتاج إلى الأسواق في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وعدم الانحياز قد يسمح للبلدان بمواجهة الصعوبات الاقتصادية الحادة لتحقيق مصلحة شعوبها والتعبير عن قيمها وأولوياتها في سياق العلاقات الدولية. فقد رفضت سنغافورة غير المنحازة تأييد الاحتلال الإندونيسي لتيمور الشرقية عام ١٩٧٥، كما عارضت الاحتلال الأمريكي لغرينادا عام ١٩٨٣، وتعارض في الوقت الحالي الاحتلال الروسي الجاري في أوكرانيا.

كذلك فإن الاستمرار في عدم الانحياز سيجعل البلدان قادرة على استخدام أصواتها الجماعية في حث القوى العظمى العالمية على استخدام (أو استحداث) إجراءات ومؤسسات متعددة الأطراف لمساعدة العالم في مواجهة الأولويات الجديدة. ولن يمنح ذلك الاقتصادات الأصغر حجمًا والنامية الفرصة للتعبير عن آرائها فحسب، بل سيثني البلدان الأكثر قوة عن اتخاذ إجراءات مدمرة ربما تطول الدول الأصغر حجمًا.

وتعكف القوى العظمى حاليًا على وضع أولوياتها الجديدة وتنفيذها من طرف واحد. وإذا ما ازدادت حرصًا مع الوقت على موازنة مصالحها السياسية والاقتصادية دون أن تعبأ بالمصالح المشتركة على المدى الأطول، بما في ذلك مصلحة البلدان الأخرى، فإن على هذه البلدان تذكير القوى العظمى بأن تأييدها مرهون بإشراكها في مختلف العمليات والآليات.

وفي الوقت الحالي، تشوب ميزان القوى العالمية حالة من عدم الاستقرار، والصورة غير واضحة حول مآل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين في المستقبل. فالمنافسة محتدمة بينهما، ولكن سطوتهما على التجارة العالمية لا تؤثر على قوة إحداهما مقابل الأخرى فحسب، بل على مستقبل البلدان كافة أيضًا. وفي الوقت نفسه، ينبغي لباقي العالم الاستعداد بقياس درجة الاعتماد على الذات واللجوء إلى عدم الانحياز للتأكد من أن العلاقات بين هاتين القوتين العظميين لن تهدد جميع البلدان الأخرى. FD

نايري وودز: عميدة كلية بلافاتنيك للدراسات الحكومية بجامعة أكسفورد.

المراجع:

Aiyar, Shekhar, and others. 2023. "Geo-Economic Fragmentation and the Future of Multilateralism." IMF Staff Discussion Note 23/001, International Monetary Fund, Washington, DC.

Bateman, Jon. 2022. "US-China Technological "Decoupling": A Strategy and Policy Framework." Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC.

Horn, Sebastian, Bradley C. Parks, Carmen M. Reinhart, and Christoph Trebesch. 2023. "China as an International Lender of Last Resort." Policy Research Working Paper 10380, World Bank, Washington, DC.

Lardy, Nicholas R., and Tianlei Huang. 2020. "Despite the Rhetoric, US-China Financial Decoupling Is Not Happening." China Economic Watch, July 2. Peterson Institute for International Economics, Washington, DC.

World Trade Organization (WTO). 2023. "One Year of War in Ukraine: Assessing the Impact on Global Trade and Development." Assessment note, Geneva.

التجارة تقود مسيرة المساواة بين الجنسين والتنمية

ناديا روشا وروبرتا بييرمارتيني

التجارة الدولية يمكن أن تعود بالنفع على النساء، خاصة في الاقتصادات النامية، ولكن مكاسبها تعتمد على التحرك الحاسم على مستوى السياسات

المساواة بين الجنسين

ليست مجرد حق أساسي، بل ضرورة اقتصادية أيضا. فهناك قدر كبير من الدراسات البحثية يبين أنه من المنطقي على المستوى الاقتصادي أن يستفيد المجتمع إلى أقصى درجة من المهارات والقوة العاملة التي يوفرها السكان بالكامل، وليس نصفهم فقط. ومن المنطقي اقتصاديا أن يحصل الرجال والنساء على مكافآت متناسبة. وبالنسبة للاقتصادات النامية، فإن الضرورة الاقتصادية لتحقيق المساواة بين الجنسين أكثر إقناعا من سواها، لسببين، هما: أن مستويات عدم المساواة بين الرجال والنساء أعلى، وأن المزايا المحتملة من تقليص الفجوة الجنسانية أكبر.

إذن كيف تستطيع الاقتصادات النامية تشجيع المساواة بين الجنسين؟ التجارة الدولية توفر مسارا واعدا في هذا الشأن. وتوضح دراساتنا البحثية أن التجارة قادرة على إعطاء دفعة قوية لدور المرأة في الاقتصاد، والحد من عدم المساواة، وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للمرأة لاكتساب المهارات والحصول على التعليم. فالبلدان المنفتحة على التجارة الدولية تكون غالبا أسرع نموا، وأكثر ابتكارا، وتميل غالبا إلى تحسين إنتاجيتها، وزيادة مستويات الدخل والفرص المتاحة لمواطنيها.

ولمساعدة بلدان العالم النامي على سد الفجوة الجنسانية وجني ثمار زيادة المساواة والفرص للمرأة، فإن الاقتصاديين مثلنا يسعون لتعميق فهم الروابط بين المساواة بين الجنسين والتجارة وكيفية تأثير سياسات التجارة على النساء والرجال بصورة مختلفة. ولكن هذا المجال البحثي لا يزال يواجه مشكلة رئيسية، ألا وهي نقص البيانات، المقسمة حسب الجنس، حول أنواع السلع التي تستهلكها النساء، ووظائفهن، والقطاعات التي يعملن فيها.

كيف تؤثر التجارة على النساء

يهدف تقرير أعُد مؤخرا بالتعاون بين البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حول المرأة والتجارة إلى سد هذه الفجوة المعرفية. وبالبناء على دراسة تحليلية جديدة وبيانات جديدة مقسمة حسب الجنس، يهدف التقرير إلى تعميق فهم هذه العلاقة المتبادلة بين التجارة والمساواة بين الجنسين وتعريف سلسلة الفرص التي يمكن للمرأة من خلالها تحقيق المكاسب من التجارة. ويعرض التقرير كذلك إطارا لتحديد القنوات المختلفة التي تؤثر من خلالها التجارة على المرأة كعامل، سواء في البيت أو العمل؛ ومستهلك؛ وصانع قرار.

ويؤكد التقرير منافع التجارة التي تعود على المرأة بعدة طرق.

المصدرون أكثر توظيفا للنساء: تشكل المرأة في الاقتصادات النامية نسبة تصل إلى ٣٣٪ من قوة العمل في الشركات العاملة في مجال التصدير، مقارنة بنسبة قدرها ٢٤٪ في الشركات غير العاملة في التصدير. وتحصل المرأة على مزايا مماثلة في منشآت الأعمال التي تشكل جزءا من سلاسل القيمة العالمية أو التي تضم مستثمرين أجانب، والتي توظف النساء بزيادة تتراوح في المتوسط بين ١١٪ و١٢٪ مقارنة بالشركات الأخرى (الرسم البياني ١).

التجارة ترفع أجور النساء ويمكن أن تساعد في الحد من عدم المساواة الاقتصادية: ترتفع حصة النساء في مجموع الأجور لأن الشركات العاملة في التصدير تدفع أجورا أفضل ولأنها توظف المزيد من النساء. ومن شأن زيادة قيمة الصادرات إلى الضعف في قطاع الصناعة المحلية في بلد ما أن يزيد متوسط حصة أجور النساء من ٢٤٪ إلى ٣٠٪ تقريبا. وفي إفريقيا، من شأن زيادة تحرير التجارة المساهمة في سد فجوة الأجور بين الجنسين، لا سيما بالنسبة للعمالة الماهرة من النساء. وفي دراسة تحليلية صادرة عن البنك الدولي حول التأثير المحتمل لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تشير النماذج إلى أن أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة من الإناث قد ترتفع بحلول عام ٢٠٣٥ بنسبة ٤٪ و ٣,٧٪ على التوالي (مقارنة بالسيناريو الأساسي)، مقابل زيادة بنسبة ٣,٢٪ لأجور العمالة من الذكور على كافة مستويات المهارة.

التجارة تخلق وظائف أفضل للنساء: العمال في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة على السواء لديهم فرص أكبر في الحصول على وظائف في القطاع الرسمي، الذي يوفر لهم قدرا أكبر من المنافع والتدريب والأمن الوظيفي، إذا كانوا يعملون في القطاعات التي تدخل في معاملات تجارية أكثر أو تكون أكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية. ويزداد هذا الأثر بالنسبة للنساء مقارنة بالرجال. وقد أظهرت دراستنا أن ١٣٪ من النساء في القطاعات الأكثر اندماجا في سلاسل القيمة العالمية يعملن خارج القطاع الرسمي، مقارنة بنسبة قدرها ٢٠٪ من العاملات في القطاعات الأقل اندماجا. وبالنسبة للرجال، فإن احتمالية العمل في القطاع غير الرسمي تتراجع من ٩,٥٪ في القطاعات الأقل اندماجا إلى ٥٪ في القطاعات عالية الاندماج.

الانفتاح التجاري يمكن أن يزيد دخل المرأة واستهلاكها: من شأن إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات أن يرفع متوسط الدخل الحقيقي للأسر التي تعولها امرأة مقارنة بالأسر التي يعولها رجل في أكثر من ثلاثة أرباع الاقتصادات النامية التي تناولها التحليل والبالغ عددها ٥٤ اقتصادا. وفي المتوسط، من الممكن أن تزداد مكاسب الدخل الحقيقي المتحققة من إلغاء جمارك الاستيراد بنسبة ٢,٥٪ للأسر التي تعولها امرأة مقارنة بالأسر التي يعولها رجل. وفي بلدان مثل بوركينا فاسو والكاميرون، نجد أن هذه الزيادة تعادل الإنفاق لمدة سنة على التعليم أو الصحة العامة.

الصورة: GETTY/CRISTINA ALDEHUELA

الرسم البياني ١

منافع الاندماج

متوسط نسبة القوة العاملة من الإناث أعلى في شركات الصناعة التحويلية المندمجة في التجارة العالمية.

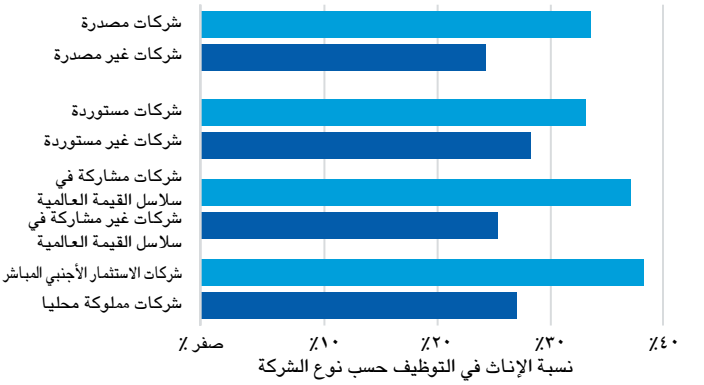

المصدر: دراسة Rocha, N., and D. Winkler. 2019. "Trade and Female Labor Participation: Stylized Facts Using a Global Dataset." Policy Research Working Paper 9098, World Bank, Washington, DC.

ملحوظة: يوضح الرسم المتوسطات المرجحة حسب نوع الشركة، باستخدام عدد العمالة الدائمة كأوزان ترجيحية. الشركات المصدرة هي شركات لا تقل نسبة صادراتها (المباشرة أو غير المباشرة) عن ١٠٪ من مجموع المبيعات. الشركات المستوردة هي شركات لا تقل نسبة مدخلات الإنتاج المستوردة فيها عن ١٠٪ من مجموع مدخلات الإنتاج. الشركات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هي الشركات المصنفة كشركات مصدرة ومستوردة على السواء. شركات الاستثمار الأجنبي المباشر هي شركات لا تقل نسبة الملكية الأجنبية فيها عن ١٠٪.

الرسم البياني ٢

التعريفات الجمركية «الوردية»

القطاعات التي توظف نسبة أكبر من النساء تخضع لتعريفات جمركية أكبر على مدخلات الإنتاج.

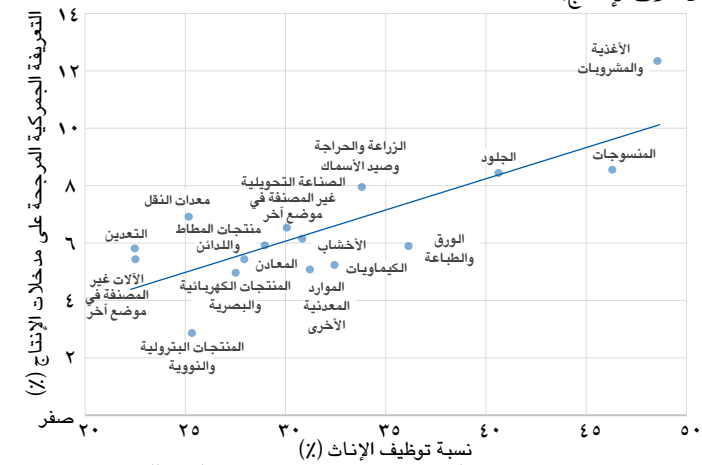

المصدر: دراسة «(World Bank–WTO 2020)» (البنك الدولي – منظمة التجارة العالمية (٢٠٢٠)).

ملحوظة: التعريفات الجمركية مرجحة بنسب مدخلات الإنتاج في«التصنيف الدولي الصناعي الموحد» (ISIC) على المستوى القطاعي في حدود الرقمين، باستخدام «قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية»، http://www.wiod.org. بيانات التعريفات الجمركية في قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية المتكاملة مستمدة من قاعدة بيانات حلول التجارة العالمية المتكاملة (WITS)، http://wits.worldbank.org.
الصناعة التحويلية غير المصنفة في موضع آخر = آلات ومعدات الصناعة التحويلية أو أجزاء تلك المعدات غير المصنفة في موضع آخر.

ومن ثم فإن الانفتاح على التجارة يعود بالنفع على النساء في الاقتصادات النامية لأنه يوسع نطاق القطاعات التي تعمل فيها النساء، ويخفض أسعار السلع التي تستهلكها النساء، ويسمح بنمو الشركات الأكثر إنتاجية. كذلك تؤدي زيادة المنافسة المتولدة عن التجارة إلى رفع تكلفة ممارسة التمييز ضد المرأة، مما يضيق فجوة الأجور ويحسن أوضاع عمل المرأة.

منافع التجارة

هناك ثلاثة اتجاهات عامة عالمية توفر فرصا جديدة وقوية لزيادة تمثيل المرأة في التجارة في القرن الحادي والعشرين ورفع مستوى جنيها للمنافع، وهي: اتساع نطاق التجارة في الخدمات، ونمو سلاسل القيمة العالمية، وصعود نجم التجارة الرقمية.

فالنشاط الاقتصادي العالمي يتحول في الوقت الراهن نحو قطاع الخدمات، الذي يوظف نسبة أكبر من النساء مقارنة بقطاعات مثل الزراعة والصناعة التحويلية. وعلاوة على ذلك، تتوسع تجارة الخدمات بسرعة أكبر من التجارة في السلع، مما يتيح فرصا أكبر للنساء لممارسة الأنشطة التجارية. ويوفر قطاع الخدمات في الوقت الحالي الجانب الأكبر من الوظائف ويفعل الأمر نفسه في مرحلة مبكرة من عملية التنمية (دراسة Ghani and O'Connell 2014؛ ودراسة Rodrik 2016). وقد أفادت إحصاءات منظمة العمل الدولية، في عام ٢٠٠٠، بأن ٤٦٪ من كل العاملين في قطاع الخدمات كانوا من النساء، مع توقع ارتفاع النسبة إلى حوالي ٥٨٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

وتخلق سلاسل القيمة العالمية وظائف أفضل للنساء وتزيد من فرص كسبهن الدخل في مختلف قطاعات الاقتصاد. وتسمح بتحسين فرص توصيل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر التي تديرها النساء وصغار المزارعين بالأسواق الدولية. وتتمتع النساء العاملات في سلاسل القيمة العالمية بزيادة احتمالية انضمامهن إلى القوى العاملة الرسمية بنسبة قدرها ١٠ نقاط مئوية مقارنة بالنساء العاملات في القطاعات غير المندمجة بدرجة عالية في مثل تلك الشبكات.

ويمثل نمو الخدمات الرقمية فرصة أخرى للمرأة في الاقتصادات النامية. فالتكنولوجيا الرقمية تسمح للمرأة بالتغلب على القيود التي تتراوح بين ضيق فرص الحصول على التمويل والتعليم، وحرية التنقل والمرونة المحدودة. وكانت المنصات الرقمية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء قد شهدت زيادة حادة على مدار السنوات في أعداد الشركات المملوكة للنساء. وعلى سبيل المثال، نصف رواد الأعمال تقريبا على منصات علي بابا الرقمية هم من النساء، مقارنة بنسبة الربع بين كل رواد الأعمال في الصين. كذلك يؤدي تزايد التجارة عبر شبكة الإنترنت في خدمات التعليم والصحة إلى زيادة فرص المرأة في الحصول على تلك الخدمات ويوفر لها فرصا توظيفية أفضل في القطاعات التي تتعرض فيها المرأة لدرجة أقل من التمييز.

إعادة توازن السياسات

ولكن هذه الاتجاهات العامة وحدها لا تكفي لسد الفجوة الجنسانية. وعلى الاقتصادات النامية تنفيذ إصلاحات ملموسة على مستوى السياسات لمساعدة النساء في التغلب على ممارسات التمييز ضدهن. ويتعين على صناع السياسات تعديل السياسات الجمركية المعدة على نحو يضر بمصلحة المرأة. فالقطاعات كثيفة العمالة النسائية — كالأغذية والمشروبات، والمنسوجات والملابس — تخضع في المتوسط لتعريفات جمركية أكبر على مدخلات الإنتاج (الرسم البياني ٢). ونتيجة لذلك، تدفع النساء اللاتي تمارسن أعمال الإنتاج مبالغ أكبر للحصول على مدخلات الإنتاج وتتعرضن لقيود أكبر على صادراتهن مقارنة بالرجال. وفي الهند، تبلغ هذه التعريفة الجمركية «الوردية» ٦ نقاط مئوية (دراسة Mendoza, Nayyar, and Piermartini 2018).

كذلك، نجد أن التدابير غير الجمركية، مثل معايير المنتجات والتدابير التنظيمية، يمكن أن تؤثر بدرجة أكبر على النساء مقارنة بالرجال. ونظرا لأن هذه التدابير تمثل غالبا تكلفة ثابتة في ممارسة النشاط التجاري، فإن أعباءها أكبر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة — المملوكة لنساء غالبا — مقارنة بالشركات الكبيرة. ويفتقر صغار المصدرين كذلك للفرق المتخصصة اللازمة لإدارة العملية التجارية، ويعانون بصفة خاصة من تكاليف الإجراءات الإدارية المرهقة نتيجة قيامهم بالتصدير على فترات متباعدة أو في هيئة دفعات صغيرة. وهناك حواجز أخرى، بما فيها ضيق فرص الحصول على التمويل التجاري وارتفاع مخاطر التعرض للابتزاز والتحرش البدني عند النقاط الحدودية.

ومن شأن التعاون الدولي في المجالات الرئيسية — مثل وضع سياسة تجارية لسد الفجوة الجنسانية في التعريفات الجمركية والتيسير التجاري لتبسيط المتطلبات التنظيمية لمرور السلع عبر الحدود — أن يحقق التقدم على مستوى المساواة بين الجنسين بدون استهداف المرأة صراحة. ومن شأن اعتماد سياسات تهدف إلى زيادة فرص حصول المرأة على التعليم والموارد المالية والتكنولوجيا الرقمية والمعلومات أن يساعد النساء كذلك على تعظيم منافع التجارة. وينبغي أن تكون مثل هذه السياسات مصممة بدقة، ومنسقة، ومكملة للاستراتيجية العامة بحيث يمكنها التصدي للحواجز المحددة التي تواجه المرأة (مثل القيود الزمنية وحرية التنقل الجغرافي المحدودة نتيجة المهام الإضافية التي يفرضها المجتمع عليها بسبب دورها داخل الأسرة).

الجائحة والتوترات الجغرافية – السياسية

وتعد التوصيات التي خرج بها التقرير ضرورية لكي يسترشد بها صناع السياسات مع تعافي البلدان من الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة وفي ظل ما تواجهه من تبعات التوترات الجغرافية – السياسية، بما فيها الحرب الدائرة في أوكرانيا. ففي عام ٢٠٢٠، تسببت أزمة الجائحة في تقليص معدل توظيف النساء بنسبة قدرها ٤,٢٪ حول العالم (بانخفاض قدره ٥٤ مليون وظيفة)، مقارنة بنسبة قدرها ٣٪ على مستوى الرجال (بانخفاض قدره ٦٠ مليون وظيفة). وخسرت النساء كذلك ٨٠٠ مليار دولار من الدخل، وهو رقم لا يأخذ في الاعتبار الأجور الضائعة في وظائف القطاع غير الرسمي، حيث يبلغ تمثيل المرأة مستويات مرتفعة للغاية. وكان تأثير الجائحة أكبر كثيرا على القطاعات التي تميل غالبا إلى توظيف النساء مقارنة بغيرها من القطاعات، كما تحملت المرأة عبء حالات الإغلاق العام لمراكز رعاية الأطفال والمدارس بسبب طبيعة مسؤولياتها الأكبر في رعاية الأسرة (دراسة Landivar and others 2020)، وإن كان العمل من بُعد عبر شبكة الإنترنت قد خفف من هذا العبء. ومع ازدياد الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية، الذي حفزته الجائحة، سوف تتاح للمرأة فرص أكبر للاستفادة من التجارة في المرحلة المقبلة.

غير أن الزيادة الأخيرة في الضغوط الحمائية، وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، والتوترات الجغرافية – السياسية تهدد جميعا بخسارة المكاسب التي تحققت حتى الآن في المساواة بين الجنسين. وسوف يكون الانفتاح التجاري ضروريا لوضع خطة للتعافي الاقتصادي مراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين.

ورغم أن التأثير الكلي للتجارة على المرأة لا يزال إيجابيا ولا تزال التجارة قادرة على توفير المزيد من الفرص، فإن الاضطرابات المتعلقة بالتجارة سوف تؤثر على بعض القطاعات والعمالة في ظل تحول المزايا النسبية. ومن شأن سياسات سوق العمل التكميلية أن تساعد النساء في الاقتصادات النامية على اكتساب مهارات جديدة أو الانتقال إلى أماكن جديدة تتوافر فيها فرص وظيفية أفضل. ولإنشاء مثل هذه الوظائف، سوف تكون الحكومات بحاجة إلى مزيد من الدراسات حول تأثير التجارة على النساء. وهذا النوع من الدراسات التحليلية، بدوره، سيتطلب المزيد من البيانات المقسمة حسب الجنس. FD

ناديا روشا هي خبير اقتصادي أول في الممارسة العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار بالبنك الدولي.
روبرتا بييرمارتيني هي رئيس شعبة تحليل تكاليف التجارة في منظمة التجارة العالمية.

المراجع:

Ghani, E., and S. D. O'Connell. 2014. "Can Service Be a Growth Escalator in Low-Income Countries?" Policy Research Working Paper 6971, World Bank, Washington, DC.

Landivar, L., L. Ruppanner, W. Scarborough, and C. Collins. 2020. "Early Signs Indicate That COVID-19 Is Exacerbating Gender Inequality in the Labor Force." *Socius* 6: 1–3.

Mendoza, A., G. Nayyar, and R. Piermartini. 2018. "Are the 'Poor' Getting Globalised?" In *Trade and Poverty Reduction: New Evidence of Impacts on Developing Countries.* World Bank and World Trade Organization.

Rodrik, D. 2016. "Premature Deindustrialization." *Journal of Economic Growth* 21 (1): 1–33.

World Bank and World Trade Organization (World Bank–WTO). 2020. *Women and Trade: The Role of Trade in Promoting Gender Equality.* Washington, DC: World Bank. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/women_trade_pub2807_e.htm.

ذروة العولمة

جمود التجارة وزيادة القيود إيذاناً بحقبة جديدة من العولمة

تساهم حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد والأفكار عبر الحدود الوطنية في تعزيز التكامل الاقتصادي. غير أن طبيعة العولمة، أي الاتجاه نحو انتقال هذه العوامل بحرية أكبر من أي وقت مضى بين البلدان — تغيرت على مدى العقود السابقة لتشهد مؤخرا ما يبدو أنه ذروة مؤقتة.

ويُستخدم مقياس الانفتاح التجاري — أي حاصل جمع الصادرات والواردات في جميع الاقتصادات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي — كمقياس بديل للعولمة. وتعكس بيانات القرن ونصف القرن السابقين بوضوح أهم مراحل العولمة.

فكما توضح الرسوم البيانية، استقر المؤشر على مستوى العالم منذ عام ٢٠٠٨، بل وتراجع المقياس في عدد من اقتصادات العالم الكبرى. وفي الوقت نفسه، شهد العالم طفرة هائلة في حجم القيود التجارية على مدار السنوات القليلة الماضية.

وتعد هذه الاتجاهات غير مبشرة بالنسبة لمستقبل العولمة، وأصبحت موضع تركيز أكبر هذا العام في الوقت الذي يعمل فيه صناع السياسات على فهم احتمالات تزايد التشرذم الجغرافي — الاقتصادي ومعالجتها.

ويأتي ذلك في أعقاب احتدام التوترات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم، وهما الولايات المتحدة والصين، والغزو الروسي لأوكرانيا مؤخرا الذي تسبب في اضطرابات هائلة في تدفقات المال والغذاء والطاقة عبر مختلف أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة التركيز على الأمن الاقتصادي وتعزيز صلابة سلاسل الإمداد التي كشفت الجائحة عن ضعفها في العديد من البلدان. FD

تزايد القيود

(عدد القيود التجارية المفروضة سنوياً في مختلف أنحاء العالم)

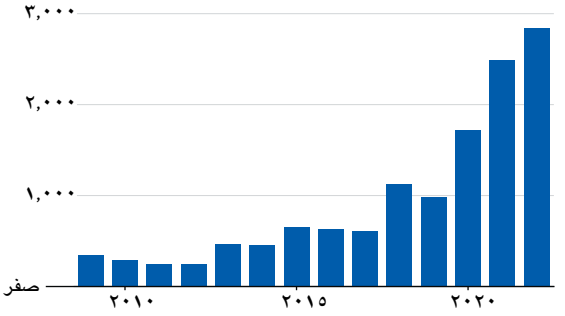

المصدر: قاعدة بيانات مرصد التجارة العالمية «Global Trade Alert».
ملحوظة: تشمل القيود المفروضة على السلع والاستثمار والخدمات.

أندرو ستانلي من فريق مجلة «التمويل والتنمية»

تراجع التجارة

تراجعت وتيرة الانفتاح التجاري في العديد من البلدان منذ الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، بما في ذلك في بعض أكبر اقتصادات العالم.
(مجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)

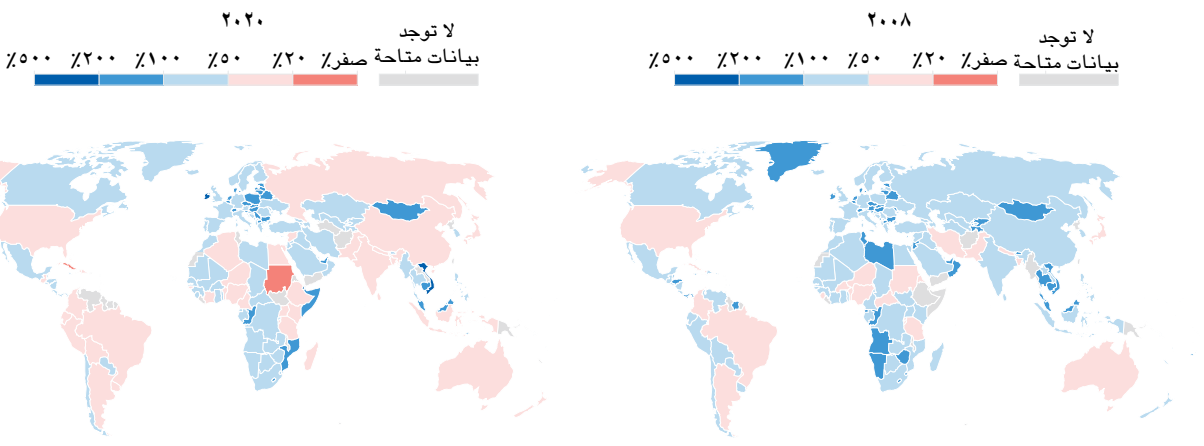

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والموقع الإلكتروني Our World in Data، والبنك الدولي.
ملحوظة: يشمل السلع والخدمات. لا تنطوي الحدود والألوان وأي معلومات أخرى موضحة في الخريطة على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم أو أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

عصور العولمة

يتسم تاريخ العولمة بخمس فترات رئيسية لمختلف أشكال القوة الاقتصادية والمالية ومختلف القواعد والآليات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان.

١٨٧٠ – ١٩١٤: الثورة الصناعية

حقبة الثورة الصناعية هي الفترة التي شهدت تيسير حركة التجارة العالمية — التي هيمنت عليها كل من الأرجنتين وأستراليا وكندا وأوروبا والولايات المتحدة — من خلال العمل بقاعدة الذهب. وكان التطور في قطاع النقل هو القاطرة الأساسية للثورة الصناعية، حيث ساهم في تعزيز حجم التجارة وخفض تكلفتها.

١٩٤٥ – ١٩٨٠: أسعار الصرف الثابتة

خلال حقبة بريتون وودز، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الاقتصادية المهيمنة، ونشأ نظام قائم على الدولار، الذي كان مربوطا بالذهب آنذاك، لربط أسعار الصرف الأخرى بالورقة الخضراء. وأدى التعافي وتحرير التجارة في أعقاب الحرب إلى تحفيز التوسع السريع في أوروبا واليابان والاقتصادات النامية، وتم إرخاء الضوابط الرأسمالية في العديد من البلدان. غير أن السياسات المالية والنقدية التوسعية في الولايات المتحدة المدفوعة بالإنفاق الاجتماعي والعسكري أدت إلى عدم استدامة النظام في نهاية المطاف. وفي أوائل السبعينيات، ألغت الولايات المتحدة إمكانية تحويل الدولار إلى الذهب، واتجهت بلدان عديدة إلى تعويم أسعار الصرف.

١٩١٤ –١٩٤٥: الحروب والحمائية

شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين انعكاسا حادا في مسار العولمة بسبب الصراعات الدولية وزيادة الحمائية. ورغم مساعي عصبة الأمم نحو تعزيز التعددية، اتخذت التجارة طابعا إقليميا بسبب الحواجز التجارية وانهيار قاعدة الذهب وظهور التكتلات النقدية.

١٩٨٠ – ٢٠٠٨: التحرير

شهد عصر التحرير إلغاء الحواجز التجارية تدريجيا في الصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة الكبرى، وتعاونا اقتصاديا دوليا غير المسبوق، بما في ذلك اندماج تكتل الاتحاد السوفيتي السابق. وأصبحت منظمة التجارة العالمية، التي تأسست عام ١٩٩٥، أداة جديدة متعددة الأطراف للرقابة على الاتفاقيات والمفاوضات التجارية وتسوية المنازعات. ونشأت طفرة في التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، ليصبح النظام المالي العالمي أكثر تعقيدا وترابطا.

٢٠٠٨ – ٢٠٢١: «تباطؤ العولمة»

اتسمت حقبة تباطؤ العولمة التي تلت الأزمة المالية العالمية بتباطؤ مطول في وتيرة الإصلاح التجاري وتراجع التأييد السياسي للانفتاح التجاري وسط تزايد التوترات الجغرافية — السياسية.

مجموع الصادرات والواردات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

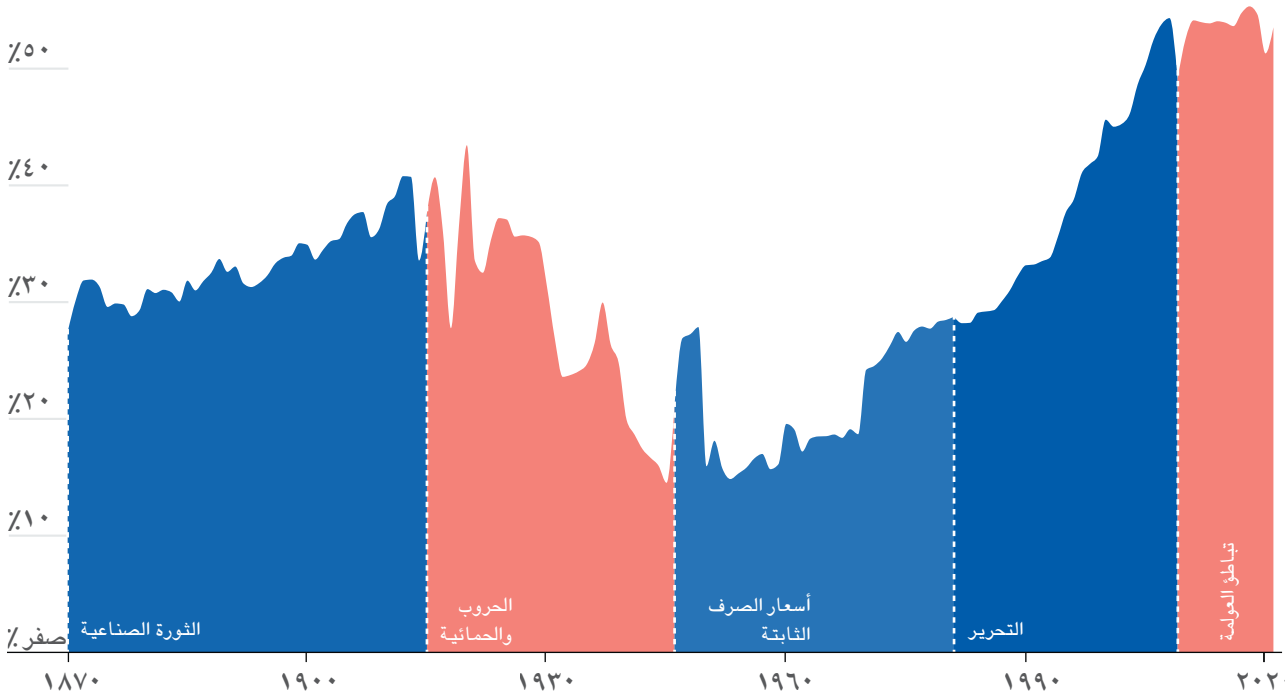

المصادر: قاعدة بيانات Jordà-Schularick-Taylor Macrohistory، والإصدار العاشر من جداول بن العالمية، ومعهد بيترسون للاقتصاد الدولي، والبنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يتغير تكوين العينة مع الوقت. ويستند مفهوم عصور العولمة إلى مجموعة من الأبحاث التي أعدها دوغلاس إروين في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي.

حروب إعانات الدعم

التعاون والتفاهم المشترك يمكن أن يخففا حدة التوترات التجارية

إليزابيث فان هيوفلين

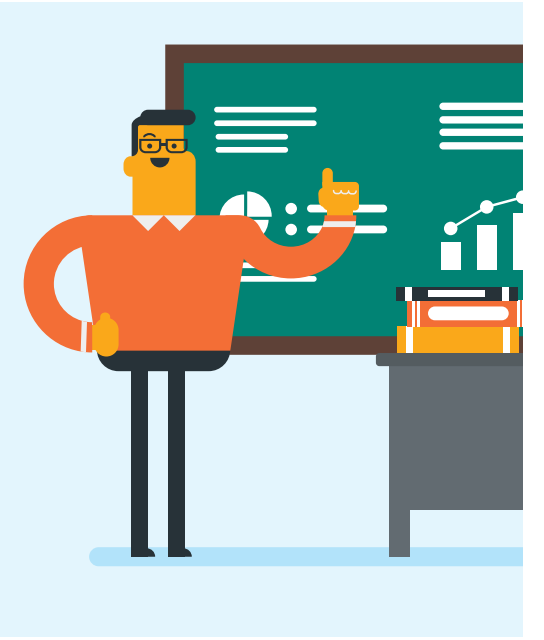

لا تزال زيادة الدعم التي تلجأ إليها بعض أكبر اقتصادات العالم تساهم في ما تشهده التوترات التجارية العالمية من زيادة كبيرة. فأنواع الدعم الجديدة، والرسوم التعويضية، والتشريعات على غرار قانون خفض التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، وخطة الصفقة الخضراء الصناعية في الاتحاد الأوروبي، واستراتيجية صنع في الصين ٢٠٢٥ أثارت كلها مخاوف بشأن احتمال نشوب حروب الدعم — أي المنافسة في مجال الدعم التي تؤدي إلى سباق نحو القاع.

وقد تزايد هذا القلق بسبب ما أدت إليه عمليات الدعم التي نفذها تكتل تجاري رئيسي من دفع تكتلات أخرى إلى تنفيذ عمليات دعم خاصة بها في غضون ما لا يزيد على ستة أشهر. ولنزع فتيل هذه الديناميكيات التي تدعو إلى القلق والتخفيف من آثارها، من المهم تفهم المخاوف والأهداف التي تكمن وراء هذه الإجراءات. فما الذي يدفع الحكومات إلى دعم اقتصاداتها المحلية؟ وما المشكلات التي يمكن أن يسببها هذا الدعم؟ وما الذي يمكن فعله لمنع حرب شاملة في مجال الدعم؟

الدعم هو تحويل الموارد من حكومة إلى كيان محلي دونما مساهمة معادلة في المقابل. ويمكن أن يتخذ أشكالا كثيرة، من بينها المنح المباشرة للشركات المحلية، أو الحوافز الضريبية، أو شروط التمويل الميسرة. وتلجأ الحكومات إلى استخدام الدعم لعدة أسباب، وتتحدد شروطه حسب الهدف الذي تأمل الحكومة في تحقيقه.

قد ترغب الحكومات في تحقيق هدف استراتيجي وطني أو اكتساب ميزة تنافسية في الأسواق الدولية. فلنفكر، على سبيل المثال، في دعم الإنتاج في الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، مثل صناعات الفضاء والاتصالات، الذي يمكن استخدامه لضمان توافر سلاسل إمداد مضمونة أو يمكن التنبؤ بها، أو لحماية مصالح الأمن القومي الأخرى.

وواقع الأمر أن بعض أنواع الدعم تفتقر إلى سبب منطقي واضح، وربما تأتي استجابة لكسب التأييد أو لضغوط سياسية. وقد تظهر أنواع دعم أخرى مدفوعة بأهداف للسياسات العامة يمكن تفهمها، مثل الحاجة إلى تصحيح حالات إخفاق الأسواق أو الاستجابة لحالات طوارئ وطنية، تتراوح من الطوارئ الصحية إلى تغير المناخ. ويُعد الدعم المقدم للقاحات كوفيد-١٩، عندما تدخلت الحكومات لمواجهة قصور الطاقة الإنتاجية، من أحدث الأمثلة في هذا السياق. وبغض النظر عن السبب، يمكن أن تؤدي أنواع الدعم سيئة التصميم التي تحُدث تأثيرا سلبيا على بلدان أخرى إلى استدعاء تدابير انتقامية مضادة.

ما المشكلة في الدعم؟

تتمثل الحجة الاقتصادية التقليدية ضد استخدام الدعم في أنه يسبب اختلالا بين الأسعار وتكاليف الإنتاج. وبهذا، فإنه من الممكن أن يسبب تشوه الأسواق، ويحول دون تحقيق نتائج تتسم بالكفاءة، ويؤدي إلى تحويل الموارد إلى استخدامات أقل إنتاجية. وإذا كان الدعم يفيد بعض الشركات أكثر من غيرها، فبإمكانه أن يقضي على الابتكار ويدفع الشركات التي تتمتع بالكفاءة إلى أن تكلف جهات خارجية بالعمل أو الخروج من الأسواق تماما. ويمكن أن يؤدي هذا الأمر، بدوره، إلى تقليل الإنتاجية الكلية. وقد يوجد أيضا فرصا للسلوك الريعي — أي الأنشطة التي تستغل توزيع الموارد الاقتصادية لتحقيق عوائد إيجابية لأفراد بعينهم، وليس للمجتمع — ويُلحق الضرر بالاقتصادات الأصغر التي ليس باستطاعتها تقديم دعم.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأنواع الدعم المختلفة أيضا أن تزيد الممارسات التي تضر بالصالح العام وأن تحُدث تأثيرات سلبية على البيئة والصحة. ووفقا لما ذكره خبراء اقتصاديون في صندوق النقد الدولي، كان من الممكن، على سبيل المثال، أن يخفض العالم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ٢٨٪ والوفيات بسبب تلوث الهواء بنسبة ٤٦٪ لو أن صانعي السياسات وافقوا على أن يحل سعر للكربون يتسم بالكفاءة محل دعم الوقود الأحفوري.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

غير أن أثر الدعم على العلاقات التجارية لا يزال محفوفا بالمخاطر. أولا، يمكن لأنواع الدعم المختلفة أن تؤدي إلى تشوه قرارات التجارة والاستثمار في اقتصادات أخرى. ويصدُق هذا الأمر بصفة خاصة متى تضمن الدعم بنودا تمييزية مثل اشتراط أن تستخدم السلع المصنعة مكونات صُنعت حصريا أو بصفة أساسية داخل البلد المعني. على سبيل المثال، إذا منح البلد «أ» خصومات ضريبية لمشتري المواد التي تُصنع مكوناتها بالكامل في ذلك البلد، فمن المحتمل حدوث عدد من النتائج التي تفتقر إلى الكفاءة وهي: قد يعيد المصنِّعون تصميم سلاسل الإمداد لإعطاء الأولوية للشركاء المحليين، وقد ينقل المنتجون الأجانب الإنتاج إلى البلد «أ»، وقد يصبح لدى المستهلكين المحليين في البلد «أ» تفضيل غير مبرر للمواد المنتجة محليا.

ثانيا، يقوض الدعم المنافع التي تحققت من التعريفات الجمركية السابقة والمفاوضات بشأن النفاذ إلى الأسواق التي تمت في إطار الاتفاقيات الإقليمية ومتعددة الأطراف. ويحدث هذا الأمر في أغلب الأحيان عندما يقوض الدعم القدرة المحسنة على النفاذ إلى الأسواق التي تنشأ من تخفيض التعريفات الجمركية. وبمرور الوقت، يمكن أن يزيد هذا الوضع من التصورات التي تقضي بأن التجارة تفتقر إلى العدل، وأن يؤدي إلى تراجع التأييد الشعبي للتجارة.

ثالثا، قد يدفع الدعم الشركاء التجاريين إلى الاعتقاد بأن الحكومة تشجع المنافسة غير العادلة وأنها قد تضطرهم إلى اتخاذ رد فعل مماثل. ولمزيد من الشرح للمثال السابق، إذا قرر البلد «ب»، وهو شريك تجاري رئيسي للبلد «أ»، أن صناعته المحلية من المواد تتضرر بسبب رخص ثمن واردات المواد التي يقدم لها البلد «أ» الدعم، فقد يفرض رسوما تعويضية بهدف تحييد تأثيرات هذا الدعم. ويمكن أيضا للبلد ؟ب؟ دعم إنتاجه من المواد واتخاذ تدابير مماثلة لما يتخذه البلد «أ». ومن الممكن أن تدفع ردود الأفعال هذه البلد «أ» إلى الانتقام عن طريق اتخاذ تدابير مماثلة أيضا، وأن تؤدي إلى تصاعد حرب إعانات الدعم بينهما.

هل يمكن للقواعد الدولية المساعدة؟

توفر اتفاقية الدعم والتدابير التعويضية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والاتفاق المعني بالزراعة المنبثق منها أساسا جيدا للقواعد المنظمة للدعم الذي يؤثر على تجارة السلع. وهذه الاتفاقية، على سبيل المثال، تعرِّف ما يُعد دعما، بما في ذلك الدعم المحظور (مثل دعم الصادرات ودعم المحتوى المحلي) والدعم الذي يمكن الاعتراض عليه لما له من تأثيرات سلبية على بلد آخر. وتتطلب الاتفاقية أيضا من الحكومات إخطار منظمة التجارة العالمية بأنواع معينة من الدعم، وتحدد إجراءات للتعويضات الأحادية أو متعددة الأطراف، من بينها استخدام التدابير التعويضية ونظام منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات.

على الرغم من هذا، توجد بعض أوجه القصور الكبيرة في هذه الاتفاقية. ويتمثل أحد بواعث القلق الرئيسية في أن بعض أشكال تدخل الدولة، بما في ذلك الدعم المقدم للمؤسسات المملوكة للدولة والدعم الذي تقدمه تلك المؤسسات، لا يتم اعتباره تلقائيا ؟دعما؟ في إطار التعريف الحالي الذي وضعته منظمة التجارة العالمية. وقد تتضمن هذه التدخلات توفير تمويل ميسر للأراضي أو المعدات للمؤسسات المملوكة للدولة التي تنتج سلعا بغرض التصدير. وتشعر بعض البلدان بالقلق بشأن مدى تطبيق قواعد الدعم على هذه المؤسسات، وهو ما حدا بها إلى أن تدرج في اتفاقيات التجارة الأخيرة تدابير للحد من سلوك تلك المؤسسات الذي يُحدث تشوهات في الأسواق. وهذه الاتفاقيات تتضمن الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ والاتفاقية بين الولايات المتحدة والمكسيك وكندا. وفي بعض الأحيان، لا تُخطر البلدان منظمة التجارة العالمية عندما تقدم الدعم. وقد ساهم هذا الأمر في الافتقار إلى الشفافية وأحدث حالة من انعدام الثقة.

على الرغم من هذا، فإن القواعد ما هي إلا جزء من القصة. فعدم توافر المعلومات يجعل من الصعب على صانعي السياسات اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن استخدام الدعم. على سبيل المثال، لا يوجد تحليل شامل لأنواع الدعم وما لها من تأثيرات. وعلى الصعيد الدولي، يوجد القليل من التوجيه بشأن إمكانية تحسين عمليات الدعم والحد إلى أقصى قدر ممكن من التداعيات السلبية العابرة للحدود. وبدون هذه المعلومات، تصبح الأدوات المتاحة لصانعي السياسات المحليين محدودة.

هي يمكن إيقاف حرب إعانات الدعم؟

ينطوي المشهد الحالي علي تحديات كثيرة. فالتحقيقات في المنازعات بشأن الدعم والرسوم التعويضية التي تجُرى في منظمة التجارة العالمية تشهد زيادة مطردة منذ عام ٢٠١٠. وفي الوقت الذي تتوسع فيه الحكومات في تقديم الدعم، يبدو أن المنافسة الانتقامية بين الحكومات الكبرى ستتواصل.

وعلى الرغم من ذلك، قد يوجد طريق للخروج من هذه الديناميكية الخطيرة. ويقترح تقرير مشترك صدر مؤخرا عن «الدعم والتجارة والتعاون الدولي»، أعدته أربع منظمات دولية من بينها صندوق النقد الدولي، طرقا لزيادة الشفافية وإجراء تحليل أفضل وتعزيز التعاون بهدف تحسين تصميم الدعم والحد من تأثيراته الضارة. إن التعاون والتفاهم المشترك سيكون لهما باع كبير في تخفيف حدة التوترات والمساهمة في الانفتاح وإمكانية التنبؤ اللذين تشتد الحاجة إليهما على صعيد التجارة العالمية. FD

إليزابيث فان هيوفلين تعمل اقتصادية في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة بصندوق النقد الدولي.

الصورة: UNHCR/COLIN DELFOSSE

شراكات من أجل اللاجئين

فيليبو غراندي من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين يرى أن الحلول الطويلة الأجل للاجئين تتجاوز المساعدات الإنسانية

إن الاستقرار المالي لا يتعلق بإدارة التضخم ومعدلات التوظيف والإنفاق فحسب، بل يتعلق بفهم كيف تؤثر هذه العوامل على الناس في أماكن وظروف مختلفة. وفي مقابلة مع بروس إدواردز من فريق عمل مجلة التمويل والتنمية، يناقش المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي كيف يمكن للشراكات الاستراتيجية بين العاملين في المجال الإنساني والاقتصاديين أن تدعم ملايين الأشخاص النازحين قسرا وتوفر أساسا أكثر صلابة للتعافي الاقتصادي.

التمويل والتنمية: ما هي حالة اللاجئين في العالم، وكيف تفسرون الزيادة التي شهدناها وبخاصة في العقد الماضي؟

فيليبو غراندي: إن هذه الطفرة ملحوظة جدا. فقبل عشر سنوات، كان عدد النازحين قسرا في العالم، بما في ذلك اللاجئون، يبلغ حوالي ٤٠ مليون شخص. أما الآن فقد وصل إلى ١٠٣ ملايين ويواصل الارتفاع. وأسمي هذا فشل عالمنا المعاصر في صنع السلام. وأكبر محرك لنزوح السكان هو تضاعف النزاعات. وبالطبع، يجب أن يُنظر إلى ذلك على خلفية أوسع للمحركات الأخرى، أي العوامل الاقتصادية، وأوجه عدم المساواة، والعوامل الديمغرافية، وتغير المناخ. فكل ذلك يجتمع ليؤدي إلى زيادة تعقيد تحركات السكان.

وتُسند إلى المنظمة التي أنتمي إليها، وهي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولاية محددة تتمثل في حماية اللاجئين والمساعدة في إيجاد حلول لهم — الأشخاص الفارون من العنف أو الحرب أو الاضطهاد. وأصبحنا نساعد النازحين داخليا بشكل متزايد — الأشخاص الذين يفرون داخل بلادهم، دون عبور الحدود.

التمويل والتنمية: كيف تقرر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أين تركز اهتمامها ومواردها في أي يوم من الأيام؟

فيليبو غراندي: نحن نقدم خبرتنا حيث يمكننا أن نكون أكثر فائدة، وليس في الأوضاع النموذجية للاجئين، مثل أوكرانيا، والحالات التي طال أمدها، مثل حالات اللاجئين الأفغان والسوريين فحسب، ولكن أيضا حيث يؤدي تقاطع الأسباب إلى تحركات سكانية. والمثال على ذلك الأماكن العديدة في العالم التي يتقاطع فيها تغير المناخ مع النزاع، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات القائمة ويؤدي بدوره إلى مزيد من النزوح، كما هو الحال في القرن الأفريقي أو منطقة الساحل وأجزاء من أمريكا الوسطى وجنوب آسيا.

ودعونا لا ننسى أن النزوح نفسه يمكن أن يكون ذا أثر سلبي على الطبيعة. ولنفكر في إزالة الغابات أو استنفاد موارد المياه عندما تكون هناك تحركات سكانية كبيرة أيضا. وهذه هي الحالات التي يمكن أن نكون فيها نحن وصندوق النقد الدولي مفيدين في مساعدة الحكومات على وضع سياسات لمعالجة النزوح.

وتعمل منظمتنا في ١٣٧ بلدا ولديها قوة عاملة تتكون من حوالي ٢٠ ألف شخص. ونعمل مع العديد من الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمؤسسات الإنمائية

والمالية. وبلغت نفقاتنا السنوية حوالي ٦ مليارات دولار في العامين الماضيين، وتم تمويلها بالكامل تقريبا من التبرعات. ونحن نكافح من أجل الحصول على تلك الأموال في عالم ترتفع فيه بشدة المنافسة على الموارد. وتتمثل رغبتنا في تلبية هذا الطلب المتزايد من خلال شراكات أخرى، ليس فقط مع الجهات الإنسانية البحتة ولكن مع الجهات الإنمائية أيضا.

التمويل والتنمية: إلى أي درجة تتعاونون عادة مع المؤسسات المالية؟

فيليبو غراندي: إنه مجال متنام للتعاون. ففي عام ٢٠١٨، وضعت الأمم المتحدة اتفاقين، أحدهما بشأن اللاجئين والآخر بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة. وهاتان مسألتان متمايزتان، على الرغم من تداخلهما في كثير من الأحيان، كما قلت. ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين هي الجهة الراعية للاتفاق بشأن اللاجئين، والذي يعمل بمثابة صندوق أدوات للدول، وعلى وجه الخصوص، لمعالجة ظاهرة اللاجئين. وهو يشير إلى أن أفضل الاستجابات، عند المضي قدما، ولا سيما في حالات اللاجئين الكبيرة، ليست مجرد الاستجابة الإنسانية. وسنحتاج دائما إلى الغذاء والدواء والمأوى والرعاية الفورية للأشخاص الذين يفرون بأعداد كبيرة. ولكن في القريب العاجل سيتعين أن نفكر في الاحتياجات متوسطة وطويلة الأجل — على سبيل المثال، التعليم والرعاية الصحية السليمة وسبل العيش. فالمساعدة الإنسانية ليست مصممة خصيصا للمدى الطويل، ومن هنا يأتي سعينا إلى إقامة شراكات مع منظمات التنمية.

وقد اتخذنا خطوات مهمة مع البنك الدولي. فقد أنشأ البنك الدولي، قبل بضع سنوات، أدوات مالية في إطار منصة المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان منخفضة الدخل، وبشكل مستقل، للبلدان متوسطة الدخل لمساعدتها على استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. والغرض من ذلك هو أن نعمل بالتوازي مع البنك الدولي لمعالجة قضايا إدماج اللاجئين في نظم التعليم والصحة، على سبيل المثال، وتحسين سبل العيش والفرص الاقتصادية والدعم العام للمجتمعات المضيفة للاجئين.

ونحن نعمل أيضا مع وكالات التنمية الثنائية والبنوك الإقليمية الأخرى. ويختلف صندوق النقد الدولي بالطبع بسبب طبيعته. ولكنه ينمو كجهة فاعلة مهمة في هذا الجهد. وتحقيقا لهذه الغاية، لدينا موظف منتدب لتقديم المشورة إلى صندوق النقد الدولي بشأن القضايا المتعلقة بالنزوح القسري في عمله.

التمويل والتنمية: ما مدى تأثر عمليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بالاتجاهات الاقتصادية العالمية، مثل ارتفاع التضخم؟

فيليبو غراندي: هناك ثلاثة عوامل تؤثر علينا. أولا، التضخم يعني تكاليف أعلى. ومن الناحية اللوجستية الأمنية، نحن ندير عمليات مكلفة للغاية في أماكن مثل أفغانستان وشمال غرب سوريا. والعامل الثاني هو أنه على الرغم من نمو المساعدات الإنسانية على مستوى العالم، فإنها لم تتناسب مع نمو الاحتياجات.

والعامل الثالث والأهم هو أنه مع تزايد الضغوط والمخاطر الاقتصادية، يصبح السكان النازحون — الأشخاص الذين نعمل من أجلهم — والمجتمعات المضيفة أكثر هشاشة ويحتاجون إلى المزيد من المساعدة. وفي العديد من البلدان، يؤثر العدد الكبير للاجئين على الاقتصاد الكلي. ونود أن يراعي صندوق النقد الدولي هذا الأمر في عمله في البلدان المضيفة للاجئين وأن يساعدنا في إثبات أن دمج اللاجئين يحقق منافع اقتصادية كبيرة لاقتصاداتها ومجتمعاتها.

التمويل والتنمية: كيف تعملون في البلدان التي تكون فيها البيئة شديدة الصعوبة؟

فيليبو غراندي: نحن نساعد الأشخاص الضعفاء، الذين يكونون أحيانا في أوضاع هشة للغاية. وعلى سبيل المثال، نحن نعمل في بلدان أو أقاليم تسيطر عليها كيانات لا يعترف بها المجتمع الدولي، مثل أفغانستان، أو في بلدان خاضعة لعقوبات، مما يجعل عملنا أكثر تعقيدا.

والمسألة التي نوضحها لأصحاب المصلحة والجهات المانحة هي أننا يجب أن نتواجد في ذلك المكان. ولسنا هناك للاعتراف بأي حكومة أو مؤسسة أو تأييدها. فنحن موجودون لمساعدة الناس، وهذا يعني التعامل مع جميع الكيانات والحكومات، بغض النظر عن السياسة الدولية. ويكون من الصعب في بعض الأحيان حتى الحصول على موارد مالية على أرض الواقع، ولكن هناك ترتيبات تجعل ذلك ممكنا. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، أتاحت لنا الاستثناءات المناسبة من العقوبات الحصول على موارد كافية لإدارة العمليات الإنسانية التي لا غنى عنها لبقاء ملايين الأشخاص على قيد الحياة.

التمويل والتنمية: لقد عملتم في بعض من أكثر الأماكن صعوبة في العالم. فكيف تمكنتم من الوصول إلى هذا الوضع؟

فيليبو غراندي: أنا أقوم بهذا العمل منذ ما يقرب من ٤٠ سنة. وكنت صغيرا جدا عندما بدأت كمتطوع في تايلند. وكانت الحرب الباردة لا تزال قائمة، وكانت تايلند على حدود الحرب الباردة، ولذلك كان هناك لاجئون من بلدان الهند الصينية. وعملت كمتطوع في منظمة غير حكومية، وكانت هذه بداية كل شيء. ولن أقول إن ذلك حدث بالمصادفة. فلطالما رغبت في القيام بعمل دولي وبشيء مفيد للناس؛ وجمع بعض النية وبعض الحظ هذين المسارين الشخصيين معا. FD

خضعت هذه المقابلة، القائمة على بودكاست بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٢٣، للتحرير لأغراض الطول والوضوح.

شيخوخة السكان هي القنبلة السكانية الحقيقية

الصورة: ADOBE STOCK/DMYTRO

شيخوخة السكان هي الاتجاه الديمغرافي العالمي الأهم؛ ويمكن للجائحة أن تعلمنا كيفية الاستعداد لها

ديفيد بلوم وليو زوكر

تجاوز

مجموع سكان العالم حاجز الثمانية مليارات نسمة في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٢. ولم تستغرق الزيادة من ٧ مليارات إلى ٨ مليارات نسمة سوى ١٢ عاما، مما يثير مخاوف طويلة الأمد مصاحبة للنمو السكاني السريع، بما في ذلك نقص الغذاء، وانتشار البطالة، ونضوب الموارد الطبيعية، والتدهور البيئي غير المكبوح.

غير أن التحدي الديمغرافي الأكبر الذي يواجه العالم لم يعد النمو السكاني السريع، ولكن شيخوخة السكان. ومن شأن الاستعداد المدروس — الذي يجمع بين التغيرات السلوكية، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، وإصلاح السياسات والمؤسسات، والابتكارات التكنولوجية — أن يساعد البلدان على مواجهة التحدي والاستفادة من الفرص التي يتيحها التغير الديمغرافي.

لقد تم في الواقع التخلص من شبح قنبلة سكانية عالمية (أو بالأحرى تلاشى بشكل طبيعي). فقد تباطأ معدل نمو السكان في العالم بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة ومن المتوقع أن يواصل التباطؤ (انظر الرسم البياني ١). وحتى مع تخطي الهند للصين لتصبح أكثر بلدان العالم اكتظاظا بالسكان، يُتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو السكان سنويا ٠,٧٪ خلال الفترة ٢٠٢٠–٢٠٤٠، وهو أقل من المتوسط العالمي البالغ ٠,٨٪ ويعادل نصف مستواه فقط في الفترة ٢٠٠٠–٢٠٢٠. وتشير التوقعات الحالية الصادرة عن الأمم المتحدة أيضا إلى زيادة عدد البلدان التي تشهد انخفاضا سنويا في عدد السكان، من ٤١ بلدا في عام ٢٠٢٢ إلى ٨٨ بلدا في عام ٢٠٥٠ (مع إدراج الصين طوال الفترة).

الاتجاه السائد عالميا

لم تؤثر الجائحة على حجم سكان العالم ومعدل نموهم إلا بدرجة طفيفة، رغم أن التقديرات تشير إلى أن حالات الوفاة المرتبطة بكوفيد–١٩ بشكل مباشر وغير مباشر بلغت ١٥ مليون حالة وأن متوسط العمر المتوقع انخفض بمقدار عامين تقريبا على مستوى العالم خلال أول عامين من الجائحة (UNDESA 2022). ورغم أن الجائحة أدت إلى تفاقم عدم المساواة وربما خلق أعباء اقتصادية جديدة نتيجة لأعراض «كوفيد طويل الأمد»، يظل تأثيرها على الخصوبة محاطا بعدم اليقين.

وتتفاوت معدلات نمو السكان بشكل كبير عبر البلدان، ومجموعات الدخل، والمناطق الجغرافية. فمعدل نمو السكان أعلى بين البلدان منخفضة الدخل وفي إفريقيا، وأقل بين البلدان متوسطة و(بصفة خاصة) مرتفعة الدخل وفي أوروبا. وسرعان ما أصبحت شيخوخة السكان الاتجاه الديمغرافي الأكثر انتشارا وهيمنة على مستوى العالم، بسبب انخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة الأعمار، وانتقال مجموعات كبيرة إلى فئات عمرية أكبر.

وقد تغير هيكل أعمار السكان بشكل جذري على مر السنين، كما هو موضح في الرسم البياني ٢ (صفحة ٦١). فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عالميا ارتفاعا حادا من ٣٤ عاما في عام ١٩١٣ إلى ٧٢ عاما في عام ٢٠٢٢، ومن المتوقع أن يستمر على ذلك المسار طويل الأجل. وفي الوقت نفسه، انخفضت معدلات الخصوبة في كل بلد في العالم بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٢٠ (Bloom 2020). وعندما تم إنشاء الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، كان عدد الأطفال دون سن ١٥ عاما يزيد بمقدار سبعة أضعاف عن عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر؛ وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون لهذه الفئات نفس الحجم تقريبا (Ataguba, Bloom, and Scott 2021). وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٥٠ فقط، من المتوقع أن ترتفع نسبة الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٨٠ عاما فأكثر بمقدار أربعة أضعاف لتصل إلى ما يقرب من ٥٪.

وتنذر هذه التحولات بمجموعة هائلة من التحديات الصحية والاجتماعية والاقتصادية في العقود القادمة. وتشير أيضا إلى الاحتمال المستبعد حتى الآن والمتمثل في التراجع الحاد في أعداد السكان على نطاق واسع. وستتطلب معالجة كل هذه التحديات إجراء تغيرات كبيرة في السلوكيات ذات الصلة بأسلوب الحياة، والاستثمارات العامة والخاصة، وإصلاح المؤسسات والسياسات، وابتكار التكنولوجيات واعتمادها. وقد يترتب على الإحجام عن التحرك عواقب وخيمة تتمثل في تناقص القوى العاملة التي تجاهد لدعم الأعداد المتزايدة من المتقاعدين، وما يصاحب ذلك من زيادة حادة في معدلات الإصابة بالأمراض المتعلقة

بتقدم العمر وتكاليف الرعاية الصحية المرتبطة بها، وتدهور جودة الحياة بين كبار السن بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية والمؤسسية.

التأهب للتغيرات الديمغرافية

عادة ما يكون التغير الديمغرافي تدريجيا أكثر منه جذريا، إذا ما قورن بالتأكيد بالمؤثرات الرئيسية الأخرى على الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، مثل الجوائح والصراعات المدنية والدولية والتغير التكنولوجي. ونظرا لأن الاتجاهات الديمغرافية أكثر قابلية للتنبؤ بها أيضا، فإن الأطراف المعنية الأساسية لديها فرصة كبيرة إلى حد ما لإقرار السياسات وتشجيع السلوكيات التي تشكل الخصائص الديمغرافية في المستقبل، وتخفيف الآثار السلبية المحتملة للتغيرات الديمغرافية التي تحدث. ومن أهداف التأهب للتغيرات الديمغرافية التي يمكن تحقيقها تحسين الصحة الإنجابية، وتزويد الناس برأس المال البشري والمادي الذي يحتاجونه ليكونوا أعضاء منتجين في المجتمع، وضمان كفاءة عمل أسواق العمل ورأس المال التي تسمح للناس بتحقيق طاقتهم الإنتاجية الممكنة، وإنشاء المؤسسات ووضع السياسات التي تحد من الأعباء التي يضعها الناس على البيئة، ودعم الشيخوخة الصحية.

ويركز التغير السلوكي الضروري على زيادة النشاط البدني. فمنظمة الصحة العالمية تدعو البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٦٤ عاما إلى ممارسة نشاط بدني معتدل في الهواء الطلق لمدة ١٥٠–٣٠٠ دقيقة أسبوعيا، كما توصي البالغين الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما فأكثر بزيادة النشاط البدني من خلال تمارين التوازن والقوة ثلاثة أيام في الأسبوع. ومع ذلك، يعجز واحد من كل أربعة بالغين على مستوى العالم عن استيفاء هذه المعايير (WHO 2020). وفي الوقت نفسه، فإن توصية منظمة الصحة العالمية بشأن النشاط البدني للمراهقين، لمدة ٦٠ دقيقة يوميا، لم ينفذها أكثر من ٨٠٪ من السكان. وتشمل المبادرات المقترحة سياسات لدعم التنقل سيرا على الأقدام أو بالدراجة، بالإضافة إلى تحالف بين المدارس والمجتمعات وأماكن العمل والنظم الصحية والحكومات لتوفير الحوافز والأماكن الآمنة لممارسة نشاط بدني أكبر. ويمكن أن يؤدي تشجيع النظم الغذائية الصحية (منخفضة السكر والصوديوم والدهون المشبعة والسعرات الحرارية) والحد من استهلاك التبغ والاستهلاك غير الآمن للمشروبات الكحولية إلى تحقيق عوائد كبيرة ودائمة من جهود الشيخوخة الصحية.

وتكون مؤشرات شيخوخة السكان منخفضة في البلدان ذات معدلات الخصوبة المرتفعة. ومع ذلك، فإن هذه البلدان لديها مهمة مزدوجة تتمثل في مواجهة معدلات الخصوبة المرتفعة وشيخوخة السكان. وتتضمن معالجة تحدي الخصوبة تغيرات سلوكية بناءة تساعد على تحسين الصحة الإنجابية لتخفيض الحاجة غير المُلباة إلى تنظيم الأسرة والحد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية المرهقة أحيانا والتي تثقل كاهل المجتمعات ذات معدلات الخصوبة المرتفعة. كذلك فإن نسبة سكان الحضر في العالم — التي تضاعفت تقريبا من ٣٠٪ في عام ١٩٥٠ إلى ٥٧٪ اليوم — ستشهد أيضا نموا أبطأ نتيجة لتنظيم الأسرة، مما قد يخفف من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به.

الاستثمار في الشيخوخة الصحية

من الطبيعي أن تركز الاستثمارات في البنية التحتية على إنشاء أماكن صحية مراعية للمسنين. ويمكن أن يركز البناء السكني والتجاري على المباني جيدة التهوية التي تعتمد على الوقود النظيف للتخفيف من الآثار الضارة لتلوث الهواء في الأماكن المغلقة على الصحة الجسدية والإدراكية. وهناك هدف ملائم وذو أولوية قصوى للتخطيط الحضري يتمثل في التنمية القائمة على نظم النقل الجماعي التي تعمل بالكهرباء وتيسير الوصول لكبار السن محدودي الحركة.

وينبغي أن تركز مبادرات الاستثمار في رأس المال البشري على الحفاظ على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي رغم انخفاض نسبة السكان في سن العمل. وفي الوضع المثالي، لا يهدف تعزيز برامج التدريب والمهارات إلى زيادة إنتاجية أولئك الموجودين بالفعل في القوى العاملة فحسب، بل أيضا إلى تشجيع مشاركة الفئات غير الممثلة بالقدر الكافي في القوى العاملة، مثل الأمهات وكبار السن. ومن المستحسن أيضا الاستثمار في التعليم الأساسي والثانوي الذي يدعم تدريس المهارات الأساسية، والتركيز، حيثما أمكن، على رعاية المبتكرين من شريحة عريضة من المجتمع.

ومن شأن إصلاح المؤسسات والسياسات أن يؤدي إلى زيادة إمكانية الحصول على إمدادات وخدمات تنظيم الأسرة عالية الجودة، وإتاحة المزيد من الخيارات المتعلقة بسن التقاعد، وتحفيز الادخار الفردي لوقت التقاعد، وتشجيع القطاعات الاقتصادية التي توفر فرصا للعاملين الأكبر سنا، وتطوير وتقوية نظم الرعاية طويلة الأجل، وتعزيز الوقاية من الأمراض والاكتشاف المبكر لها. وينبغي تخفيف القيود على الهجرة حتى يتمكن الناس من الذهاب إلى البلدان التي تكون فيها الوظائف عملية للغاية، وتصحيح عدم التوافق بين الوظائف والسكان في سن العمل. وإفريقيا، على سبيل المثال، لديها فائض من الشباب الذين يبحثون عن وظائف، بينما أوروبا، ذات السكان الأكبر سنا، لديهاعدد كبير من الوظائف التي تبحث عن عاملين.

وبقدر استمرار عيش أكثر من ٩٦٪ من سكان العالم في البلدان التي ولدوا فيها، يبدو أن هناك مجالا كبيرا للهجرة الدولية للتخفيف من الضغوط الديمغرافية. ويمكن أن تؤدي زيادة الهجرة أيضا إلى زيادة تحويلات العمالة الوافدة لدعم التنمية الاقتصادية في بلدانهم الأصلية، ولا سيما إذا انخفضت تكلفة التحويلات الدولية. وتشير تقديرات تقرير صدر مؤخرا عن البنك الدولي إلى أن خفض رسوم التحويلات بنسبة ٢٪ سيؤدي إلى توفير ١٢ مليار دولار سنويا للمهاجرين من البلدان في الشريحة الدنيا من فئة

الدخل المتوسط (Ratha and others 2022). ومع ذلك، فإن تحرير سياسات الهجرة الدولية يمكن أن يؤدي إلى تضخيم أثر «هجرة العقول» حيث تسعى العمالة الماهرة إلى الحصول على أجور أعلى في بلدان أخرى.

وتحمل الابتكارات التكنولوجية إمكانات مثيرة لمعالجة تحديات شيخوخة السكان. فالتقدم المحرز في مجالات التكنولوجيا الصحية (تطوير لقاحات آمنة وفعالة ومجسات المتابعة الصحية التي يمكن ارتداؤها)، والأجهزة المساعدة (الروبوتات)، وتكنولوجيا المعلومات (السجلات الطبية الإلكترونية القابلة للتشغيل البيني وزيادة وتحسين البيانات على مستوى السكان لفهم تجربة الشيخوخة ووضع السياسات اللازمة لتحسينها) قد بدأ بالفعل في المساهمة في جهود الشيخوخة الصحية. ويعد التحفيز على زيادة تطوير هذه المجالات والتوسع فيها مسارا واعدا لتحقيق المكاسب في المستقبل.

وعلى غرار الجائحة، تمثل شيخوخة السكان — إلى جانب تحدياتها — فرصا للمجتمعات لإعادة التوجيه والتنشيط. والدرس الأوضح هو الحاجة إلى تحسين الاستعداد. وتشمل الدروس الأخرى المستفادة بشق الأنفس من الجائحة: الحاجة إلى تحديد الفجوات في رعاية الفئات الأكثر ضعفا في المجتمعات، ودور التكنولوجيا في ربط من يلازمون منازلهم، وإعادة تقييم التوازن بين العمل والحياة المنزلية والذي قد يؤدي إلى تحقيق منافع صحية طويلة الأجل، وتجديد التركيز على أهمية الصحة النفسية. وبينما يتخلص العالم من قنبلة النمو السكاني ويسعى إلى تقوية نفسه ضد الزيادة الحادة في شيخوخة السكان، تشير هذه الدروس إلى مسار لإعادة تنشيط المنهج العالمي للشيخوخة الصحية. FD

ديفيد بلوم يشغل منصب أستاذ كرسي كلارنس جيمس غامبل للاقتصاد والديمغرافيا في كلية تي إتش تشان للصحة العامة بجامعة هارفارد، حيث يشغل **ليو زوكر** منصب مساعد بحوث.

المراجع:

Bloom, D. E. 2020. "Population 2020." *Finance and Development* 57 (1).

Ratha D., E. J. Kim, S. Plaza, E. J. Riordan, and V. Chandra. 2022. "A War in a Pandemic: Implications of the Russian Invasion of Ukraine and the COVID-19 crisis on Global Governance of Migration and Remittance Flows." Migration and Development Brief 36, KNOMAD–World Bank, Washington, DC.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA), Population Division. 2022. *World Population Prospects 2022: Summary of Results*. New York.

World Health Organization. 2020. "WHO Fact Sheet: Physical Activity." Geneva.

الرسم البياني ١

تلاشي الطفرة السكانية

حتى مع تجاوز عدد سكان العالم ٨ مليارات نسمة، يواصل معدل النمو انخفاضه.

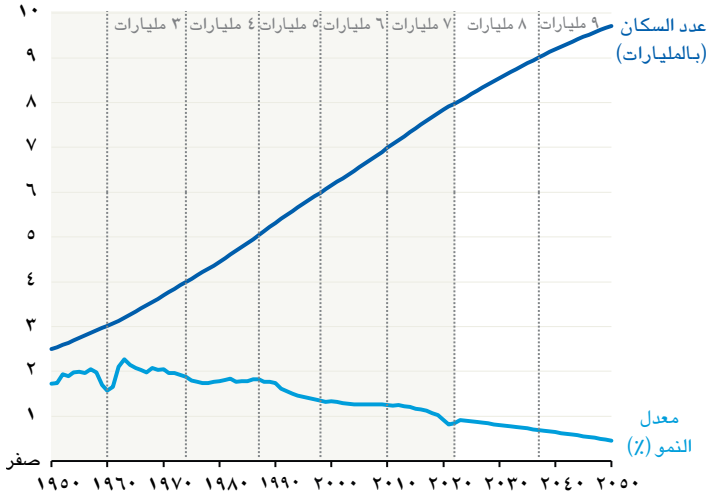

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية، تعديل عام ٢٠٢٢.

الرسم البياني ٢

شيخوخة السكان

يعيش الناس عمرا أطول وينجبون عددا أقل من الأبناء، مما يؤدي إلى زيادة نسبة كبار السن بين السكان.

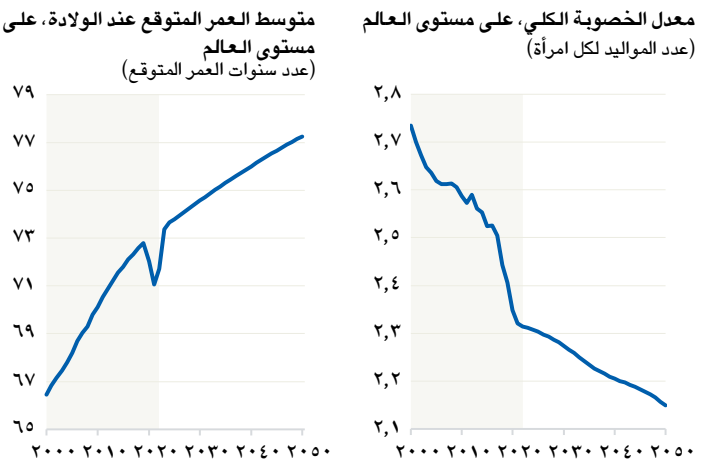

المصادر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، شعبة السكان، التوقعات السكانية العالمية، تعديل عام ٢٠٢٢.

رأسمالية خالية من المخاطر

قرار حكومة الولايات المتحدة بتغطية الودائع غير المؤمَّنة في بنك سيليكون فالي يقوض انضباط السوق الحرة

راغورام راجان ولويجي دجينغاليس

الصورة: إهداء من راغورام راجان

الصورة: إهداء من لويجي دجينغاليس

هل يتعين إنقاذ المودعين غير المؤمن عليهم في بنك سيليكون فالي الفاشل؟ الحجة هي أنه رغم أن الجميع كانوا يعلمون أن الودائع التي تزيد على ٢٥٠ ألف دولار غير مؤمنة، فلو لم يتم إصلاح أوضاع المودعين غير المؤمن عليهم، لكان الذعر قد انتشر في النظام المصرفي. وكان من الممكن أن يؤدي سحب كبار المودعين لودائعهم من البنوك الأخرى إلى تعرض الاستقرار المالي للخطر.

ربما! ولكن إذا كان كبار المودعين محميين دائما باسم الاستقرار المالي، فلماذا لا تُفرض عليهم على الأقل رسوم التأمين التي تثقل كاهل الودائع المؤمن عليها؟ هناك العديد من الطرق منخفضة التكلفة التي تتيح لأمناء خزانة الشركات تخفيف مخاطر الاحتفاظ بالأموال في حساب جار لدى أي بنك. فيمكنهم الاحتفاظ بالمبلغ المطلوب فقط لسداد الرواتب وإجراء المعاملات الفورية الأخرى في حساب للودائع تحت الطلب (حساب جار) ووضع أي نقود أخرى مطلوبة قريبا في صناديق سوق المال السائلة. ومع ذلك، لم يطبق العديد من الشركات الإجراءات الأولية لإدارة المخاطر. فوفقا لوكالة رويترز، كانت شركة «روكو» لصناعة أجهزة البث تحتفظ بودائع تتجاوز قيمتها ٤٥٠ مليون دولار لدى بنك سيليكون فالي. ورغم أن المساهمين نالوا ما يستحقونه من خسائر مالية، كما تم الاستغناء عن الإدارة في بنك سيليكون فالي، فقد تمتع كبار المودعين برأسمالية خالية من المخاطر حيث قامت الحكومة بتغيير القواعد لصالحهم.

وكان من الممكن تخفيض قيمة ودائع كبار المودعين في بنك سيليكون فالي. فاستنادا إلى التدخلات السابقة من جانب المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع (FDIC)، كان من الممكن أن تبلغ التكلفة التي يتحملها المودعون غير المؤمن عليهم حوالي ١٠٪ من أرصدتهم. كذلك كان من الممكن تبرير فقدان وظائف عدد قليل من أمناء خزانة الشركات الذين يشعرون بالخجل. ولو كانت هناك دلائل على انتقال العدوى إلى بنوك أخرى، لكان من الممكن أن تعلن الحكومة عن ضمان ضمني شامل لجميع الودائع، مثلما فعلت وزيرة الخزانة الأمريكية، جانيت يلين، في نهاية المطاف. لكن المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع كانت ستوفر ٢٠ مليار دولار وتحافظ على المبدأ القائل بأنه على الأقل بعض الذين خاطروا تحملوا العواقب. عندئذ، كان سيُنظر إلى بنك سيليكون فالي على أنه رأسمالية تعاقب غير الأكفاء، بدلا من اعتباره خروجا عن المألوف — مما يشكل سابقة من المرجح أن تتسبب في مزيد من محاولات الرأسمالية الخالية من المخاطر.

إن الحكومة التي تُظهر بشكل متكرر رغبتها في الإنقاذ لا تكون لديها مصداقية تُذكر عندما تقول إن المرة القادمة ستكون مختلفة.

وبشكل أعم، وكما أوضح التحقيق الذي أجراه الاحتياطي الفيدرالي نفسه، فقد فشل بنك سيليكون فالي «بسبب حجة معتادة تتعلق بسوء إدارة البنك». وإذا كان الأمر كذلك، فإن الودائع تحت الطلب غير المؤمَّنة والمتقلبة يمكن أن تكون ميزة في النظام وليست عيبا فيه. وإذا انتبه المودعون غير المؤمن عليهم لذلك، فيمكنهم سريعا حظر ممارسات إدارة البنك التي يشوبها الجشع وعدم الكفاءة، مما يوفر على دافعي الضرائب مبالغ هائلة. ولن ينتبه المودعون غير المؤمن عليهم في المستقبل إذا تم تخديرهم لأن الجهات التنظيمية تذرعت بالحجة المعتادة بأن «الوقت الحالي ليس هو الوقت المناسب للقلق بشأن الخطر الأخلاقي». إن الحكومة التي تُظهر بشكل متكرر رغبتها في الإنقاذ لا تكون لديها مصداقية تُذكر عندما تقول إن المرة القادمة ستكون مختلفة.

وقد اتخذت الحكومة قرارها بعد ضغوط هائلة، بما في ذلك الصيحات العديدة التي أطلقها أصحاب رؤوس الأموال المخاطرة طلبا للمساعدة. فقد قال ديفيد ساكس، من شركة كرافت فينشرز، في تغريدة له «أطلب من الجهات التنظيمية المصرفية ضمان نزاهة النظام. فالودائع في الولايات المتحدة إما أنها آمنة أو غير آمنة». وقال الملياردير بيل أكمان، عملاق صناديق التحوط، في تغريدة له «إذا لم يتمكن رأس المال الخاص من توفير حل»، ينبغي النظر في خطة إنقاذ حكومية. وكان غافين نيوسوم، حاكم ولاية كاليفورنيا، أحد السياسيين الذين أشادوا بخطة الإنقاذ. ووفقا لمؤسسة إنترسبت، فإن ثلاثة من مصانع النبيذ المملوكة له كانت من بين عملاء بنك سيليكون فالي، كما أن أحد المديرين التنفيذيين في البنك كان من بين أعضاء مجلس إدارة الجمعية الخيرية الخاصة بزوجته. وقد وضع نيوسوم حيازاته في صندوق استئماني تحت إدارة مستقلة (blind trust) منذ انتخابه حاكما في عام ٢٠١٨.

إن إمكانية تغيير قواعد التأمين في النظام بطريقة تعود بالفائدة على كبار المودعين تذكرنا بتناقض جوهري في مدرسة شيكاغو في الفكر الاقتصادي التي أشرنا إليها منذ ٢٠ عاما في كتابنا إنقاذ الرأسمالية من الرأسماليين. فمن ناحية، تؤكد مدرسة شيكاغو أن عمل الأسواق بشكل حر وعادل يتطلب في المقام الأول دقة تعريف وإنفاذ حقوق الملكية. ومن الناحية الأخرى، تشير إلى أن أي شكل من أشكال القواعد التنظيمية عرضة لأن يتم التأثير عليه من جانب أصحاب المصالح. فإذا كان أصحاب المصالح يستطيعون التأثير على القواعد التنظيمية (والتقرير اللاحق الذي صدر عن الاحتياطي الفيدرالي بشأن بنك سيليكون فالي يقر بتغيير القواعد في عام ٢٠١٩ مما سمح لبنوك مثل بنك سيليكون فالي بالعمل في ظل درجة أقل من الشفافية وعدد أقل من الضوابط)، فلماذا لا يستطيعون التأثير على تعريف حقوق الملكية وإنفاذها» ولماذا لا يستطيع أصحاب رؤوس الأموال المخاطرة الأقوياء ببساطة إعادة تعريف الودائع غير المؤمَّنة على أنها مؤمَّنة، متذرعين بتعزيز الصالح العام»

وإذا كانوا يستطيعون ذلك، فإن رأسمالية المشاريع الحرة لن تكون نتاجا حتميا لحكومة محافظة، بل منتجا سياسيا، ولا يمكن أن تتطور وتستمر إلا في ظروف محددة للغاية. وخلافا لذلك، فإن الحالة الطبيعية التي تميل إليها هي تفشي المحسوبية أو، في شكلها الأكثر اعتدالا، الرأسمالية الداعمة للأعمال التجارية، وليس الرأسمالية الداعمة للسوق.

ورغم أننا ركزنا في كتابنا على تطوير الأسواق المالية وبقائها لأن هذه الأسواق ربما تكون الأكثر هشاشة، فإن الحجج التي أوردناها كانت أعم. وأشرنا إلى أن «أكبر الأعداء السياسيين للرأسمالية ليسوا أعضاء النقابات العمالية المثيرين للفتن الذين يوجهون انتقادات لاذعة للنظام، لكنه المدير التنفيذي الذي يرتدي البذلة المخططة، والذي يمتدح دائما مزايا الأسواق التنافسية بينما يحاول بكل أفعاله القضاء عليها». وبدلا من إنشاء الأسواق ودعمها، يقوض الرأسماليون عمل السوق لأنهم يشعرون بالتهديد ليس من السوق التنافسية نفسها فحسب، بل أيضا من المؤسسات التي تجعل الأسواق تعمل. و«يشعر الأقوياء اقتصاديا بالقلق إزاء المؤسسات التي تقوم عليها الأسواق الحرة لأنها تعامل الناس على قدم المساواة، مما يجعل القوة لا حاجة لها».

لقد أدركنا أن «الأسواق لا يمكن أن تزدهر بدون المشاركة الواضحة جدا من الحكومة، وهي ضرورية لإنشاء وصيانة البنية التحتية التي تمكِّن المشاركين من ممارسة التجارة بحرية وثقة». لكن ذلك يثير التساؤل حول «من له مصلحة في دفع الحكومة لدعم السوق التنافسية» لأنه رغم الاستفادة المشتركة التي تعود على الجميع من تحسين السلع والخدمات، والمساواة في فرص الاستفادة التي تتيحها الأسواق التنافسية، فلا أحد على وجه الخصوص يحقق أرباحا ضخمة من الحفاظ على قدرة النظام على المنافسة وتكافؤ الفرص. وبالتالي هناك حافز لدى الجميع

على الاستفادة بلا مقابل والسماح لشخص آخر بالدفاع عن النظام.

إذن فرأسمالية المشاريع الحرة ليست المرحلة النهائية من عملية التطوير الحتمية. و«من الأفضل النظر إليها على أنها نبات حساس يحتاج إلى حماية من الهجوم المستمر من الحشائش الضارة ذات المصالح».

المنافسة بين النظم تتعرض للتهديد بشكل متزايد من جانب الحمائية القديمة، والتي غالبا ما تختبئ وراء بواعث القلق الجغرافية – السياسية.

وقد حددنا أربعة شروط ضرورية لتشجيع هذا النبات الحساس على النمو. أولا، ينبغي ألا تكون مؤسسات الأعمال القائمة قوية للغاية، بل يجب أن تكون محدودة القوة، حتى تحتاج من الدولة القيام بدور جهة الإنفاذ المحايدة.

والشرط الثاني يتمثل في نظام فعال للرعاية الاجتماعية. «فالمنافسة تؤدي إلى حالات فشل. وهذه الحالات ضرورية لعملية الهدم الخلاق، ولكنها مؤلمة للغاية للأشخاص المتضررين. فكلما زادت تكلفة التكيف المفروضة عليهم، أو زاد عدد المعسرين، زادت قوة المطالبات السياسية بالتدخل»، وهو الأمر الذي يمكن أن يكون عُرضة للتلاعب بسهولة. وتتمثل إحدى طرق منع تسييس عملية الإنقاذ في وجود شبكة أمان صريحة تقدم الدعم الأساسي مباشرة للمتضررين من الأفراد. فالشركات هي التي ينبغي أن تفشل، أما الأفراد فلا ينبغي أن يفشلوا.

أما الشرط الثالث فيتمثل في تخفيض قوة الشركات القائمة بإجبارها على التنافس مع شركات من بلد آخر لا يحمي غير الأكفاء. و«الطريقة الأكثر فعالية لتخفيض قوة الشركات القائمة في التأثير على التشريعات هي إبقاء الأسواق المحلية مفتوحة أمام المنافسة الدولية». ولم يكن من قبيل المصادفة أن الصناعة المصرفية هي واحدة من أكثر الصناعات المؤثرة سياسيا، لأنها لا تواجه في الواقع منافسة دولية عندما يكون نشاطها مركزا في معظمه على السوق المحلية.

وفي النهاية، نحن نؤمن بالحاجة إلى إقناع الجمهور بضرورة وجود أسواق حرة وتنافسية. «وإذا رأي الجمهور العام منافع الأسواق الحرة، وأدرك هشاشتها السياسية، ستزداد صعوبة قيام مجموعات المصالح الضيقة بإعطاء دفعة لجدول أعمالها الخاص».

لماذا لا يوجد اهتمام يُذكر بعملية إنقاذ بنك سيليكون فالي اليوم» هل الأوضاع في الولايات المتحدة اليوم أقل ملاءمة للأسواق التنافسية مما كانت عليه عند قيامنا بتأليف الكتاب» بطريقة أو بأخرى، الإجابة المقلقة هي «نعم».

ولننظر في الشروط التي حددناها بترتيب عكسي. فبعد عمليات الإنقاذ المباشرة الضخمة للبنوك أثناء الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، وعمليات الإنقاذ غير المباشرة أثناء الجائحة (عن طريق التحويلات الموجهة إلى الأسر والشركات التي سددت بعد ذلك قروضها المصرفية)، تبدو عمليات الإنقاذ الدورية للبنوك الآن نتيجة حتمية بل اكتسبت احتراما على المستوى الفكري.

وعلاوة على ذلك، فإن المنافسة بين النظم، والتي من شأنها تسليط الضوء على أوجه عدم الكفاءة المرتبطة بالمحسوبية، تتعرض للتهديد بشكل متزايد من جانب الحمائية القديمة، والتي غالبا ما تختبئ وراء بواعث القلق الجغرافية — السياسية. وعندما ينصب الاهتمام على التجارة فقط مع البلدان الأخرى التي لديها قيم مماثلة (ولديها أيضا، على سبيل المصادفة، مصالح مماثلة)، سيعاني الجميع من نفس أوجه عدم الكفاءة، وستقل ضغوط المنافسة من أجل التغيير. وفي عام ٢٠٠٨، قامت ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بإنقاذ البنوك في تعاقب سريع.

ويمكن القول بأن أحد أسباب إحجام البلدان الصناعية عن رؤية الخسائر المرتبطة بالنواحي السلبية في السوق هو أنها تخشى غضب الناخبين الذين يعتقدون أن مكاسب الرأسمالية لم يتم توزيعها بشكل عادل وأن المنافسة، خاصة من خارج الحدود، ليست عادلة. ومع ذلك، فإن هذا الخوف يرسخ بعد ذلك الممارسات التي تفتقر إلى الكفاءة ويحافظ على الشركات غير الكفؤة — والواقع أنه يزيد من سوء سلوكها بإلغاء عقوبات السوق الحرة على الأخطاء.

وأخيرا، رغم أن بنك سيليكون فالي كان في المرتبة ١٦ بين أكبر البنوك في الولايات المتحدة، فقد كان من بين عملائه عملاء أقوياء للغاية ولهم روابط سياسية من أصحاب رؤوس الأموال المخاطرة والشركات. ولن تكترث بذلك سلطات مكافحة الاحتكار التي تستخدم المقاييس المعتادة للهيمنة على الأسواق. أما أولئك الذين يعرفون النفوذ السياسي فيشعرون بالقلق. ونحن بحاجة إلى وضع مقاييس أفضل بناء على النفوذ السياسي للحد من القوة السياسية للشركات. FD

راغورام راجان يشغل منصب أستاذ كرسي الخدمة المتميزة في كاثرين دوساك ميلر في التمويل، **ولويجي دجينغاليس** يشغل منصب أستاذ كرسي الخدمة المتميزة في روبرت ماكورماك في ريادة الأعمال والتمويل، وكلاهما أستاذان في كلية بوث لإدارة الأعمال بجامعة شيكاغو.

عودة غير مرحب بها

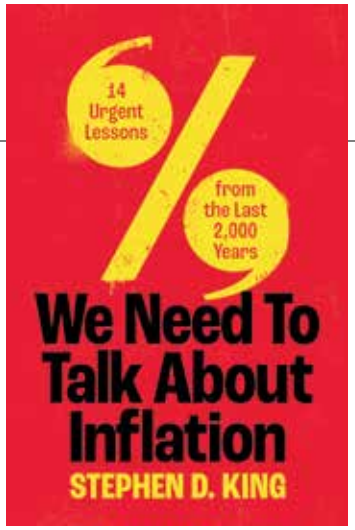

ستيفن كينغ
نحتاج أن نتحدث عن التضخم: ١٤ درسا عاجلا من الألفي عام الماضية
Yale University Press
New Haven, CT, 2023, 240 pp., $28

للأسف، عادت سبعينات القرن الماضي لتصبح ذات صلة مؤخرا. فقد أصبحت إمدادات الطاقة موضع شك مرة أخرى. وأصبح النظام الدولي في وضع سيئ جدا مرة أخرى. وحتى الموسيقى في سبيلها للعودة مرة أخرى. فقد ظهرت أغنية إيرنيست جاكسون «Inflation (التضخم)» لعام ١٩٧٥ فجأة والتي يقول فيها متوسلا «التضخم، لماذا لا تخرج من البلد؟» وبالنظر إلى أن معظم العالم يواجه أسوأ تضخم منذ ما يقرب من خمسة عقود، فإنه سيكون من الأفضل للقراء الذين يطرحون نفس السؤال اللجوء إلى كتاب الاقتصادي ستيفن كينغ الجديد.

يؤكد كينغ أن لحظة التضخم التي نشهدها حاليا لا ترجع أساسا إلى عدد قليل من الصدمات — اضطرابات سلسلة الإمداد الناتجة عن الجائحة أو غزو روسيا لأوكرانيا — ولكنها ناتجة بالأحرى عن مشاكل منهجية في السياسة الاقتصادية في السنوات الأخيرة. ويقول إن البنوك المركزية اعتمدت أطرا تجعلها منحازة نحو التضخم؛ والتيسير الكمي، الذي كان يعتبر الملاذ الأخير فأصبح «إدمانا كليا»؛ ورأى صناع السياسات أن «مصداقيتهم في مكافحة التضخم تضمن إلى حد ما أن تظل توقعات التضخم ضمن الحدود المعقولة». وعلاوة على ذلك، فهو يخشى أن تكون البنوك المركزية أقل استقلالية بكثير مما تبدو عليه وتخضع للضغط للقيام بدور السلطات المالية.

ويمكن بالطبع المجادلة بشأن هذه النقاط، وربما تفتقر الحجة إلى التعاطف نتيجة التحديات التي تواجه صنع السياسات في الوقت الفعلي خلال جائحة تحدث مرة واحدة في القرن. وعلى الرغم من ذلك، يعرض كينغ حجته بحماس، ويبين خلال هذه العملية التأثيرات الضارة للتضخم ويؤكد على عبثية التفكير في أنه لا يمكن أن يظهر مرة أخرى في الاقتصادات المتقدمة.

فبعد كل شيء، للتضخم تاريخ طويل، وهو تاريخ من المهم أن ينتبه إليه صناع السياسات. ويتطرق كينغ إلى بعض الأمثلة التي لا تُنسى: العملة الورقية الفرنسية «أسينيا»، والدولار الأمريكي (الورقة الخضراء) خلال الحرب الأهلية، والتضخم المفرط في جمهورية فايمار الألمانية. وقرأنا أيضا عن العملات المعدنية الرومانية، وانخفاض قيمة العملات المعدنية في العصور الوسطى، وكما هو متوقع، في سبعينات القرن الماضي. بل إننا نسترجع التاريخ الحديث للغاية، حيث يناقش هذا الكتاب الذي صدر مؤخرا أزمة الميزانية المصغرة في بريطانيا. وتشكل هذه الحكايات مجموعة من اللقطات التي تبث الحيوية في السرد وترشده، على الرغم من أن القراء الذين يسعون إلى معالجة منهجية للتضخم على مدى الألفي سنة الماضية سيحتاجون إلى البحث في مكان آخر.

وبالنسبة لدروس كينغ وتوصياته، فإن معظمها منطقي إلى حد ما. إن التضخم يغري الحكومات؛ وتترتب عليه عواقب توزيعية هائلة يمكن أن تكون غير عادلة وغير ديمقراطية؛ ورغم أن ضوابط الأسعار والأجور جذابة ظاهريا، فإنها سيئة من الناحية النظرية وأسوأ من الناحية العملية. ويجب السيطرة على التضخم بشكل مباشر وبدون تردد. غير أن بعض الدروس

للتضخم تاريخ طويل، وهو تاريخ من المهم أن ينتبه إليه صناع السياسات.

المستفادة تطلعا إلى الأمام يمكن أن تستفيد من مزيد من التوضيح. فعلى سبيل المثال، ما هو إطار السياسات «القائم على القواعد» الذي يفضله؟ وماذا يعني كينغ بالضبط عندما يدعو إلى «هيمنة السياسة النقدية» على السياسات المالية؟

ومع ذلك، فإن أهم درس واضح بجلاء هو أن التاريخ النقدي مهم. وفي الوقت الحالي، تدور المناقشة التاريخية بشكل صحيح حول مخاطر التضخم والحاجة إلى الاستجابة بقوة. ويبدو أن المصرفيين في البنوك المركزية قد فهموا الرسالة، ورفعوا أسعار الفائدة بوتيرة سريعة. وبينما نواجه تحديات التضخم، فإن الحيلة تكمن في عدم نسيان مخاطر الانكماش. وبعد كل شيء، التاريخ مليء بأمثلة على الألم الناجم عن انخفاض الأسعار. ودعونا نأمل، ألا نجد أنفسنا فجأة، بعد بضع سنوات من الآن، في حاجة إلى دروس عاجلة مرة أخرى، وأن تكون هذه المرة بشأن الانكماش. FD

ماكس هاريس زميل أول في مبادرة وارتون بشأن السياسة والتنظيم الماليين.

استراتيجيات للدول الصغيرة

يقدم هذا الكتاب مساهمة قيّمة لتحليل المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول النامية الصغيرة، ولا سيما في منطقة الكاريبي. ويستند التحليل إلى عقود من الخبرة العملية للمؤلف في مجال السياسة الاقتصادية، في كل من صندوق النقد الدولي والبنك المركزي في باربادوس، حيث شغل منصب المحافظ من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٧.

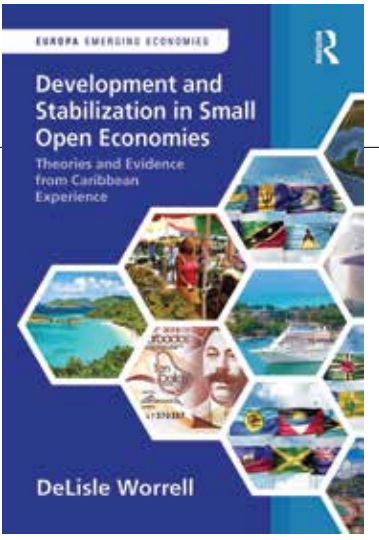

ديلايل ووريل
التنمية والاستقرار في الاقتصادات المفتوحة الصغيرة: نظريات وأدلة من تجربة منطقة الكاريبي
Routledge
Abingdon, UK, 2023, 440 pp., $49.45

نظرا لمواردها المحدودة، فإن الدول الصغيرة تضطر إلى التخصص في عدد قليل من المنتجات والخدمات التنافسية على المستوى الدولي

ويوضح ووريل سبب اختلاف الدول الصغيرة وما هي الآثار المترتبة على صنع السياسات الاقتصادية. فيشير إلى أن الدول الصغيرة أكثر انفتاحا وبالتالي تكون ضعيفة للغاية أمام الصدمات الخارجية. ونظرا لمواردها المحدودة، فإنها تضطر إلى التخصص في عدد قليل من المنتجات والخدمات التنافسية على المستوى الدولي. ونتيجة لذلك، عادة ما تكون السياسات التي تسعى إلى تحويل النفقات نحو المنتجات المحلية غير فعالة.

وهناك عامل رئيسي آخر هو أن الأسعار التي تحدد القدرة التنافسية للصناعات المحلية (السياحة، أساسا) في منطقة الكاريبي لا توضع بالعملة المحلية ولكن بعملة جار أكبر بكثير، وهو الولايات المتحدة. ويقلل ذلك فعالية تخفيض سعر الصرف أو انخفاض قيمة العملة كأداة للتصحيح الاقتصادي. ومن وجهة نظر المؤلف، يتمثل أفضل حل للدول الصغيرة في العمل بسعر الصرف المربوط. ويساعد نظام سعر الصرف الثابت على احتواء التضخم ويضفي مصداقية على الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة. والأدوات الأخرى للسياسات الاقتصادية الكلية، ولا سيما السياسة المالية، يمكن بل يجب استخدامها عندما تظهر الحاجة إلى التعديل.

ومن وجهة نظر ووريل، إذا كانت الدولة الصغيرة غير قادرة على وضع إطار واتباع طريق للحفاظ على ركيزة لسعر الصرف، فإن أفضل بديل لن يكون نظام سعر الصرف المرن ولكن إلغاء العملة المحلية تماما ومجرد اعتماد العملة المهيمنة بوصفها العملة القانونية، وهي الدولار الأمريكي في حالة منطقة الكاريبي. ويساعد ذلك في القضاء على مصدر محتمل لعدم الاستقرار، وتمويل البنك المركزي للحكومة الذي يمكن أن يقوض انضباط المالية العامة. ويرى ووريل أن بلدان الكاريبي الصغيرة ينبغي أن تحذو حذو بلدان الأمريكتين التي قررت التخلي عن عملاتها.

وفي ظل وجود سياسة نقدية محدودة أو عدم وجود سياسة نقدية، تحتل سياسة المالية العامة مركز الصدارة في صنع السياسات الاقتصادية. ويجب أن تقوم الاقتصادات الصغيرة بالعمل الصحيح عندما يتعلق الأمر بالسياسة الضريبية وإدارتها، والإنفاق وسياسة الأجور العامة، وإدارة الديون، وإدارة الشركات المملوكة للدولة. ويكتسي تقديم الخدمات العامة بكفاءة أهمية خاصة، وكان يمثل تحديا لمنطقة الكاريبي. وينبغي أن تكون مخصصات الميزانية للصحة والتعليم كبيرة بما فيه الكفاية لتعزيز مؤشرات التنمية البشرية، مما سيؤدي أيضا إلى رفع القدرة التنافسية على المستوى الدولي. ويجري استيراد الجزء الأكبر من احتياجات الاستهلاك، وبالتالي، فإن سياسة المالية العامة التي تفتقر إلى الحكمة لا بد أن تلجأ إلى الاحتياطيات الدولية المتناقصة وتؤدي في النهاية إلى أزمة في ميزان المدفوعات، وهو أمر شائع الحدوث في منطقة الكاريبي.

وفي باربادوس، نشأت أزمتا ميزان المدفوعات لعامي ١٩٩١ و٢٠١٨ عن إخفاقات سياسة المالية العامة. وتمت معالجة الأزمتين بنجاح من خلال سياسات ركزت على ضبط أوضاع المالية العامة، مع الحفاظ على ربط سعر الصرف، في سياق برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي. ويقدم تحليل ووريل لما نجح وما لم ينجح في برامج التعديل الاقتصادي الكلي في منطقة الكاريبي الكثير من الأفكار التي تستحق النظر فيها بعمق. FD

بيرت فان سيلم هو نائب رئيس وحدة الاستراتيجية في صندوق النقد الدولي، وكان رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لباربادوس من عام ٢٠١٧ إلى أوائل عام ٢٠٢٣.

ما هو الشيء الكبير القادم؟

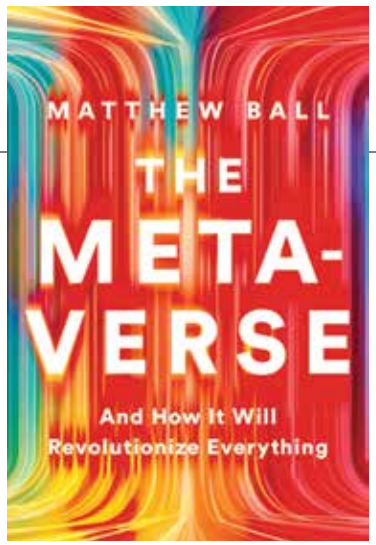

ماثيو بول
الميتافيرس: كيف سيُحدث ثورة في كل شيء
W.W. Norton
New York, NY, 2022, 352 pp., $30

على الرغم من عنوانه الذي يستشرف الغد، فإن كتاب الميتافيرس: كيف سيُحدث ثورة في كل شيء يتعلق بالماضي بقدر ما يتعلق بالمستقبل. واستنادا إلى سلسلة من منشورات المدونات للمؤلف ماثيو بول، فإن هذا الكتاب تتخلله حكايات من حقبة ما قبل الإنترنت ويشمل أدلة حالية شاملة لإقناع القارئ بأن الميتافيرس القابل للتوسع والتشغيل البيني قادم، وأنه سيُحدث تحولا.

وجوهر الكتاب هو تعريف كلمة الميتافيرس، وتقسيمها وتفسيرها، حسب المفهوم. ويستخدم بول، وهو خبير في هذا الموضوع، تشبيهات بسيطة لتجميع مفاهيم صعبة عن إقامة الشبكات والحوسبة ومحركات العالم الافتراضي (محركات الألعاب) وقابلية التشغيل البيني والأجهزة وشبكات نقل المدفوعات وسلسلة الكتل. كما أنه يصطحب القارئ معه لبحث دور شبكة الويب ٣,٠ والرموز غير القابلة للاستبدال في تطور الميتافيرس، الذي تعترضه، وفقا للمؤلف، العديد من الحواجز التقنية والقانونية والثقافية.

ويعزز المؤلف باستمرار فكرة أن «عدم اليقين والارتباك هما سمتا الاضطراب». ويتعمق في تاريخ الحاسوب الشخصي والإنترنت والكابلات والهواتف المتنقلة والبث والألعاب والواقع الافتراضي والواقع المعزز، ويرى أن عالم الميتافيرس حقيقي ووشيك.

والجزء الأكثر إثارة للاهتمام في الكتاب هو اقتصاديات صناعة الألعاب، والتي صنفها بول في البداية على أنها «صناعة ترفيهية بقيمة ١٨٠ مليار دولار». ويمضي ليوضح أنها «مهيأة لتغيير هذا الاقتصاد العالمي الذي تبلغ قيمته ٩٥ تريليون دولار» من خلال إظهار كيف يكون من المنطقي اقتصاديا للعوالم الافتراضية تقاسم البيانات والتفاعل فيما بينها. وبالنظر إلى أن حوالي ٧٥٪ من الأطفال الأمريكيين يلعبون الآن على منصة ألعاب واحدة، ويولد كل عام ١٤٠ مليون لاعب محتمل، فإن المجتمع نفسه يغير الميتافيرس. وما تجدر الإشارة إليه هنا هو تصريحات بول بشأن الاحتكار الثنائي في صناعة الهواتف الذكية، الذي يقيد هوامش منصات العالم الافتراضي ويعوق قابليتها للتشغيل البيني والتكامل. ويعوق ذلك تطوير التكنولوجيات التي تركز على الميتافيرس، ويدعو بول إلى اتخاذ إجراء تنظيمي للحد من هيمنة شركتي غوغل وآبل على نظم الدفع ومتاجر التطبيقات.

ويزيل بول الغموض الذي تنطوي عليه القصص ذات الصلة بالميتافيرس من خلال توضيح كيف سيكون قائما على المتصفحات ويمكن الوصول إليه (على سبيل المثال، من خلال وحدات أجهزة الألعاب والحواسيب الشخصية والهواتف الذكية) وبالتالي يوفر «إحساسا فرديا بالوجود» (أي الاسم المستعار الرقمي المزدوج/الرمز الخاص بك) بدون سماعة رأس الواقع الافتراضي. ومع ذلك، قد يجادل العديد من النقاد بأن إدراج مقدمة بشأن طريقة عمل الميتافيرس سيضيف قيمة للكتاب.

وبناء على عمله في مجالات الاستثمار المَلاك، وتقديم المشورة لشركات استثمار رأس المال المُخاطِر، والإنتاج التلفزيوني وإنتاج الأفلام، وألعاب الفيديو، ومحذرا من أن «التكنولوجيا تنتج في كثير من الأحيان مفاجآت لا يتوقعها أحد»، يدعو المؤلف إلى الحوكمة والمعايير للميتافيرس، على غرار تطور الإنترنت، التي تعمل بفضل البروتوكولات المشتركة بشأن العرض المرئي وتحميل الملفات والرسومات والبيانات.

وقد نكون جميعا حذرين بشكل مفهوم عندما يتعلق الأمر بفكرة اقتحام الميتافيرس لحياتنا، ولكن هذا الكتاب يعزز إيماني بالحاجة إلى اغتنام الفرصة الجديدة للعمل على وضع اللوائح والمعايير لهذا الاقتصاد الافتراضي الموازي، عاجلا لا آجلا. FD

بوجا سينغ هو أحد كبار خبراء القطاع المالي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

القيمة الظاهرية

العديد من بلدان الكومنولث تعيد النظر في صور الشخصيات المطبوعة على عملاتها الورقية

سميتا أغاروال

التغيير على قدم وساق، حتى وإن كان على الورق فحسب. ففي مجموعة بلدان الكومنولث المؤلفة من ١٤ مستعمرة بريطانية سابقة بالإضافة إلى المملكة المتحدة، والتي يحكمها الملك تشارلز الثالث، أثار رحيل الملكة إليزابيث الثانية في عام ٢٠٢٢ الجدل حول ما إذا كانت صورة الملك الجديد ستظهر على عملاتها الورقية.

وقد عاشت الملكة عمرا مديدا وتمتعت بشعبية واسعة، وهو ما قد يفسر تأخر هذه اللحظة طويلا في عدد قليل من هذه البلدان. وأشار هاركورت فولر، أستاذ التاريخ المشارك في جامعة ولاية جورجيا، وهو باحث في علم النقود ومؤسس موقع «Black Money Exhibit» إلى أن «رحيل الملكة كان بمثابة صدمة غيرت مجرى التاريخ والعلاقات الدولية».

وستشهد المملكة المتحدة طرح عملات ورقية جديدة تحمل صورة الملك في عام ٢٠٢٤، إلى جانب العملات الورقية الحالية التي تحمل صورة الملكة إليزابيث. وتقول سارة جون، رئيسة الخزانة ببنك انجلترا المركزي، «اعتاد الكثيرون على رؤية صورة الملك على العملات الورقية». وسيصبح الملك تشارلز الثالث ثاني ملك تظهر صورته على عملة المملكة المتحدة بعد الملكة إليزابيث التي ظهرت صورتها على عملة ورقية للمرة الأولى في عام ١٩٦٠.

وأضافت أن «المواطنين يرون ذلك جزءا من ثقافتنا البريطانية». أما في بلدان الكومنولث الأخرى، فقد حان الوقت لتصفية الحسابات مع ماض استعماري صعب، والتأكيد على استقلال الهوية، واحتفاء الحركات الشعبية برموزها الوطنية.

وفي استراليا، سيتم إحلال تصميم جديد يحتفي بتراث السكان الأصليين وثقافتهم على العملات الورقية من فئة ٥ دولارات محل صورة الملكة التي ظهرت على العملات الورقية للبلاد منذ تتويجها في عام ١٩٥٣. وفي وقت سابق هذا العام، صرح فيليب لو، محافظ البنك المركزي، أمام لجنة برلمانية بأن «بنك الاحتياطي الأسترالي بصدد إجراء مشاورات مع الأستراليين الأوائل بشأن التصميم الجديد». ورغم أن تصميم العملة الورقية الجديدة وطرحها للتداول سيستغرقان بضع سنوات على الأقل، يمثل ذلك تحولاً في علاقة أستراليا بالنظام الملكي البريطاني.

الصورة: إهداء من البنك المركزي في جزر البهاما

أصدر البنك المركزي في جزر البهاما عملة ورقية جديدة من فئة ١٠٠ دولار بهامي في عام ٢٠٢١، تحمل صورة نائب رئيس الوزراء السابق آرثر ديون حنا.

الصورة: إهداء من بنك انجلترا

في المملكة المتحدة، سوف يتم طرح عملات ورقية جديدة تحمل صورة الملك تشارلز الثالث في عام ٢٠٢٤.

وفي نيوزيلندا المجاورة، صرح البنك المركزي أن صورة الملك الجديد لن تحل محل صورة الملكة على العملات الورقية من فئة ٢٠ دولاراً نيوزيلنديا قبل «عدة سنوات» — وهو ما يتفق مع تصريحات البنك المركزي الكندي بشأن عملته.

وقبل عامين، قطعت بربادوس، وهي أحد بلدان الكومنولث أيضا، آخر ما يربطها بالمملكة — حيث سبقت البلدان الأخرى بفترة طويلة في إيجاد بديل لصورة الملكة على عملاتها الورقية — وانتخبت أحد مواطني بربادوس رئيساً للدولة.

وفي جزر البهاما، أصدر البنك المركزي عملة ورقية جديدة من فئة ١٠٠ دولار بهامي قبل عام من رحيل الملكة، لتحل صورة نائب رئيس الوزراء السابق آرثر ديون حنا محل صورتها، وهو أحد الآباء المؤسسين للدولة الذي حارب من أجل استقلال بلاده. واليوم، لا تظهر صورة الملكة سوى على العملات الورقية من فئة نصف دولار وثلاثة دولارات، ولا توجد خطط في الوقت الحالي للاستعاضة عن صورتها بصورة الملك الجديد. وتقول ليندا فيرغيل، المستشارة القانونية المقيمة في مدينة ناسا، «أشعر بالفخر كوننا أصبحنا الآن في مرحلة نستطيع فيها إبراز أبطالنا القوميين».

وهذه الرغبة في الانفصال عن الماضي هي جزء أيضاً من الحراك الأوسع نطاقا في هذه البلدان نحو بناء هوية مستقلة من خلال التأمل في تاريخ مضطرب في ظل الاستعمار والعبودية والعنصرية. وكان للأحداث الأخيرة في الولايات المتحدة الأمريكية صدى عالمي، مثل مقتل جورج فلويد، وهو رجل أسود، أثناء احتجازه في قبضة الشرطة عام ٢٠٢٠ — لا سيما في البلدان التي تضم مجموعات مهمشة. ويقول فولر «إن هذه الأحداث سمحت للبلدان بإعادة تقييم الأوضاع والمناداة بضرورة تحقيق تلك القفزة الكبيرة التالية نحو العدالة الاجتماعية والمساواة. والعملة هي إحدى تلك القفزات».

ويُذكر أن جامايكا، وهي من البلدان الأعضاء في الكومنولث أيضا، أزالت صورة الملك من عملتها في عام ١٩٦٩ وتعتزم حاليا إجراء استفتاء لتحديد ما إذا كان سيتم انتخاب رئيس للدولة. وتبرز أيضاً صورة الملكة إليزابيث على دولار دول شرق الكاريبي الذي يتم تداوله في ثمانية بلدان. غير أنه يجري حاليا إعادة التفكير في اتباع نهج مماثل. وذكر بيان صحفي صادر عن البنك المركزي لدول شرق الكاريبي العام الماضي أن «البعض يرى أن الوقت قد حان للتحرك في اتجاه مختلف. فبدلاً من البقاء تحت السيادة البريطانية، يجدر النظر في إبراز معالمنا وأبطالنا».

وحتى عندما تصبح المحافظ الرقمية ورموز الاستجابة السريعة هي الوضع الطبيعي الجديد، قد تستمر سيادة النقود المادية في كثير من أنحاء العالم. ويقول جون «دائماً ما أنظر إلى العملات الورقية باعتبارها جوهر هويتنا القومية». ويمتد الشعور بهذه المعاناة من أجل استعادة الهوية الوطنية في جميع أنحاء العالم. ويقول فولر إن صورة الشخص المطبوعة على النقود تكسبه أهمية في نهاية المطاف — فيصبح رمزا ويحظى بفرصة للخلود. «وأحيانا ما تكون الرموز أكثر قوة من الواقع الذي تمثله.» FD

سميتا أغاروال من فريق مجلة «التمويل والتنمية».

في وقتها. موضوعات متخصصة. مجانية.

مطبوعات الصندوق

الاقتصاد العالمي بين يديك

IMF.org/pubs

Arabic
Finance & Development, June 2023
MFIAA2023002